



جامعة حماة  
كلية الاقتصاد

# محاسبة المنشآت المالية

## السنة الثالثة

العام الدراسي 2018/2017ء

## الفصل الأول

### معلومات عامة عن المصارف التجارية

#### منشأة مالية

#### أولاً : نشأة عملية المصارف التجارية وتطورها .

دعت الحاجة التجارية لإحداث مصارف تجارية تلبي حاجة المواطنين وتحولاتهم والتعامل مع البنوك العالمية فجاءت الخطوة الكبرى في توجيه السياسة النقدية والمصرفية في القطر عبر تأسيس مصرف سوريا المركزي عام 1953 .

بموجب المرسوم التشريعي رقم / 87 / الذي عهد إليه بموجب المرسوم الأعمال التالية :

- 1- المصرف المركزي كمؤسسة لإصدار النقد .
- 2- المصرف المركزي كمصرف للدولة وعميل مالي لها .
- 3- المصرف المركزي كمصرف للمصارف المحلية .

حيث يقوم المصرف المركزي بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى المتعلقة بحسم السندات التجارية وشرائها والتخلي عنها , ومنح الاعتماد والسلف للأعمال التجارية والصناعية والزراعية المختلفة وكذلك عمليات تمويل التجارة الخارجية وبشكل خاص إدارة عمليات الاعتماد المستندية الخاصة بالاستيراد والتصدير .

ويعتبر بموجب المراسم الصادرة كل مصرف تخصصي شركة مساهمة وطنية تقوم بتقديم كافة الخدمات والتسهيلات المصرفية .

بناء على ذلك أصبح بالقطر العربي السوري خمسة مصارف تخصصية بالإضافة إلى المصرف المركزي وهم حسب الاختصاص :

#### 1- المصرف الزراعي التعاوني :

أ- ومهمته القيام بجميع عمليات الإقراض والتسليف للجمعيات التعاونية والزراعية واتحاداتها ومزارع الدولة والمنشآت والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تتعاطى الأعمال الزراعية .  
ويحق للمصرف القيام بالأعمال مع الأفراد والجمعيات الأخرى .

ب- حسم السندات الزراعية وإصدار الكفالات لصالح الجمعيات الزراعية .

ت- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير .

**2- المصرف الصناعي :**

- فهو يقوم بدور هام في عملية الإنماء والتنمية في القطر وذلك من خلال عملية الإقراض والتمويل للمنشآت الصناعية سواء كانت قروضا قصيرة أو متوسطة .
- مهمة المصارف الصناعية بتمويل الصناعات الجديدة والمساهمة في إنشائها بجانب إقراض المشروعات الصناعية سواء كانت قروض قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل .

**3- مصرف التسليف الشعبي :**

إن تجميع المدخرات الوطنية يعتبر من المهام الأولية التي نص عليها قانون إحداث مصرف التسليف الشعبي بهدف الاستفادة من المدخرات في تحويل كافة الفعاليات التي لا تمويلها المصارف التخصصية الأخرى بالإضافة إلى إصدار شهادات الاستثمار للمساهمين في تمويل المشاريع الإنمائية .

**4- ( المصرف العقاري ) :**

يقوم هذا المصرف بعمليات الإقراض بضمانات عقارية عينية لمدة طويلة نسبيا فهو يقوم بدور الوسيط بين المدخرين وملاك العقارات الذين يرغبون بالحصول على قرض بضمان الرهن العقاري .

**5- المصرف التجاري :**

وهو صلب موضوعنا في هذا المنهاج ( سنقوم بالبحث والتمحيص في هذه المصارف التجارية ) .

**ثانيا : وسائل تمويل المصارف التجارية :****مهام المصرف التجاري السوري : ( خواص )**

قيام المصارف التجارية بتلقي الودائع بأنواعها أشكالها المختلفة .

( إيداعات تحت الطلب وإيداعات لأجل وإيداعات التوفير )

بالإضافة إلى عمليات أخرى نصت عليها المادة 4 من نظام العمليات المصرفية الصادرة بالقرار رقم /132/ لعام 1978 وهي :

الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف إلى زبائنه :

- الودائع بأنواعها والأمانات .
- تحصيل السندات والشيكات وقسامم السندات .
- وثائق الشحن .
- إصدار الشيكات والحوالات .
- القيام بأعمال الوكالة والإدارة والإنابة .
- طرح القروض العامة والخاصة أصولا للاكتتاب العام .
- بعض الخدمات المصرفية وحساب الغير أو بالمشاركة .

**مصادر تمويل المصارف التجارية :**

- وسائل تمويل داخلية ( ذاتية )
- وسائل تمويل خارجية ( عامة )

**1- وسائل التمويل الداخلية :**

تتكون مصادر التمويل للمصارف من :

- رأس المال الخاص بالمصرف :

وقد ازداد رأس المال عبر التاريخ نتيجة زيادة حجم العمليات المصرفية

- الاحتياطيات :

وقد حدد القانون حجم الاحتياطيات من الأرباح السنوية بحيث لا تتجاوز 35% من الأرباح السنوية على أن لا تتجاوز نصف حجم رأس المال و الاحتياطي .

**- المؤونات :**

وهي المبالغ التي تحمل سنويا على أرباح الدورة المالية وذلك بهدف تغطية بعض الخسائر المتوقعة والغير متوقعة .

وهذه المصادر تمثل مصدر ضمان بالنسبة للمودعين .

**2- وسائل التمويل الخارجية :**

وهذه الوسائل تعتبر من أهم مصادر التمويل كي يتمكن المصرف من تمويل نشاطه التجاري المختلف ويحصل عليها المصرف من :

- علاقة المصرف مع المصارف الأخرى التجارية وغير التجارية .
- نتيجة علاقة المصرف التجاري مع زبائنه وعملائه .
- المصدر الأساسي للمصرف يأتي عن طريق مجموعة الإيداعات المختلفة من زبائنه وعملائه وتنقسم هذه الإيداعات إلى:

**أ- ودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .**

**ب- ودائع لأجل معين .**

**ت- ودائع حسابات التوفير .**

بالإضافة إلى المصادر السابقة فقد تحصل المصارف على موارد إضافية من خلال :

**ث- حسم السندات التجارية المحسومة لدى المصرف المركزي .**

المهم هذه الموارد جميعها يقوم المصرف بتوظيفها لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي وتكون ضمان للمعاملات المالية المصرفية .

المهم إن معرفة المركز المالي للمصرف التجاري يعتبر شرطا ضروريا لتحديد سياسة المصرف في الإقراض والتمويل والاستثمار . فالمصرف لن يحصل على أعلى ربح إذا ما احتفظ بكمية كبيرة من الأموال في خزائنه .

والمصارف التجارية لا تستطيع استثمار جميع أموالها المتاحة بسبب ضرورة الاحتفاظ بجزء من السيولة النقدية لمواجهة احتمالات السحب غير المتوقع من الإيداعات .

**استثمارات المصارف التجارية من موارده المتاحة :**

**أ- أدونات الخزانة .**

**ب- محفظة السندات .**

**ت- محفظة الأوراق المالية .**

**ث- الاعتماد والسلف بضمانات مختلفة .**

**ثالثا: الهياكل الإدارية والتنظيمية للمصارف التجارية :**

تعتبر المصارف التجارية مؤسسات عامة تقوم بالإشراف عليها مجالس إدارة وهذه الإدارة تدار من قبل مجلس الإدارة وتنفذ هذه الإدارة أعمالها من خلال المديرية المختلفة وهي :

- مديرية أمانة السر .
- مديرية الشؤون القانونية .
- مديرية التسليف .
- مديرية العلاقات الخارجية .
- مديرية الشؤون الفنية .
- مديرية الرقابة الداخلية .
- مديرية المحاسبة العامة .
- مديرية الشؤون المالية .
- مديرية التخطيط والإحصاء .

حيث يوجد لكل مديرية من المديرية السابقة هياكلها التنظيمية الخاصة بها ويحدد المهام الموكلة لها .

نصت المادة 26 من النظام الداخلي للمصارف التجاري الصادرة عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالقرار رقم 316 لعام 1988 أن كل فرع يتألف من :

- دائرة أمانة السر والشؤون الإدارية والقانونية .
- دائرة العلاقات الخارجية .
- دائرة المحفظة .
- دائرة الصندوق والحسابات الجارية ( الدائنة والمدينة ) .
- دائرة المحاسبة والتخطيط والإحصاء والشؤون المالية حيث لكل دائرة من الدوائر السابقة لها مهام وأعمال خاصة بها أوجبها القانون ولكل دائرة شعبة حسب حجم العمل .

## الفصل الثاني

### خصائص النظام المحاسبي المطبق في المصارف

#### أولاً : خصائص وقواعد محاسبة العمليات المصرفية :

ان الأعمال المصرفية هي الأعمال ذات طبيعة خاصة تتمثل في الوساطة في تداول الأموال والسندات وتسهل عمل الفعاليات المختلفة من خلال منحها التسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية لحساب الزبائن لقاء عمولات وفوائد .

#### القواعد والأسس المطبقة بالنظام المحاسبي الموحد في المصارف التجارية

إصدار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم /16/ لعام 1966 المتضمن القواعد والأسس التالية :

- تمسك محاسبة المصارف وفقاً للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية على أساس الطريقة المزدوجة المركزية وتبعاً لأحكام هذا النظام ويكون للمصرف :
- أ- محاسبة مركزية في الإدارة العامة وهي تجميع جميع العمليات الخاصة بالإدارة .
- ب- محاسبة مستقلة لكل فرع تظهر أعماله خلال فترة زمنية محددة ويرسل نتائج أعماله إلى الإدارة شهرياً على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة لتجميعها .
- ت- تتولى الإدارة العامة محاسبة مركزية من خلال مسك حسابات التي تديرها وتوجد أرصدها والتي تخص الفروع .

#### تتضمن محاسبة المصرف التجاري :

- 1- محاسبة خاصة للعمليات المحررة بالليرة السورية ولها مجموعة دفترية خاصة .
- 2- محاسبة خاصة للعمليات المحررة بالعملة الأجنبية وحسب كل نوع من العملة للمحاسبة الخاصة بالعملة الأجنبية ميزان مراجعة خاصة به يتضمن الميزان أرصدة جميع حسابات المصرف الرئيسية والفرعية المحررة بالعملة بعد تحويلها إلى الليرات السورية بسعر مكتب القطع لدى المصرف المركزي .
- تصنف الحسابات النظامية في منهاج المحاسبة بمجموعات وبحسب نوعيتها أو الجهة العائدة لها وللمصرف حق فتح الحسابات المقابلة لها .
- تفتح حسابات المصرف وفقاً لمبدأ الترقيم العشري وتوزيع الحسابات الرئيسية إلى زمر وفقاً لما يلي :

- حساب الموجودات رقم 1 - 2  
 حساب المطالب رقم 3 - 4  
 حساب النفقات العامة للإدارة رقم 5  
 حساب نفقات الاستثمار 6  
 حساب الإيرادات للاستثمار 7  
 حسابات النتائج 8  
 الحسابات النظامية 9

ويتفرع عن الأرقام السابقة حساب رئيسي .

### ثانيا : السجلات المستخدمة في فروع المصارف التجارية :

القواعد المتبعة في مسك اليوميات والسجلات المحاسبية

- يومية مساعدة يسجل فيها العمليات المدينة والدائنة الجارية خلال اليوم
- تجميع اليوميات وتثبيت أرصدها في جدول المطابقة اليومي
- إذا تبين وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة في جدول المطابقة اليومي وقيود المحاسبة في اليوميات المسجلة في الشعب المختلفة فعلى الشعبة تدقيق الفرق ومعالجته بالتعاون مع الفرع .
- تمسك كل شعبة حسابات الأستاذ المساعد العائد لعملياته والمدونة في اليوميات لديها .
- تسجل العمليات في دفاتر الأستاذ المساعد من واقع وثائق المحاسبة او المستندات الأساسية من واقع القيود .
- تطابق أرصدة الأستاذ المساعد مع الحساب المفتوح في الأستاذ العام بصورة دورية .
- تنظم محاسبة الفروع جداول إجمالية تثبت فيها في نهاية كل يوم العمليات المنفذة لدى الشعب .
- يتوجب على محاسبة الفروع أن تتأكد من صحة المبالغ المدونة في الجداول الإجمالية ومطابقتها مع قيود الشعب المختلفة قبل تسجيلها في اليومية العامة
- تثبيت المبالغ الواردة في الجداول الإجمالية في سجل اليومية العامة الذي ينظم وفق الجداول الإجمالية ومطابقتها في اليومية العامة .
- تنظم محاسبة الفروع ميزان المراجعة شهري لحساباتها الرئيسية في نهاية كل شهر وتقوم بإرسالها إلى الإدارة العامة من اجل المطابقة .



## الفصل الثالث

### عمليات شعبة الصندوق

#### أولاً : نظام حفظ وتداول موجودات الفرع من الأموال النقدية:

تعتبر شعبة الصندوق في أي مصرف من الشعب الهامة لأنها تعتبر المصب الذي ينتهي إليه جميع العمليات النقدية الحاصلة في المصرف ولدى جميع شعب المصرف.

يحتوي كل فرع من فروع المصرف التجاري على صندوق رئيسي بالغرفة الحديدية المسلحة وصندوق فرعي خاص بالحركة اليومية بالمصرف

حيث يحفظ في الصندوق الرئيسي جميع موجودات الفرع النقدية وغير النقدية من

( أسهم – سندات – مجوهرات ثمينة ) وتتم عمليات السحب والإيداع في الصندوق الرئيسي بحضور حاملي المفاتيح للصناديق أي مدير الفرع أو معاونه حسب الحالة مع مراقب دائرة الصندوق والحسابات الجارية وأمين الصندوق الرئيسي وتدون ضمن سجل يومي تتم ببيان بالأموال كما يلي :

- الأموال الموضوعة للتداول وهي عبارة عن الأموال مسلمة إلى أمين الصندوق الفرعي لتلبية احتياجات السحب اليومية خلال اليوم
- لا يجوز الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملة الورقية أو النقدية في صندوق الفرع ويتم نقل أموال الفرع دفعة واحدة من وإلى الصندوق الرئيسي بمراقبة أمين الصندوق الرئيسي ومراقبة دائرة الصندوق والحسابات الجارية ومدير الفرع أو معاونه .

#### تقسم سجلات عمليات الصندوق إلى قسمين رئيسيين :

**قسم الوارد :** مهمة هذا القسم تلقي الأموال النقدية المودعة من قبل الزبائن والتي تنتج عن إيداعات هؤلاء الزبائن في الحسابات الجارية الدائنة أو الودائع المختلفة وتلقي الأموال المسددة من الزبائن سداداً لالتزاماتهم تجاه المصرف.

**قسم الصادر :** مهمة هذا القسم صرف الأموال النقدية إلى الزبائن بناء على الشيكات المقدمة من قبلهم .

وبنهاية الدوام اليومي يقوم أمين الصندوق بإرسال نسخة من يوميته إلى شعبة محاسبة المصرف التي يتم مطابقتها في سجل اليومية والثبوتيات المرفقة .

**ثانيا : الدورة المستندية والقيود المحاسبية الخاصة بعمليات الصندوق :**

تنحصر عمليات شعبة الصندوق في :

- أ- عمليات المقبوضات .
- ب- عمليات المدفوعات .

**أولاً-عمليات المقبوضات :**

يقوم الموظف المسؤول عن المقبوضات بإثبات كل نقدية واردة إلى الصندوق الفرعي في سجل الصندوق وذلك حسب الخانات .

**القيود المحاسبية لدى شعبة محاسبة الفرع فتكون على الشكل التالي :**

**أولاً : المقبوضات في طرف المدين من الصندوق والخاصة بالمقبوضات .**

**1- استلام الودائع : يوجد لدينا ثلاث أنواع من الودائع**

**أ- ودايع تحت الطلب**

**ب- ودايع لأجل**

**ت- ودايع توفير**

**فتكون القيود على الشكل التالي :**

**من ح/ الصندوق**

**إلى ح/ ودايع تحت الطلب/ حسابات جارية دائنة/**

**إستلام ودايع تحت الطلب من الزبائن ليوم .....**

**من ح/ الصندوق**

**إلى ح/ ودايع لأجل**

**إستلام ودايع لأجل ليوم .....**

**من ح/ الصندوق**

**إلى ح/ ودايع توفير**

**إستلام ودايع توفير ليوم .....**

وإذا حصلت العملية بشكل جماعي في ذلك اليوم فندون القيد التالي :  
من ح/ الصندوق

إلى مذكورين :

ح/ ودائع تحت الطلب / حسابات جارية دائنة/

ح/ ودائع لأجل

ح/ ودائع توفير

قيد مركزي لودائع تحت الطلب ولأجل والتوفير ليوم .....

**أ-** عملية سحب أو قبض أموال من الحساب الجاري لدى المصرف المركزي:

من ح/ الصندوق

إلى ح/ المصرف المركزي / حساب جاري /

إثبات قيمة ومبالغ الأموال المسحوبة من البنك المركزي

**ب-** قيد التأسيس :

من مذكورين :

ح/ الصندوق

ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري

إلى ح/ رأس المال

إثبات قيد التأسيس لرأس المال

**ث-** تحصيل سندات تجارية أودعها الزبائن لدى المصرف بغرض التحصيل:

من ح/ الصندوق

إلى مذكورين :

ح/ حسابات جارية دائنة

ح/ إيرادات الاستثمار

ح/ عمولة تحصيل سندات

تحصيل السندات التجارية المودعة بغرض التحصيل وحسم إيرادات الاستثمار وعمولة التحصيل.

**ج- عملية حسم السندات التجارية وتحصيلها والتي سبق حسمها لدى المصرف :**  
- حسم السندات

من ح/محفظة السندات التجارية المحسومة  
( سندات الصفقات التجارية )

إلى منكورين :

ح/ حسابات الجارية الدائنة

ح/ إيرادات الاستثمار

( عمولة حسم سندات )

حسم السندات لدى المصرف لصالح الزبائن

**ح- عمليات تأسيس المصرف بالقطع الأجنبي :**

- عند تأسيس المصرف وإيداع جزء من القطع بالمصرف المركزي (ضمن سلسلة العملات)

من ح/المصرف المركزي

ح/ جاري القطع الأجنبي

ح/ \$ أو نكتب دولار

ح/ € أو نكتب يورو

إلى ح / رأس مال القطع الأجنبي

ح/ \$

ح/ €

- ايداع جزء من القطع داخل الإدارة العامة للمصرف ضمن سلسلة العملات :

من ح/ صندوق النقد والقطع الأجنبي

ح/ صندوق \$

ح/ صندوق €

إلى ح / رأس المال القطع الاجنبي

ح / رأس المال \$

ح / رأس مال €

- تحويل القطع أو النقد الأجنبي من الإدارة العامة للفرع :

أ- التحويل مع استلام الإشعار فوراً

من ح / القطع الأجنبي

(فرع 0000)

إلى ح/ صندوق القطع الأجنبي

ح/ صندوق \$

ح/ صندوق €

ب- التحويل إلى الفروع دون استلام اشعار بوصول المبلغ من الفروع :

من ح/ حسابات مؤمنة وانتقالية

ح/ القطع الأجنبي

ح / فرع 0000

ح/ فرع 0000

ح/ فرع 0000

إلى ح/ صندوق النقد الأجنبي

ح/ صندوق \$

ح/ صندوق €

وعند استلام اشعار يفيد باستلام المبالغ المحولة تقوم الإدارة العامة باقفال القيد وتثبيت المبالغ على الفرع المحول

من ح/ القطع الأجنبي

فرع 0000

ح/ \$

ح/ €

إلى ح / حسابات مؤمنة وانتقالية

ح/ القطع الأجنبي فرع 0000

ح / حساب \$

ح/ حساب €

- عند سحب الأوراق العامة من رصيدها المودع لدى المصرف المركزي

من ح/ صندوق النقد الأجنبي

ح/ صندوق \$

ح/ صندوق €

إلى ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري النقد الأجنبي

ح/ \$

ح/ €

وعند التحصيل نجري القيد التالي :

من ح/ الصندوق

إلى ح/ محفظة السندات التجارية المحسومة

( سندات الصفقات التجارية )

تحصيل السندات المحسومة من الزبائن

**خ- عملية قبض القيمة المقابلة لنقد الأجنبي المباع :**

من ح/ الصندوق

إلى ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي

إثبات بيع المصرف للعملة الأجنبية ( دولار مثلا ) بسعر

القيود بالعملات الأجنبية

من ح/ النقد الأجنبي ( العملة المطلوبة )

إلى ح/ صندوق النقد الأجنبي

بيع ..... عملة أجنبية بسعر .....

**ثانيا : عمليات المدفوعات :**

في كل صباح يقوم المسؤول عن المدفوعات باستلام النقدية اللازمة لعمليات المدفوعات التي سوف تحدث خلال اليوم من أمين الصندوق الرئيسي بالفئات اللازمة لحسن سير عمليات المدفوعات .

- دفع قيمة شيكات مسحوبة على الحسابات الجارية الدائنة :  
من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى ح/ الصندوق

دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية الدائنة بتاريخ

- سحب الودائع :

من ح/ الودائع تحت الطلب / حساب جاري/

إلى ح/ الصندوق

الأموال المسحوبة من وداائع تحت الطلب بتاريخ

من ح/ وداائع لأجل

إلى ح/ الصندوق

ودائع مسحوبة من الودائع لأجل ليوم

- إيداع مبالغ في الحساب الجاري لدى المصرف المركزي :

من ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري

إلى ح/ الصندوق

الأموال المودعة في حساب المصرف لدى المركزي

- إرسال الأموال بين الفروع : وهناك طريقتين

الأولى :

من ح/ الحسابات المؤقتة والانتقالية

( فرع ..... )

إلى ح / الصندوق

إثبات الأموال المنقولة إلى الفرع رقم .....

وعندما يرد إشعار من الفرع المرسل إليه النقدية يفيد باستلام المبالغ النقدية يقوم الفرع المرسل بتسجيل المبلغ من ح/ الفروع أو الفرع بال قيد .

من ح/ الفرع رقم

إلى ح / الحسابات المؤقتة والانتقالية

( فرع 0000 )

إثبات النقدية المرسله على حساب الفرع رقم ....

أو يدون القيد التالي : ويعتبر المصرف المرسل مدون القيد مباشرة ولا يوجد داعي لإنشاء قيد توسيطي ( حسابات مؤقتة وانتقالية ) .

من ح/ الفروع

ح/ فرع حماه

ح/ فرع اللاذقية

ح/ فرع حمص

ح/ فرع حلب

إلى ح/ الصندوق

إرسال الأموال إلى الفروع بتاريخ ....

- تسجل المبالغ المرسله إلى الفروع بقيد داخل الفرع المرسل إليه محاسبيا من قبل الفرع المستلم للمبالغ بالقيد التالي :

من ح/ الصندوق

إلى ح/ الفرع رقم ....

إثبات قيمة الأوراق النقدية المستلمة لحساب الفرع رقم ....



**- دفع رواتب موظفي المصرف :**

يقوم محاسب الإدارة العامة باحتساب الرواتب للعاملين في المصرف ( الإدارة العامة )  
ويحتجز حصة التأمينات الاجتماعية وحصة الدولة ( وزارة المالية ) على أن يقوم بتسديدها  
خلال ( 15 ) يوماً كل 6 أشهر

من ح / نفقات عامة

رواتب وأجور

إلى المذكورين

ح/ الصندوق

ح/ حسابات مؤقتة وتحت التسوية

التأمينات الاجتماعية

ح / حسابات مؤقتة وتحت التسوية

ضريبة الرواتب والأجور

رواتب وأجور العاملين بالمصرف عن شهر .....

بعد مرور ستة أشهر من اقتطاع حصة الدولة وحصة التأمينات الاجتماعية وخلال خمسة  
عشرة يوماً يقوم محاسب الإدارة بتحويل المبالغ إلى مصادرها .

- تحويل ماتم اقتطاعه من العاملين لحساب التأمينات الاجتماعية:

من ح/ حسابات مؤقتة وقيد التسوية

التأمينات الاجتماعية

إلى ح / الصندوق

- تحويل ماتم اقتطاعه من العاملين لصالح الخزينة العامة ( وزارة المالية )

من ح / حسابات مؤقتة وقيد التسوية

ضريبة الرواتب والأجور

إلى ح/ الصندوق

- عملية شراء العملات الأجنبية :

القيود بالليرات السورية

من ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي

إلى ح/ الصندوق

شراء العملات الأجنبية دولار \* السعر بالليرة

يورو \* السعر بالليرة

القيد بالعملة الأجنبية

من ح/ صندوق النقد الأجنبي

إلى ح/ النقد الأجنبي

(بالعملة الأجنبية مثلاً دولار )

شراء دولار أو يورو

المدفوعات	ح / الصندوق	المقبوضات
حسابات جارية دائنة		- ح/ رأس المال قيد التأسيس
- ودائع تحت الطلب		- ح/ ودائع تحت الطلب
ح/ جاري سحب		- ودائع لأجل
- ودائع لأجل سحب		- ودائع التوفير
- ودائع التوفير سحب		- ح/ جاري المصرف المركزي
- مصرف مركزي		- حسابات جارية وعوائد الاستثمار
ح/ جاري		- محفظة السندات التجارية المحسومة
- حسابات مؤقتة وانتقالية		- القيمة المقابلة للنقد الأجنبي
أو		
ح/ فرع 1..		
ح/ فرع 2..		
ح/ فرع 3..		
- ح/ النفقات العامة		
القيمة المقابلة للنقد		

**تمرين :**

- في 2010/1/2 تأسس مصرف تجاري برأسمال 6 مليار ليرة سورية وقد جرى دفع نصف المبلغ في الصندوق المركزي للمصرف وأودع النصف الآخر في الحساب الجاري لدى المصرف المركزي
- وقد قام المصرف التجاري الرئيسي خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بالعمليات التالية
  - 1- شراء عقارات ومباني 150000000 ليرة سورية
  - 2- أثاث و مفروشات 36000000 ليرة سورية
  - 3- وسائل نقل 25000000 ليرة سورية
  - 4- حول المصرف إلى فرعيه في حماه وحمص المبالغ التالية واستلام الإشعار في اليوم الثاني
    - 600000000 ليرة سورية إلى فرع حماه
    - 500000000 ليرة سورية إلى فرع حمص
  - 5- سحب المصرف رواتب وأجور موظفيه عن شهر كانون الثاني وبلغت 250000000 ليرة سورية .
  - 6- بلغت الودائع لأجل في فرع حماه حتى نهاية شهر كانون الثاني 350000000 ل.س
  - 7- بلغت الودائع تحت الطلب في فرع حماه حتى نهاية شهر كانون الثاني 450000000 ل.س
  - 8- حسم قيمة السندات التجارية في فرع حماه سندات صفقات تجارية قيمتها الاسمية 160000000 ل.س بعد حسم الفوائد والعملات مبلغ 15000000 ل.س ودفع الصافي نقدا .
  - 9- سدد من السندات المحسومة لدى فرع حماه مبلغ 50000000 ل.س .
  - 10- سحب المصرف الأم مبلغ 150000000 ل.س من الحساب الجاري لدى المركزي .

**المطلوب :**

- 1- إجراء القيود اليومية المحاسبية اللازمة في محاسبة المركز للمصرف .
- 2- إجراء القيود المحاسبية اللازمة في فرع حماه .
- 3- تصوير حساب الصندوق المركزي .
- 4- تصوير حساب صندوق فرع حماه .

**حل التمرين :**

القيود المحاسبية في المحاسبة المركزية للمصرف :

من المذكورين :

3000000000 ح/ الصندوق

3000000000 ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري

6000000000 إلى ح/ رأس المال

تسديد رأس مال المصرف

من مذكورين :

1500000000 ح/ مباني وعقارات

36000000 ح/ أثاث ومفروشات

25000000 ح/ وسائل نقل

211000000 إلى ح / الصندوق

شراء عقارات وأثاث ووسائل نقل نقدا

60000000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

فرع حماه

60000000 إلى ح/ صندوق

تحويل المبلغ إلى فرع حماه

50000000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

فرع حمص

50000000 إلى ح/ صندوق

تحويل المبلغ إلى فرع حمص

من مذكورين:

60000000 ح/ فرع حماه

50000000 ح/ فرع حمص

110000000 إلى ح/ الحسابات المؤقتة والانتقالية

60000000 فرع حماه

50000000 فرع حمص

تشبيت المبالغ المحولة لحساب الفروع

أو نكتب القيد التالي المختصر في حال تم التحويل واستلام الإشعار بنفس اليوم

من مذكورين:

60000000 ح/ فرع حماه

50000000 ح/ فرع حمص

110000000 إلى ح/ الصندوق

تحويل المبالغ إلى الفروع حماه وحمص

25000000 من ح/ نفقات عامة

ح / رواتب وأجور

25000000 إلى ح/ الصندوق

دفع رواتب وأجور موظفي المصرف عن شهر كانون الثاني

150000000 من ح/ الصندوق

150000000 إلى ح/ المصرف المركزي

ح / جاري

سحب نقدية من الحساب الجاري بالمركزي

**القيود المحاسبية في فرع حماه :**

60000000 من ح/ الصندوق

60000000 إلى ح/ المديرية العامة ح/ جاري

350000000 من ح/ الصندوق

350000000 إلى ح/ ودائع لأجل

استلام ودائع لأجل حتى تاريخ 1/31

450000000 من ح/ الصندوق

450000000 إلى ح/ ودائع تحت الطلب

استلام ودائع تحت الطلب حتى تاريخ 1/31

من ح/ محفظة السندات المحسومة

16000000 ( سندات الصفقات التجارية )

إلى المذكورين :

145000000 ح/ الصندوق

15000000 ح/ إيرادات الاستثمار

( إيرادات الحسم )

حسم سندات صفقات تجارية

50000000 من ح/ الصندوق

50000000 إلى ح/ محفظة السندات المحسومة

( سندات الصفقات التجارية )

تسديد قيمة السندات المحسومة

## حسابات المركز :

## ح/ الصندوق المركزي

150000000 من ح/ عقارات ومباني	3000000000 إلى ح/ رأس المال
360000000 من ح/ أثاث ومفروشات	1500000000 إلى ح/ م. مركزي ح/ ج
250000000 من ح/ وسائل نقل	
600000000 من ح/ فرع حماه	
500000000 من ح/ فرع حمص	
250000000 من ح/ النفقات العامة	
(رواتب وأجور)	
2804000000 رصيد مدين	
<hr/>	<hr/>
3150000000	3150000000
=====	=====



## حسابات فرع حماه :

## ح/ صندوق فرع حماه

145000000 من ح/ محفظة السندات المحسومة	60000000 إلى ح/ المديرية العامة حساب جاري
	350,000,000 إلى ح/ ودائع لأجل
	450000000 إلى ح/ ودائع تحت الطلب
765000000 الرصيد المدين	50000000 إلى ح/ محفظة السندات المحسومة
<hr/>	<hr/>
910000000	910000000
=====	=====

## تمرين عملي :

- بتاريخ 2-1-2012 تأسس مصرف تجاري برأس مال قدره 900,000,000 ل.س سدد نصفها بالصندوق والنصف الآخر بالحساب الجاري لدى المصرف المركزي .
- حول لفرع دمشق مبلغ 100000000 ل.س نقدا وورد من فرع دمشق بنفس التاريخ أشعار باستلام المبلغ .
  - بنهاية شهر كانون الثاني بلغت إجمالي الودائع فرع دمشق كما يلي :
 

ودائع تحت الطلب	10,000,000
ودائع لأجل 6 أشهر	15,000,000
ودائع توفير	5,000,000
  - وبنفس التاريخ أودع لدى المصرف المركزي مبلغ 10,000,000 ل.س (الإدارة العامة )
  - بتاريخ 2012/2/1 حصل فرع دمشق سندات تجارية أودعها الزبائن لدى المصرف بغرض التحصيل بمبلغ 1,000,000 وقد حسم المصرف عمولة تحصيل مبلغ 50,000 ل.س وأودع الصافي في حساب جاري الزبون.
  - خلال شهر شباط حسم المصرف سندات تجارية لصالح الزبائن بمبلغ 500,000 ل.س لصالح فرع دمشق نقدا تقاضى المصرف مبلغ 80,000 .
  - سحب المصرف مبلغ 90,000,000 ل.س من المصرف المركزي ( الإدارة العامة ) .
  - حصل المصرف من السندات المحسومة مبلغ 100,000 ل.س نقدا ( فرع دمشق ) .
  - حول المصرف إلى فروعها بالمحافظات مبلغ 300,000,000 ل.س على الشكل التالي : ( الإدارة العامة )
 

فرع حلب	100,000,000
فرع اللاذقية	80,000,000
فرع طرطوس	50,000,000
فرع الرقة	30,000,000
فرع دير الزور	40,000,000
  - اشترى المصرف 1000 دولارا أمريكيا بسعر 50 ل.س ( الإدارة العامة ) .

## عمليات شهر آذار :

- سدد قيمة شيكات مسحوبة على الحساب الجاري بمبلغ 1,000,000 ل.س ( الإدارة العامة ) .
- ورد إشعار من الفروع يفيد باستلام المبالغ .
- سحب ودائع تحت الطلب بمبلغ 3,000,000 ل.س نقدا من فرع دمشق .
- أودع بالمصرف المركزي مبلغ 20,000,000 ل.س ( الإدارة العامة ) .
- حول لحساب فرع حماه 20,000,000 ل.س بتاريخ 2012/3/31 .
- عمليات شهر نيسان :

- ورد إشعار من فرع حماه يفيد بتقييد المبلغ لحساب المركز بتاريخ 2012/4/1.
  - بتاريخه قرر أصحاب الودائع لأجل 3 أشهر ما يلي بفرع دمشق :
    - 1- سحب مبلغ 10,000,000 ل.س وقد احتسب فوائد 9% .
    - 2- مبلغ 5,000,000 قرر مالكيها تركها مع فوائدها وإيداعها بالمصرف لأجل 6/ أشهر .
  - سدد فرع حلب المبالغ التالية :
 

أجار المصرف عن الربع الأول من السنة	1,800,000 ل.س
رواتب وأجور	2,000,000 ل.س
كهرباء	500,000 ل.س
مياه	200,000 ل.س
هاتف واتصالات	800,000 ل.س
  - باع المصرف 5000 دولار بسعر 55 ل.س .
  - اشترى المصرف 7000 يورو بسعر 80 ل.س .
- شهر أيار :
- اشترى المصرف... (الإدارة العامة) .
    - عدد وأدوات 1,000,000 ل.س
    - وسائل نقل 10,000,000 ل.س
    - مفروشات 15,000,000 ل.س
  - حسم فرع حلب سندات تجارية لصالح زبائنها مبلغ 200,000 ل.س بعد حسم مبلغ 5000/ ل.س وإيداع الصافي بالحساب الجاري .
  - حصل فرع حلب سندات تجارية أودعها الزبائن لتحويلها بمبلغ 500,000 ل.س وقد حسم المصرف لقاء ذلك مبلغ 15000 ل.س .
  - حصل فرع حلب سندات كانت قد حسمت لديه بمبلغ 200,000 ل.س والتي كان حصل منها المصرف 25,000 ل.س كعمولات تحصل .

### المطلوب :

- 1- إجراء القيود اليومية المحاسبية اللازمة في محاسبة المركز .
- 2- إجراء القيود اليومية اللازمة في فرعي دمشق وحلب .
- 3- تصوير حساب الصندوق بالمركز .
- 4- تصوير حساب الصندوق بالفروع التالية ( دمشق – حلب – دير الزور ) .
- 5- القيود بالعملة الأجنبية .

**حل التمرين :****القيود اليومية بالمديرية العامة للمصرف التجاري :****الطلب الأول :**

من المذكورين :

450,000,000 ح/ الصندوق

450,000,000 ح/ المصرف المركزي

ح / جاري

900,000,000 إلى ح/ رأس المال

قيد التأسيس

من ح/ الفروع

100,000,000 ح/ فرع دمشق

100,000,000 إلى ح/ الصندوق

تحويل نقدا لفرع دمشق

10,000,000 من ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري

10,000,000 إلى ح/ الصندوق

إيداع بالحساب الجاري لدى المركزي

قيود شهر شباط :

90,000,000 من ح/ الصندوق

90,000,000 إلى ح/ م. المركزي

ح/ جاري

سحب نقدا من حساب المصرف المركزي

100000000 من ح/ الحسابات المؤقتة وانتقالية

فرع حلب

100,000,000 إلى ح/ الصندوق

تحويل مبلغ إلى فرع حلب

أو نكتب قيد شامل للعمليات المحولة إلى الفروع بقيد واحد :

من المذكورين :

100,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / حلب /

80,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / اللاذقية /

50,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / طرطوس /

30,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / الرقة /

40,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / دير الزور /

300,000,000 إلى ح/ الصندوق

تحويل مبالغ نقدية إلى الفروع

500,000 من ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي

500,000 إلى ح/ الصندوق

شراء \$ 10,000 بسعر 50 ل.س

القيد بالعملة الأجنبية :

\$ 10,000 من ح/ صندوق النقد الأجنبي

\$ 10,000 إلى ح/ النقد الأجنبي ( دولار )

شراء \$ 10,000 بسعر 50 ل.س

قيود شهر آذار :

1,000,000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

1,000,000 إلى ح/ الصندوق

تسديد شيكات مسحوبة على الحساب الجاري

من ح/ الفروع

100,000,000 ح/ فرع حلب

80,000,000 ح/ فرع اللاذقية

50,000,000 ح/ فرع طرطوس

30,000,000 ح/ فرع الرقة

40,000,000 ح/ فرع دير الزور

إلى المذكورين :

100,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / حلب /

80,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / اللاذقية /

50,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / طرطوس /

30,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / الرقة /

40,000,000 ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية / دير الزور /

إثبات وصول إشعارات التحويل إلى الفروع

20,000,000 من ح/ المصرف المركزي

ح/ جاري

20,000,000 إلى ح/ الصندوق

إيداع بالحساب الجاري لدى المصرف المركزي

20,000,000 من ح/ الحسابات المؤقتة وانتقالية

فرع حماه

20,000,000 إلى ح/ الصندوق

تحويل مبالغ إلى فرع حماه

قيود شهر نيسان :

20,000,000 من ح/ فرع حماه

20,000,000 إلى ح/ الحسابات المؤقتة وانتقالية

فرع حماه

إشعار باستلام المبلغ من فرع حماه

275,000 من ح/ الصندوق

275,000 إلى ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي (دولار)

بيع 5000 دولار بسعر 55 ل.س

560,000 من ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي ( يورو)

560,000 إلى ح/ الصندوق

شراء 7000 يورو بسعر 80 ل.س

القيود بالعملة الأجنبية :

\$5000 من ح/ النقد الأجنبي ( دولار )

\$5000 إلى ح/ صندوق النقد الأجنبي

بيع \$ 5000

7000 يورو من ح/ صندوق النقد الأجنبي

7000 يورو إلى ح/ النقد الأجنبي

شراء 7000 يورو

من المذكورين :

1,000,000 ح/ عدد وأدوات

10,000,000 ح/ وسائل نقل

15,000,000 ح/ المفروشات

26,000,000 إلى ح/ الصندوق

شراء الأصول والموجودات

القيود المحاسبية بفرع دمشق :

الطلب الثاني :

100,000,000 من ح/ الصندوق

100,000,000 إلى ح/ المديرية العامة

ح/ جاري

استلام المبالغ من المديرية العامة

35,000,000 من ح/ الصندوق

إلى المذكورين :

10,000,000 ح/ ودائع تحت الطلب

ح/ جاري

15,000,000 ح/ ودائع لأجل 3 أشهر

5,000,000 ح/ ودائع لأجل 6 أشهر

5,000,000 ح/ ودائع التوفير

استلام الودائع المختلفة من الزبائن



1,000,000 من ح/ الصندوق

إلى المذكورين :

950,000 ح/ حساب جاري دائن

50,000 ح/ إيرادات الاستثمار

( عمولة تحصيل سندات )

تحصيل سندات أودعت بغرض التحصيل

500,000 من ح/ محفظة السندات التجارية

( سندات الصفقات التجارية )

إلى المذكورين :

420,000 ح/ الصندوق

80,000 ح/ إيرادات الاستثمار

( إيرادات الحسم )

حسم سندات نقدا لصالح الزبائن

100,000 من ح/ الصندوق

100,000 إلى ح/ محفظة السندات التجارية المحسومة

( سندات الصفقات التجارية )

تسديد جزء من السندات المحسومة

3,000,000 من ح/ ودائع تحت الطلب

3,000,000 إلى ح/ الصندوق

سحب ودائع تحت الطلب

من المذكورين :

10,000,000 ح/ ودائع لأجل 3 أشهر

225,000 ح/ عمولات وفوائد

10,225,000 إلى ح/ الصندوق

سحب ودائع لأجل مع احتساب فائدة 9% نقدا ولمدة 3 أشهر

من المذكورين :

5,000,000 ح/ ودائع للأجل 3 شهور

112,500 ح/ عمولات وفوائد

5,112,500 إلى ح/ الصندوق

سحب ودائع لأجل مع احتساب فوائد

5,112,500 من ح/ الصندوق

5,112,500 إلى ح/ ودائع لأجل 6 شهور

إيداع المبلغ مرة ثانية مع فوائده لأجل 6 شهور

## القيود اليومية بفرع حلب :

100,000,000 من ح/ الصندوق

100,000,000 إلى ح/ المديرية العامة

ح/ جاري

استلام المبلغ من الإدارة

من ح/ النفقات العامة

1,800,000 ح/ أجار الفرع

2,000,000 ح/ رواتب وأجور

500,000 ح/ كهرباء

200,000 ح/ مياه

800,000 ح/ هاتف واتصالات

3,500,000 إلى ح/ الصندوق

تسديد نفقات فرع حلب

200,000 من ح/ محفظة السندات التجارية المحسومة

( سندات الصفقات التجارية )

إلى المذكورين :

195,000 ح/ حسابات جارية دائنة

5,000 ح/ إيرادات استثمار

( عمولة حسم )

حسم سندات وتقاضي عمولات حسم

500,000 من ح/ الصندوق

إلى المذكورين :

485,000 ح/ حسابات جارية دائنة

15,000 ح/ إيرادات استثمار

( عمولة الحسم )

تحصيل السندات

200,000 من ح/ الصندوق

200,000 إلى ح/ محفظة السندات التجارية المحسومة

( سندات الصفقات التجارية )

تحصيل سندات

القيود اليومية بفرع دير الزور:

40,000,000 من ح/ الصندوق

40,000,000 إلى ح/ المديرية العامة

ح/ جاري

استلام الأموال المحولة من الإدارة العامة

## الطلب الثالث:

## ح/ الصندوق ( الإدارة العامة )

100,000,000 من ح/ فرع دمشق	450,000,000 إلى ح/ رأس المال
10,000,000 من ح/ م.مركزي ح/ جاري	90,000,000 إلى ح/ م.مركزي ح/ جاري
100,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية فرع حلب	
80,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية فرع اللاذقية	
50,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية طرطوس	
30,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية الرقة	
40,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية دير الزور	
500,000 من ح/ القيمة المقابل للنقد دولار	
1,000,000 من ح/ حسابات جارية دائنة	
20,000,000 من ح/ م.مركزي ح/ جاري	
20,000,000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية فرع حماه	
26,000,000 من ح/ الموجودات	
62,500,000 رصيد مدين	
<u>540,000,000</u>	<u>540,000,000</u>

**ح/ الصندوق فرع دمشق**

420,000 من ح/ محفظة السندات	100,000,000 المديرية العامة ح/ ج
3,000,000 من ح/ ودائع تحت الطلب	35,000,000 المذكورين ودايع مختلفة
10,225,000 من مذكورين	1,000,000 إلى المذكورين
5,112,500 من مذكورين	5,112,500 ودايع لأجل 6 شهور
<b>122,355,000</b> رصيد مدين	
<b><u>141,112,500</u></b>	<b><u>141,112,500</u></b>

**ح/ الصندوق فرع حلب**

3,500,000 من مذكورين	100,000,000 إلى ح/ المديرية العامة
	ح/ جاري
	500,000 إلى ح/ المذكورين
	200,000 إلى ح/ محفظة السندات
<b>97,200,000</b> رصيد مدين	
<b><u>100,700,000</u></b>	<b><u>100,700,000</u></b>

**ح/ الصندوق فرع دير الزور**

	40,000,000 إلى ح/ المديرية العامة
	ح/ جاري
<b>40,000,000</b> رصيد مدين	
<b><u>40,000,000</u></b>	<b><u>40,000,000</u></b>

## الفصل الرابع

### الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب

**أولا : إجراءات فتح الحسابات الجارية في المصارف التجارية :**

إجراءات فتح الحساب الجاري لدى المصرف

- أ- يتأكد المصرف من هوية صاحب الحساب حتى لا يستخدم هذا الحساب في أعمال الاحتيال .
- ب- يتأكد المصرف من أهلية صاحب الحساب أو طالب الحساب .
- ت- يقوم الزبون طالب الحساب بالتوقيع على :
  - نموذج يتضمن شروط الإيداع والسحب .
  - يوقع الزبون على ورقة مستقلة توقيعاً يحتفظ به المصرف للمطابقة .
  - يحتفظ المصرف بتوقيعات أصحاب الحسابات أو وكلائهم القانونيين أو المفوضين منهم بالتوقيع بموجب سندات حكومية .
- ث- يقوم المصرف بإعطاء صاحب الحساب الجاري رقماً يعرف به حسابه ويفتح له صفحتان واحدة في الحسابات الجارية والأخرى في دفاتر المصرف .
- ج- يسلم المصرف صاحب الحساب دفتر الشيكات ويقوم المصرف بأجراء القيود المدينة والدائنة على الحساب الجاري وأن يسلم صاحب الحساب كشوفاً شهرية أو حين الطلب .

**ثانيا : الدورة المستندية والقيود المحاسبية الخاصة بالحسابات الجارية الدائنة :**

تعتبر عمليات السحب والإيداع في الحسابات الجارية من أهم المهام الأساسية لشعبة الحسابات الجارية واحتساب الفوائد .

### 1- عمليات الإيداع :

الإيداع في الحسابات الجارية لها ثلاث طرق رئيسية وهي :

أ- الإيداع النقدي :

يقوم الزبون بالإيداع في صندوق المصرف بموجب قسيمة إيداع ويقوم الموظف المختص في شعبة الحسابات بتسجيل المبلغ المودع في حساب الزبون ويرسل صورة الإشعار إلى شعبة محاسبة الفرع بالقيود التالي :

من ح/ الصندوق

إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة / قطاع خاص /

إثبات قيمة الإيداعات النقدية للقطاع الخاص

**ب- الإيداع بالشيكات :**

وتتم العملية بتقديم الزبون الشيك إلى المصرف فأما أن يقدم إلى المصرف المسحوب عليه الشيك أو لأحد الفروع .

وهناك حالات لسحب الشيكات :

1- أن يكون الشيك مسحوبا على زبون تابع لنفس المصرف .

بفتح الحساب الجاري ويتم تحويل المبالغ زيادة أو نقصان بين الحسابين .

وتأخذ العملية القيد التالي :

فلو فرضنا أن احد الزبائن استلم شيكا من جهة عامة فيسجل القيد التالي:

من ح/ الحسابات الجارية الدائنة ( قطاع عام )

إلى ح/ الشيكات

إثبات قيمة الشيك المسحوب على الحسابات الجارية للقطاع العام

وعند تسجيل قيمة الشيك للزبون يدون المصرف القيد التالي :

من ح/ الشيكات

إلى ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/

إثبات قيمة الشيك في حساب الزبون

ويتبين أنه اذا حذفنا طرف الشيكات المسحوبة نرى ان القيد

من ح/ الحساب الجاري / قطاع عام/

إلى ح/ الحساب الجاري / قطاع خاص/

2- اذا كان الشيك مسحوبا على زبون تابع لأحد المصارف المحلية:-

في هذه الحالة يقوم المصرف بتسجيل قيمة الشيك في الحساب الجاري للعميل المسحوب لصالح الزبون ولا يسمح بسحب هذه المبالغ إلا بعد ورود إشعار يفيد بتحصيل قيمة الشيك فيكون القيد :



من ح/ الفروع / أي فرع من فرع المصرف بسوريا /

أو

من ح/ المصرف الصناعي / حساب جاري فرع حلب /

إلى المذكورين :

ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/

ح/ إيرادات الاستثمار / عمولة تحصيل الشيكات /

إثبات قيمة الشيكات المسحوبة على زبائن تابعين لمصرف آخر.

- الإيداع في الحسابات الجارية عن طريق تحويل ودائع الزبون الى حساب جاري.

ويقوم المصرف بتحرير أوامر تحويل بين المستفيد وصاحب الامر بالتحويل

من ح/ ودائع لاجل

أو

من ح/ ودائع التوفير

إلى ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/

إثبات قيمة التحويلات من حساب الودائع إلى حسابات جارية لزبائن القطاع الخاص

## 2 - عمليات السحب :

يتم السحب عادة من الحسابات الجارية .

أ- بواسطة الشيكات التي يحررها الزبون لصالحه أو لصالح الغير .

ب- بواسطة إذن صرف أو أوامر الدفع التي ينظمها صاحب الحساب.

الشيك : يعتبر أمرا صادرا من صاحب الحساب الجاري الى المصرف بدفع مبلغ معين من المال إلى المستفيد .

عندما يتقدم حامل الشيك أو المستفيد لصرف قيمة الشيك يقوم الموظف بالإجراءات التالية :

- التأكد من استيفاء الشيك للنواحي القانونية والشكلية .

- التحقق من كفاية الرصيد مقابل قيمة الشيك المسحوب .

- تسجيل قيمة الشيك في الحساب الجاري للزبون في الطرف المدين من ح/ جاري .

- تسجيل قيمة الشيك في كشف حساب الزبون بالحساب الجاري الدائن .
  - توقيع الموظف على الشيك يفيد بقبول الشيك وصرف قيمته للمستفيد .
- إن عمليات السحب من الحساب الجاري الدائن يأخذ الأشكال التالية :
- أ- السحب النقدي :

ويتم السحب من خلال أوامر الدفع التي يحررها صاحب الحساب الجاري .  
من ح/ الحسابات الجارية الدائنة / قطاع تعاوني /

إلى ح/ الصندوق

إثبات قيمة المسحوبات النقدية من الحساب الجاري

ب- السحب عن طريق الشيكات :

هنا كما في حالة الشيكات المودعة فإن الشيك المسحوب على الحساب الجاري الدائن إما أن يكون :

1- مسحوب لصالح زبون تابع لنفس المصرف :

في هذه الحالة يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي :  
من ح/ الحسابات الجارية الدائنة / قطاع عام /

إلى ح/ الشيكات

إثبات قيمة الشيكات المسحوبة على الحساب الجاري / قطاع عام /

وبعد تدوين قيد الإثبات للشيك يحق للزبون المسحوب لصالحه الشيك إما أن يحصل قيمة الشيك نقداً أو يضعه في الحساب الجاري الدائن .

بالعمليتين التاليتين :

من ح/ الشيكات

إلى ح/ الصندوق

صرف الشيك نقداً

## من ح/ الشيكات

إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة /قطاع خاص /

تدوين قيمة الشيك في الحساب الجاري للزبون

2- حالة الشيك مسحوبا لصالح زبون تابع لأحد المصارف المحلية المقيمة .

من ح/ الحسابات الجارية الدائنة / قطاع تعاوني /

إلى ح/ المصرف المسحوب عليه

أو

أي فرع بنفس المصرف

إثبات قيمة الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية لفرع آخر

ح- السحب بواسطة التحويل من حساب جاري إلى حساب الودائع :

من الممكن الطلب من المصرف أن يحول الحساب الجاري الدائن إلى ودايع لأجل أو إلى حسابات ودايع التوفير . وذلك للاستفادة من الفوائد الممنوحة لحساب أفضل من غيره .

من ح/ الحسابات الجارية الدائنة / قطاع خاص /

إلى ح/ حسابات ودايع لأجل أو التوفير

إثبات قيمة التحويل من الحساب الجاري إلى الودائع

## الرؤية الأخرى

### للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة

بالرغم من تصنيف الحسابات الجارية الدائنة وحساب الودائع تحت الطلب في حساب واحد في النظام المحاسبي الموحد إلا أنه يوجد فوارق جوهرية بين الوديعة تحت الطلب والحساب الجاري الدائن ( أهمها ) :

1- يودع الأشخاص أموالهم في حسابات الودائع تحت الطلب أو ( حساب الشيك ) بغرض استعمالها في حياتهم الخاصة العادية , ويكون حساب الودائع دائنا على الدوام حيث لا يجوز السحب منه إلا في حدود الرصيد الموجود .

وحساب الودائع قليل الحركة عادة وحركة الإيداع منه والسحب منه تكون عادة متباعدة نسبيا .

2- يشكل الحساب الجاري عقدا قانونيا بين المصرف وزبائنه من أصحاب الفعاليات الاقتصادية يتفق بموجبه الطرفان على القيام بمعاملات متبادلة بينهم بحيث يصبح كل منهما مدينا أو دائنا للأخر نتيجة هذه العمليات الجارية .

ويمكن تعريف الحساب الجاري :

- بأنه الحساب الذي يتضمن معاملات متبادلة بين شخصين بحيث يصبح أحدهما مدينا للأخر أحيانا ويصبح في أحيانا أخرى دائنا له نتيجة لهذه العمليات التي تصفى مرة واحدة في نهاية فترة معينة .

3- بخلاف حساب الودائع يركز الحساب الجاري عادة إلى عقد فتح اعتماد لصالح الزبون نظرا لأن هذه الحسابات مرتبطة بالطبيعة الاقتصادية لفعالية الزبون .

4- يكون الحساب الجاري دائم الحركة بحيث يستدعي إجراء القيود بكثرة في طرفي الحساب كما يمكن ان يكون رصيد الحساب دائنا أو مدينا شريطة أن لا يزيد الرصيد المدين من الحدود المقررة من قبل الإدارة للمصرف في نص الموافقة على فتح الاعتماد .

أولا : العمليات في الحسابات الجارية :

تتأثر الحسابات الجارية زيادة أو نقصان بعدد من العمليات المصرفية أهمها :

- المدفوعات النقدية
- المسحوبات النقدية
- القيود المحاسبية الصادرة عن الأقسام
- التحويل من الحسابات الجارية
- وقف الحسابات وحساب الفوائد

## القيود المحاسبية لعمليات الحسابات الجارية الدائنة

### والودائع تحت الطلب

#### 1- قيود الإيداع :

- الإيداع في الحساب الجاري أو في حساب الودائع نقدا

من ح/ الصندوق

إلى ح/ ودايع تحت الطلب

من ح/ الصندوق

إلى ح/ حسابات جارية دائنة

- الإيداع بالتحويل من حساب إلى حساب آخر .

من ح/ حسابات جارية دائنة

( اسم الزبون المحول )

إلى ح/ حسابات جارية دائنة

( اسم الزبون المحول إليه )

تحويل من حساب رقم ..... إلى حساب رقم .....

- الإيداع بواسطة الشيكات :

من الممكن أن يعزز الزبون الحساب الجاري بالمصرف من خلال استلام شيكات مسحوبة لصالحه للمصرف نفسه أو إلى أحد فروعه المحلية المقيمة .

أ- في حال إذا كانت الشيكات مسحوبة على ذات الفرع يكون القيد :

من ح/ حسابات جارية دائنة ( زبون ... أو قطاع خاص )

إلى ح/ الشيكات

وعندما يقوم المصرف بتحويل المبلغ فعليا لقيمة هذا الشيك بدون القيد :

من ح/ الشيكات

إلى المذكورين :

ح/ حسابات الودائع لأجل

ح/ حسابات ودايع التوفير

إثبات تحويل الشيك المسحوب

ب- إذا كان الشيك مسحوبا على زبون لأحد المصارف المحلية المقيمة في هذه الحالة يقوم المصرف بتسجيل القيد التالي مع الملاحظة بأن الزبون لا يحق له أن يسحب المبلغ إلا بعد ورود إشعار يفيد بتحصيل قيمة الشيك وإيداعه بالحسابات .

بالقيد التالي :

من ح/ المصرف الصناعي أو أي مصرف آخر

إلى المذكورين :

ح/ حسابات ودايع التوفير أو ودايع لأجل

ح/ إيرادات الاستثمار

( عمولة تحصيل الشيك )

أو نكتب القيد التالي :

من ح/ المصرف الصناعي أو أي مصرف آخر

إلى ح/ الشيكات

وعند ورود الإشعار نكتب

من ح/ الشيكات

إلى المذكورين :

ح/ حسابات ودايع التوفير أو لأجل

ح/ إيرادات الاستثمار

( عمولة تحصيل الشيك )

## مثال :

- 1- أودع الزبون أحمد في حسابه بالمصرف التجاري السوري فرع 1 بدمشق مبلغ 100,000 ل.س نقدا .
- 2- حول لأحمد مبلغ 50,000 ل.س من الحساب الجاري لدى المصرف التجاري السوري 1 من حساب محمود بنفس الفرع ثمن بضاعة بالإشعار رقم ( 340 ) .
- 3- استلم أحمد شيكا مسحوبا على المصرف التجاري السوري فرع 1 بدمشق بمبلغ 200,000 من جورج وأرسله للمصرف للتحويل وأمر بإيداعه لأجل 6 شهور .
- 4- استلم أحمد شيكا مسحوبا على المصرف الصناعي فرع 1 بمبلغ 300,000 ل.س من مؤسسة الصناعات النسيجية بدمشق وأرسل أحمد الشيك لمصرفه لتحويله .
- 5- في اليوم التالي وصل إشعار من المصرف الصناعي 1 يفيد بتحويل المبلغ وأمر أحمد بوضعه بحساب التوفير بعدما تقاضى المصرف التجاري السوري 1 عمولة تحويل مبلغ 500 ل.س .

## القيود :

- 1- 100,000 من ح/ الصندوق  
100,000 إلى ح/ ودائع تحت الطلب أو حساب جاري دائن  
إيداع نقدي بالحساب الجاري

---

- 2- 50,000 من ح/ حساب جاري دائن محمود  
50,000 إلى ح/ حساب جاري دائن أحمد  
تحويل للحساب الجاري من محمود بالإشعار رقم 340

---

- 3- 200,000 من ح/ حسابات جارية دائنة / جورج/  
200,000 إلى ح/ الشيكات  
استلام شيك من جورج

---

- 200,000 من ح/ الشيكات  
200,000 إلى ح/ ودائع لأجل 6 شهور  
وضع المبلغ وديعة لأجل 6 شهور

---

4- 300,000 من ح/ المصرف الصناعي فرع 1

300,000 إلى ح/ الشيكات

استلام شيك مسحوب على المؤسسة النسيجية  
بالمصرف الصناعي رقم 1 وإرساله للتحصيل

وعند التحصيل :

300,000 من ح/ الشيكات

إلى المذكورين :

299,500 ح/ حسابات ودائع التوفير

500 ح/ إيرادات الاستثمار

( عمولة تحصيل )

تسجيل المبلغ بعد ورود الإشعار وحسم عمولة

## 2- قيود المسحوبات :

أ- المسحوبات النقدية : وتكون من خلال السحب المباشر عن طريق الصندوق  
من ح/ ودائع تحت الطلب أو حسابات جارية دائنة

إلى ح/ الصندوق

سحب مباشر عن طريق الصندوق من قبل المتعامل

ب- المسحوبات بواسطة أوامر الدفع :

- عند إصدار أمر الدفع

من ح/ حسابات جارية دائنة

( اسم صاحب الحساب الأمر بالدفع )

إلى ح/ أوامر الدفع

أمر الدفع .....

- عند تسديد المبلغ إلى المستفيد .

من ح/ أوامر الدفع

إلى ح/ حسابات جارية دائنة أو ح/ الصندوق

( اسم الزبون المستفيد من التحويل )

تسديد أمر الدفع رقم .....



**3- قيود التحويل بين الحسابات الجارية الدائنة المفتوحة لدى الفروع :**

عندما يأتي أمر الدفع من زبون الفرع إلى الفرع الأخر يدون في الحساب صاحب الفرع ما يلي :

أ- لدى الفرع المرسل :

من ح/ حسابات جارية دائنة ( اسم الزبون )

إلى ح/ الفروع

ح/ فرع رقم ..... ح/ جاري

تحويل من الحساب الجاري رقم .... لأمر الفرع .....

ب- لدى الفرع المرسل إليه :

من ح/ الفروع

من ح/ فرع رقم ..... ح/ جاري

إلى ح/ حساب جاري دائن ( اسم الزبون )

**4- قيود الفوائد الدائنة :**

- تضاف الفوائد المتحققة إلى الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب في منتصف ونهاية كل عام وذلك بعد اقتطاع الضريبة على ريع رؤوس الأموال المتداولة وتسجيلها في حساب مؤقت ريثما يتم دفعها إلى خزانة الدولة .
- وتعتمد المصارف عادة إلى تشكيل مؤونات شهرية للفوائد على الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب وذلك من أجل معرفة نتيجة الاستثمار الشهري بشكل تقريبي.
- ويتم حساب هذه المؤونات بتطبيق معدل فائدة وسطي على مجموعة الأرصدة للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة وتكون القيود في الحالتين :  
أ- تسجيل الفوائد عند وقف الحسابات بدون تشكيل مؤونات شهرية .

من نفقات الاستثمار

ح/ فوائد حسابات جارية دائنة

ح/ فوائد ودائع تحت الطلب

إلى المذكورين :

ح/ حسابات جارية دائنة

ح/ ودائع تحت الطلب

ح/ حسابات مؤقتة وتحت التسوية

تدوين فوائد الحسابات العائدة لها

هناك ثلاث طرق لحسابات فوائد الأرصدة الدائنة وهي :

### 1- الطريقة المباشرة :

تستفيد معظم الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب من الفوائد التي يمنحها المصرف لزيانته . وتوقف الحسابات وتحسب فوائدها مرتين بالسنة بشكل نصفى مرة بتاريخ 6/30 وفي نهاية كل عام 12/31 .

ويرسل المصرف كشوفاً لزيانته بعد إضافة الفوائد عليها .

وتعتمد الطريقة المباشرة حساب الفوائد لكل عملية على حدا اعتباراً من تاريخ استحقاقها وحتى تاريخ قفل الحساب بحيث نحصل على فائدة مدينة أو دائنة لكل عملية .

### 2- الطريقة غير المباشرة :

وتحسب الفائدة من تاريخ استحقاق العملية حتى تاريخ أي تاريخ آخر سابق يتخذ أساساً للحساب ومن ثم يجري احتساب الفوائد المتعلقة بنفس العملية من الفترة الواقعة بين التاريخ المتخذ أساساً للحساب وبين تاريخ إقفال الحساب .

### 3- الطريقة الهامبورغية :

وتسمى هذه الطريقة بطريقة الأرصدة وتقوم على أساس استخراج رصيد الحساب بعد كل عملية وحساب فوائدها .

أما الآن فيتم حساب الفوائد في المصارف العامة بشكل ألي عن طريق الآلات المحاسبية التي شاع استعمالها .

وجرت العادة أن تحتسب الفوائد بنسبة 4% سنوياً .

- فبعد تسجيل الفوائد عند وقف الحساب بالقيود السابق نسجل قيود تشكيل المؤونة وبنهاية الأشهر الستة ندون الفوائد لأصحاب الحسابات الدائنة بالقيود التالية :

من ح/ نفقات الاستثمار

فوائد حسابات جارية دائنة

إلى ح/ مؤونة فوائد حساب جاري دائن

وبنهاية الأشهر الستة من كل عام ندون القيد التالي :

من ح/ مؤونة فوائد حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

ح/ حسابات جارية دائنة

ح/ حسابات مؤقتة وتحت التسوية

( ضريبة ريع رؤوس أموال )

نظراً لحركة الحسابات الجارية الكثيرة وعدم رغبة المصارف بإعطاء فوائد على الحسابات الجارية، فإن غالبية الدول لا تعطي فوائد على الإيداعات الجارية بالحسابات وتكتفي بإعطاء الفوائد على الإيداعات المتوسطة والطويلة الأجل وودائع التوفير ولكن هنا ستقوم بدراستها لنتمكن من تطبيقها محاسبياً في حال تم تعديل النظام بسوريا وتم إعادة احتساب الفوائد على الحسابات الجارية .

حيث تقوم المصارف التجارية باحتساب الفوائد المترتبة على الحسابات الجارية الدائنة وحسابات الودائع لأجل بشكل يومي إذ يراعى في عملية السحب يوم الإيداع ويوم التحويل أو السحب .

والقاعدة تقول : تحتسب الفائدة على الحسابات الجارية الدائنة وودائع الأجل من اليوم الآني ليوم الإيداع مع عدم أحقية صاحب الحساب بهذه الفائدة في يوم السحب أو يوم التحويل من حساب إلى آخر .

ويمكن أن نكيف المعالجة المحاسبية بدلاً من حساب المؤونة توضع حساب فوائد الحسابات الجارية المستحقة وغير المدفوعة ، الشكل التالي :

من ح/ فوائد حسابات جارية دائنة

ح/ فوائد الودائع لأجل

ح/ فوائد وودائع التوفير

إلى ح/ فوائد الحسابات الجارية المستحقة وغير المدفوعة

### **إثبات الفوائد المستحقة على الحسابات الجارية والودائع والتوفير**

وفي نهاية الدورة المالية يتم إقفال تلك الفوائد المختلفة في حسابات الاستثمار :

من ح/ إيرادات الاستثمار لعام .....

إلى مذكورين

ح/ فوائد حسابات جارية دائنة

ح/ فوائد الودائع لأجل

ح/ فوائد وودائع التوفير

**إقفال الفوائد بحساب الاستثمار :**

وعند قيام المصرف بتحويل صافي قيمة هذه الفوائد إلى حساباتها الخاصة أو دفعها نقداً وذلك حسب رغبة أصحاب الحسابات يسجل المصرف القيد المحاسبي الآتي :

من ح/ فوائد الحسابات الجارية المستحقة وغير المدفوعة

من ح/ فوائد الحسابات الجارية المستحقة وغير المدفوعة

إلى مذكورين

ح/ الصندوق / النقدية

ح/ ضريبة الدخل / وزارة المالية

إثبات دفع صافي الفوائد المستحقة للحساب الجاري والودائع لأجل نقداً بعد حسم ضريبة الدخل / حصة وزارة المالية / .

هنا يحتجز المصرف بضريبة الدخل ويحولها إلى الدوائر المالية بنهاية كل ست أشهر من السنة أي خلال عشر يوماً بعد نهاية أشهر المقررة بالقيد التالي :

من ح/ ضريبة الدخل / الدوائر المالية

إل ح/ الصندوق

تحويل ضريبة الدخل إلى الدوائر المالية

### الودائع لأجل وودائع التوفير

ويقصد بالودائع لأجل الأموال النقدية التي محدد لها عند إيداعها تاريخ استرداد معين لا يجوز للمودع سحبها قبل هذا التاريخ . كما تحدد مبلغ الفائدة وتتراوح مدة الودائع لأجل عادة بثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على الأكثر .

وقد حددت معدلات الفائدة على الودائع لأجل في سوريا 7% لأجل 6 أشهر و 7% لأجل سنة أما وودائع التوفير فتتوجه أكثر إلى صغار المدخرين كالموظفين والعمال وصغار الكسبة ويحدد عادة المبالغ كحد أدنى وحد أعلى لمبلغ وديعة التوفير .

وتحسب الفوائد على المبالغ المودعة في حسابات التوفير اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ الإيداع كما أن المبالغ المسحوبة خلال الشهر توقف حسابات الفوائد من بداية الشهر الذي سحب فيه . وتضاف الفوائد إلى الأرصدة لحسابات التوفير مرتين في العام في نهاية حزيران وفي نهاية شهر كانون الأول .

### المعالجة الحسابية والمحاسبية لعمليات وودائع لأجل وودائع التوفير :

حيث لا تختلف القيود المحاسبية المتعلقة بعمليات حسابات الودائع لأجل وودائع التوفير في جوهرها عن القيود الخاصة بعمليات الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .

### مثال عملي :

في أول كانون الثاني 1980 ظهرت الأرصدة التالية في حسابات الأستاذ العام لأحد المصارف التجارية :

الحسابات الجارية الدائنة	6850000 ل.س
الودائع لأجل	750000 ل.س
ودائع التوفير	425000 ل.س
وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر كانون الثاني 1980 :	
أولاً- بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة :	
1- نقد أودع الزبائن في حساباتهم الجارية مبلغ 3750000 ل.س وقد تمت عمليات الإيداع على الشكل التالي :	
إيداع نقدي	1500000
حوالات واردة من الفروع حماه 2	2250000
2- سحب خلال الفترة مبلغ 1650000 ل.س وذلك على الشكل التالي :	
مسحوبات نقدية	650000
مسحوبات بموجب أوامر دفع	500000
أوامر تحويل على حسابات جارية لدى الفرع دمشق 2	500000
3- بلغت الفوائد المقدرة على أرصدة الحسابات الجارية بنهاية الشهر 15000 ل.س	

ثانيا - بالنسبة للودائع لأجل وودائع التوفير :

- 1- بلغت المبالغ المودعة خلال الفترة في حسابات الودائع لأجل 175000 ل.س  
سددت على الشكل التالي:  
50000 سددت من الحسابات الجارية الدائنة .  
125000 نقدا .
- 2- بلغت المبالغ المودعة نقدا في حساب التوفير 75000 ل.س .
- 3- سحب من وودائع التوفير خلال الفترة مبلغ 125000 ل.س .
- 4- بلغت الفوائد المقدرة على الودائع لأجل حتى نهاية الشهر 7000 ل.س .
- 5- بلغت الفوائد المقدرة على وودائع التوفير حتى نهاية الشهر 5000 ل.س .

ملاحظة : تسجيل الفوائد المقدرة بنهاية الشهر في حساب مؤونة الفوائد ريثما يتم تسجيلها على الحسابات العائدة لها عند وقف الحسابات .

المطلوب :

- 1- إجراء القيود المحاسبية في يومية المصرف للعمليات السابقة .
  - 2- تصوير الحسابات العامة للحسابات الجارية الدائنة والودائع لأجل وودائع التوفير وحسابات مؤونات الفوائد وحساب الصندوق .
- القيود المحاسبية :**

من المذكورين :

1,500,000 ح/ الصندوق

2,250,000 ح/ الفروع / فرع حماه /2

3,750,000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة

ودائع نقدية وحوالات الفروع لحساب الزبائن

---

1,650,000 من ح/ حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

650,000 ح/ الصندوق

500,000 ح/ أوامر الدفع

500,000 ح/ الفروع / فرع دمشق /2

المسحوبات نقدا وبأوامر الدفع وتحويلات الفروع من الحساب الجارية الدائنة

---

500,000 من ح/ أوامر الدفع

500,000 إلى ح/ الصندوق

تسديد أمر الدفع نقدا

من ح/ نفقات الاستثمار

15,000 ح/ فوائد الحسابات الجارية الدائنة

15,000 إلى ح/ مؤونة فوائد الحسابات الجارية الدائنة

المؤونات المشكلة لفوائد الحسابات الجارية الدائنة

من المذكورين :

125,000 ح/ الصندوق

50,000 ح/ حسابات جارية دائنة

175,000 إلى ح/ ودائع لأجل

وديعة لأجل من الحساب الجاري

75,000 من ح/ الصندوق

75,000 إلى ح/ ودائع التوفير

المبالغ المودعة نقدا في حساب التوفير

125,000 من ح/ ودائع التوفير

125,000 إلى ح/ الصندوق

المسحوبات النقدية من ودائع التوفير

7,000 من ح/ نفقات الاستثمار

فوائد ودائع لأجل

7,000 إلى ح/ مؤونة فوائد لأجل

المؤونة المشكلة لفوائد الودائع لأجل عن شهر كانون الثاني

5,000 من ح/ نفقات الاستثمار

فوائد ودائع التوفير

5,000 إلى ح/ مؤونة فوائد ودايع التوفير

المؤونة المشكلة لفوائد ودايع التوفير عن شهر كانون الثاني 1980

**ح/ ودايع التوفير**

رصيد أول المدة 425,000	إلى ح/ الصندوق 125,000
من ح/ الصندوق 75,000	
	رصيد دائن 375,000
<u>500,000</u>	<u>500,000</u>

**ح/ جاري دائن**

رصيد أول المدة 6,850,000	إلى ح/ الصندوق 650,000
من ح/ الصندوق 1,500,000	إلى ح/ أوامر الدفع 500,000
من ح/ الفروع حماه 2 2,250,000	إلى ح/ فرع دمشق 2 500,000
	إلى ح/ الودائع لأجل 50,000
	رصيد دائن 8,900,000
<u>10,600,000</u>	<u>10,600,000</u>



## ح/ ودائع لأجل

750,000 رصيد أول المدة	
125,000 من ح/ الصندوق	
50,000 من ح/ الحسابات الجارية	
	925,000 رصيد دائن
<u>925,000</u>	<u>925,000</u>

## ح/ الصندوق

650,000 من ح/ حسابات جارية دائنة	1,500,000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة
500,000 من ح/ أوامر الدفع	125,000 إلى ح/ ودائع لأجل
125,000 من ح/ ودائع التوفير	75,000 إلى ح/ ودائع توفير
425,000 رصيد مدين	
<u>1,700,000</u>	<u>1,700,000</u>

## ح/ مؤونات فوائد ودائع لأجل

7,000 من فوائد وداائع لأجل	7,000 رصيد دائن
<u>7,000</u>	<u>7,000</u>

## ح/ مؤونات فوائد وداائع التوفير

5,000 من فوائد وداائع التوفير	5,000 رصيد دائن
<u>5,000</u>	<u>5,000</u>

## ح/ مؤونة فوائد حسابات الجاري الدائن

15,000 من فوائد حسابات جارية دائنة	15,000 رصيد دائن
<u>15,000</u>	<u>15,000</u>

## الفصل الخامس

### مقومات النظام المحاسبي وخصوصيته في شركات التأمين

#### أولاً : خصوصية محاسبة شركات التأمين :

يتميز النظام التأميني بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الأنشطة في الاقتصاد الوطني وهذا الأمر انعكس بشكل مباشر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم في معالجة العمليات والأحداث والظروف التأمينية .

حيث أن شركات التأمين هي منشأة تجارية تهدف من وراء أعمالها تحقيق الربح من خلال ممارسة جميع أقطاب المؤمن عليهم واستثمارها في أوجه عدة حددها القانون ، لتكون مضمون بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقيق الخطر موضوع التأمين وتعطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب .

#### يمكن تلخيص أهم الأعمال التي تقوم بها شركات التأمين فيما يلي :

- 1- إصدار وثائق التأمين للمستأمنين ، حيث أن شركات التأمين تحصل على هؤلاء المستأمنين إما عن طريق الاتصال المباشر معهم أو عن طريق الوسطاء المفوضين من قبل الشركة أو وكلاء التأمين المعتمدين أو عن طريق شركات التأمين الأخرى .
- 2- تحديد قيمة الأقساط المترتبة على الوثائق المصدرة وتحصيلها بالطرق المختلفة .
- 3- استثمار الأموال المجمعة لديها من الأقساط المحصلة في استثمارات حددها القانون المنظم لأعمال شركات التأمين ، حيث أن شركات التأمين ليست الحرة في اختيار أوجه الاستثمار وإنما قوانين الرقابة على شركات التأمين هي التي تنظم وتحدد ذلك .
- 4- تكوين وتشكيل الاحتياطيات والمخصصات اللازمة للتعويض عند تحقيق الخطر موضوع التأمين ، لأن هناك فارق زمني ما بين الحصول على الأقساط وما بين دفع التعويض وبشكل خاص في تأمينات الحياة التي يمكن أن تمتد إلى أكثر من خمس وعشرين عاماً .
- 5- تحديد التعويض الواجب دفعه إلى المؤمن له عند تحقيق الخطر المؤمن عليه .

وهذه الأعمال التي تقوم بها شركات التأمين لها خصوصية معينة على تنظيم وإجراءات العملية المحاسبية في شركات التأمين ، أي أن طبيعة هذه الأعمال تنعكس على خصائص النظام المحاسبي المطبق لدى شركات التأمين .

#### خصائص المحاسبة في شركات التأمين :

- 1- خضوع وقيام العمليات المحاسبية في شركات التأمين وفقاً لأحكام القوانين التي ينظم مهنة التأمين في البلد .

يعتبر خضوع محاسبة التأمين وتأثيرها بالقوانين والقرارات التشريعية التي تصدرها الدولة لتحديد واجبات وحقوق كلاً من طرفي العقد ، من أهم الخصائص التي تميز محاسبة شركات التأمين عن باقي أنواع المحاسبات الأخرى ، لأن هذه المحاسبة يجب أن تبرز تلك الخصائص

المعكوسة في تلك القوانين من خلال الالتزامات بنماذج معينة عند إعداد سجلاتها وحساباتها وذلك فيما يتعلق بكل فرع من فروع التأمين ، حيث حددت القوانين المنظمة لأعمال التأمين شكل ومضمون النماذج وأيضاً حددت الكيفية التي يمكن استخدامها ومواعيد إعدادها واعتمادها .

2- عمليات شركات التأمين تتأثر بعوامل المخاطرة وعدم التأكد إن الصفة الأساسية لعمليات التأمين أنها تقوم على عامل الخطر المؤمن ضده حيث هناك تلازم الخطر وقيمة القسط الواجب تحصيله من المستأمنين وقيمة مبلغ التأمين الذي يجب أن ينص عليه في وثيقة التأمين.

وقد ترتب على هذه القضايا السابقة الذكر عمليات معقدة لحساب القسط الواجب على المستأمن والذي تمثل المورد الأساسي لشركات التأمين وما يتبع ذلك من تحديد لقيمة التعويضات عند تحقيق الخطر موضوع التأمين ، حيث غالباً ما تثار مشاكل متعددة بين شركات التأمين والمستأمنين حول قيمة تلك التعويضات .

هذه الأمور السابقة الذكر سوف تنعكس بشكل مباشر على القياسات المحاسبية لعمليات التأمين من حيث مواعيد تحقيق الإيرادات ( الأقساط ) ومواعيد تحقق المصروفات ( التعويضات ) وانعكاسات ذلك على القوائم المالية التي تعدها شركات التأمين .

3- تعدد وكثرة التسويات الجردية لعمليات التأمينية في نهاية العام .

تتطلب المحاسبة في شركات التأمين إجراء العديد من التسويات الجردية للعمليات التأمينية في نهاية الدورات المالية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لعدة عوامل منها :

أ- أن عقود التأمين وبكل خاص التأمين على الحياة هي عقود طويلة الأجل وفي هذا تداخل بين الدورات المالية للإيرادات والمصروفات والتعويضات والاحتياطات .  
ب- عدم الاتفاق بداية ونهاية عقود التأمين مع تاريخ بداية ونهاية الفترة المالية للشركات هذا الأمر يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات الحالية بعضها ببعض ، هذا الأمر يستوجب إجراء العديد من التسويات الجردية المحاسبية في نهاية الفترة المالية .

4- تعدد حسابات النتيجة تبعاً لتعدد فروع التأمين في الشركات ، تقوم محاسبة شركات التأمين على مبدأ مسك حسابات التأمين ملزمة بعمل حسابات نتيجة خاصة بكل فرع من فروع التأمين ، بحيث تتضمن حسابات الإيرادات والمصروفات لفرع معين من فروع التأمين فضلاً عن حسابات الإيرادات والمصروفات العامة المتعلقة بالشركة .  
هذا الأمر ناتج عن خصوصية كل نوع من أنواع التأمين من حيث قواعد وقوانين حساب الأقساط والتعويضات والاحتياطات السنوية في نهاية العام .

### ثانياً : مقومات النظام المحاسبي لشركات التأمين :

تلتزم شركات التأمين بمسك مجموعة من السجلات بالنسبة لكل فرع من فروع التأمين وذلك تطبيقاً للقوانين والتشريعات التي تنظم عمليات التأمين حيث لا يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى .

من حيث اعتماده على مجموعة مستندية للتحقق من موضوعية المعاملات المالية ومجموعة من الدفاتر والسجلات والتي تمكن من تحديد نتيجة الأنشطة التأمينية كل على حدة والمركز المالي لشركة التأمين ككل ويمكن عرض مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين كما يلي :

أ- المجموعة المستندية :

كما هو معروف يوجد نوعان من المستندات :

- 1- مستندات تنشأ داخل الوحدة التأمينية وتسمى المستندات الداخلية .
  - 2- مستندات تنشأ خارج الوحدة التأمينية وتسمى المستندات الخارجية .
- ب- المجموعة الدفترية :

ليست هناك طريقة موحدة بين شركات التأمين في التسجيلات المحاسبية فشركات تستخدم الطريقة الإيطالية أو الفرنسية أو الانكليزية في إثبات عملياتها التأمينية .

### ثالثاً : السجلات التي تستخدم في شركات التأمين :

تقوم أقسام التأمين المتخصصة في الشركة بتسجيل العمليات التأمينية لشركات التأمين والمتمثلة في إصدار وثائق التأمين وتجديدها وتعديل شروطها وكذلك تحصيل أقساطها ودفع التعويضات والعمولات وغير ذلك من العمليات التأمينية ومن أهم هذه السجلات :

أ- سجل الوثائق الجديدة :

يسجل في هذا السجل جميع وثائق التأمين التي تصدرها الشركة بنوع معين من التأمين ، حيث يعتبر هذا السجل بمثابة يومية مساعدة ويحتوي البيانات الآتية :

- 1- الرقم المتسلسل
- 2- رقم الوثيقة وتاريخ اصدارها
- 3- اسم المؤمن له والمستفيد
- 4- تاريخ بدء التأمين
- 5- مدة التأمين
- 6- موضوع التأمين
- 7- نوع الخطر المشمول
- 8- مبلغ التأمين
- 9- قسط التأمين وطريقة السداد
- 10- توزيع القسط بين الجهات التي تولت إصدار الوثيقة حيث توزع بين ( الوكيل - الفرع المصدر - المركز الرئيسي ) .

بالإضافة إلى البيانات السابقة يتضمن هذا السجل بيانات أخرى كرسوم الإصدار والتعديل وصافي وإجمالي الأقساط المتوجبة ونصيب شركات إعادة في تلك الأقساط في حالة عمليات إعادة التأمين كما يتم تسجيل في هذه اليومية المساعدة من واقع المستندات مثل كشوفات

التحصيل ، ولا يسجل بهذه اليومية المساعدة من واقع المستندات مثل كشوفات التحصيل ، ولا يسجل بهذه اليومية المساعدة إلا عمليات التأمين المباشرة التي تبرمها الشركة مع عملائها أما عمليات إعادة التأمين فيحصل لها يومية مساعدة أخرى .

في نهاية كل شهر يؤخذ مجموع سجل ( يومية ) الوثائق المصدرة التي تدل على إجمالي الأقساط الشهرية المستحقة لإجراء القيد الإجمالي بدفتر اليومية العامة أو المركزية ، كما يتم الترحيل من واقع هذا السجل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة المختصة .

ب- سجل التعويضات :

يدون في هذا السجل جميع التعويضات التي تمت المطالبة بها من قبل المستأمنين عند تحقيق الخطر موضوع التأمين ، حيث تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين المدون في العقد في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده بنسبة 100% او حسب نسبة تحقيق الخطر أما في تأمينات الحياة فإن التعويض يتحقق عند انتهاء مدة التأمين أو في حالة وفاة المؤمن له .

يحتوي كل سجل التعويضات على البيانات التالية :

- 1- تاريخ تقديم المطالبة بالتعويض من قبل المؤمن له .
- 2- اسم مقدم الطلب وعنوانه .
- 3- تاريخ بدء التأمين وتاريخ انتهاء الوثيقة .
- 4- بيانات عن الخطر المتفق .
- 5- اسم المؤمن له أو المستفيد .
- 6- قيمة التعويض المقدر أو بنسبة تحقيق الخطر .
- 7- نصيب شركة الإعادة من التعويض .

وفي نهاية كل شهر يؤخذ مجموع سجل التعويضات الشهرية المستحقة إلى قسم الحسابات العامة والذي يقوم بإجراء قيد اليومية المركزية الخاص بالإجمالي الشهري للتعويضات المستحقة ، كما يتم الترحيل في واقع هذا السجل إلى دفاتر الأستاذ المساعد المختصة .

ت- سجل التجديدات :

تقوم شركات التأمين عادة بمسك سجلات منفصلة الوثائق المصدرة وللوثائق التي يتم تجديدها بناء على طلبات من أصحاب الوثائق ، حيث يقوم قسم التأمين المختص بإبلاغ المستأمنين بتجديد الوثيقة مع طلب سداد القسط المستحق عن التجديد .

ولا يختلف بيانات هذا السجل عن سجل أو يومية الوثائق ، وبموجب المجموع الشهري لبيانات هذا السجل والذي يعبر عن إجمالي الأقساط المستحقة عن التجديد يتم إجراء قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة ، كما يتم الترحيل من واقع هذه السجلات إلى دفاتر الأستاذ المساعد المختص .

## ث- سجل التعديلات والإلغاءات :

قد يرغب المستأمن أثناء سريان فترة الوثيقة في إجراء تعديلات بالزيادة أو النقصان على مبلغ وثيقة التأمين أو حتى إلغاء الوثيقة بعد إصدارها ، وفي بعض حالات تأمين على الحياة وقد يتطلب تصفية وإلغاء الوثيقة نهائياً ، وهذا ما يؤثر على قيمة التزامات شركة التأمين .

## ج- سجل العمولات :

يختص هذا السجل بتدوين العمولات التي تستحق لوكلاء التأمين عن توسطهم بإبرام عقود تأمين لصالح الشركة .

يتم احتساب العمولة بنسبة معينة من قيمة القسط الصافي وليس بالإجمالي وعند تحصيل القسط وليس استحقاقه .

## ح- سجل الحسم :

تمنح شركات التأمين عادة نوعين من الحسومات :

- 1- حسم لقاء توفير عمولة الوكيل وهي تستحق للمستأمن عند إبرامه لوثيقة التأمين مع الشركة مباشرة ودون وجود وسيط أو وكيل تأمين وغالباً ما يعادل هذا الحسم العمولة التي يحصل عليها الوكيل .
  - 2- حسم لقاء تعجيل دفع الأقساط قبل موعد استحقاقها وخاصة تأمينات الحياة في نهاية كل شهر يؤخذ المجموع الشهري لهذا السجل لإجراء قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة ويرحل بعد ذلك لدفاتر الأستاذ المساعدة المختصة .
- خ- سجل الأقساط المحصلة :

بعد أن يقوم القسم المختص بتحرير وثيقة تأمين جديدة أو بتجديد وثيقة تأمين قديمة أو بتعديل وثيقة بالزيادة ، فإنه يقوم بتحرير إشعار بقيمة القسط المتوجب عن المستأمن ويتم إرساله إلى قسم الخزينة ليتولى عملية التحصيل .

وعند قيام المستأمن بالسداد يتم إخطار القسم المختص بعملية السداد وتسجيل عملية التحصيل في سجل الأقساط المحصلة وهذا السجل يحتوي على البيانات التالية :

- 1- رقم وثيقة التأمين .
- 2- اسم المؤمن له او المستفيد .
- 3- إجمالي قيمة القسط وتفصيلاته والتي تشمل صافي قيمة القسط ورسوم الإصدار والإشراف ويقوم مستلم الخزينة بإرسال كشوفات يومية بالأقساط المحصلة الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين إلى قسم الحسابات العامة لتسجيل الإجماليات اليومية والشهرية للأقساط المحصلة وإجراء القيود اليومية المركزية ومن واقع هذا السجل يرحل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ، وتقوم شركات التأمين في أغلب الأحيان بممارسة أكثر من نوع من أنواع التأمين وستقوم على شرحها بالتفصيل لاحقاً .

## الفصل السادس

### الكفالات المصرفية

تعريف الكفالة : هي صك يصدره المصرف بناء على طلب أحد زبائنه أو مراسليه لصالح الشركات أو الهيئات أو الأفراد أو غيرهم لضمان ما يترتب على طالب الكفالة وسائر الملتزمين معه من التزامات نتيجة تعاملهم معهم .

من التعريف السابق نرى أن لا يترتب على المصرف عند إصدار الكفالة ووضع أي مبلغ من المال تحت تصرف زبائنه طالبي الكفالات ، كما لا يترتب على الزبائن أي التزام مالي تجاه المصرف بصورة أنية بل يمكن ان تتحول هذه الكفالات إلى التزامات مالية على الزبائن وعلى المصرف تجاه الجهة المستفيدة من الكفالة ، لهذا فإن المصرف لا يقبل إصدار الكفالات لصالح زبائنه الا وفقاً لشروط صارمة .

### أنواع الكفالات :

تقسم الكفالات من وجهة نظر الغرض من تقديمها إلى عدة أنواع منها :

- 1- خطاب الضمان الابتدائي : يطلب هذا النوع من الكفالات أو خطابات الضمان للدخول في المناقصات أو المزادات ومن شروطها دفع تأمينات أولية تعادل في أغلب الأحيان 10% من قيمة العرض ، وبهذا فإن يستعاض عن دفع تلك التأمينات بكفالة أو خطاب ضمان يقدم المصرف لهذا الغرض والقصد منها هو التحقق من جدية المتقدم للمناقصة أو المزايدة .
- 2- خطاب الضمان النهائي : الغرض الأساسي من هذه الكفالات هو ضمان حسن تنفيذ العمليات التي تقع على الجهة المنفذة للمناقصة بعد رسو تلك المزايدة أو المناقصة على تلك الجهة ، ويقدم هذا الخطاب للجهات مقابل استرداد خطاب الضمان الأولي أو الابتدائي .
- 3- الكفالات أو خطاب الضمان عن قيمة العمليات المنتهية : تصدر هذه الكفالات أو هذه الخطابات لضمان مصلحة جهة معينة وهي تمثل نسبة معينة قد لا تتجاوز عادة 10% من قيمة العمليات المطلوبة للتنفيذ أي ضمان تطبيق شروط العقد المبرم .
- 4- الكفالات أو خطابات الضمان لقاء الدفعات المقدمة : تقوم المصارف بإصدار هذا النوع من الكفالات بهدف مساعدة الجهة المنفذة للمناقصة وذلك بعد رسو العملية عليها ، وتطلب تلك الجهات مبالغ بشكل دفعات مقدمة من قيمة العمليات المراد تنفيذها للإستعانة بها في تنفيذ وتمويل العملية .

خلاصة : نستخلص مما تقدم أن الكفالات يمكن أن تصدر بناء على طلب زبائن المصرف سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات ، وكذلك يمكن للمصرف التجاري إصدار كفالات بناء على طلب المراسلين في الخارج ( المصارف الأجنبية ) .



**خصائص الكفالة :**

- 1- تعتبر الكفالة عملاً تجارياً بحتاً .
- 2- يعتبر المصرف الذي أصدر الكفالة ملتزماً وحدة أمام الدائن يدفع المبلغ المنصوص عليه في عقد الكفالة .
- 3- توفر صفة القبول والرضا .
- 4- يجب أن تصدر بناء على طلب خطي موقع من العميل .

**أركان الكفالة المصرفية :**

- 1- العميل أو الشخص المكفول : وهو الشخص الذي يطلب إصدار الكفالة وقد يكون عميلاً للمصرف أو شخص لا يتعامل مع المصرف فهو يتقدم بطلب إصدار الكفالة .
- 2- المصرف المصدر للكفالة : تقدم المصارف بإصدار الكفالات بناء على طلب عملائها .
- 3- المستفيد : هو الشخص الاعتباري الذي أصدرت الكفالة لأمره وقد يكون شخصاً طبيعياً أو مغنوياً .
- 4- مدة سريان الكفالة : وهي المدة التي يلتزم خلالها مصدر الكفالة أمام المستفيد بدفع مبلغ الكفالة .
- 5- مبلغ الكفالة : وهو المبلغ المنصوص عنه في عقد الكفالة .
- 6- القرض الذي أصدرت الكفالة من أجله : وهو القرض الذي يحدده صاحب الكفالة أو طالب الكفالة .

**تغطية الكفالة من قبل الزبون :**

يتولى قسم الكفالات دراسة الطلب المقدم من الزبون والتحقق من سلامة مركزه المالي وسمعته البنكية والأدبية عن طريق شعبه مراكز العملاء .

بعد موافقة المصرف على إصدار الكفالة يتولى قسم الكفالات تحرير عقد الكفالة ويتضمن هذا العقد تعهداً موقعاً من الزبون يتعهد فيه البنك بالقيام بجميع الواجبات والالتزامات المنصوص عليها في عقد الكفالة وأن يدفع قيمتها للمصرف عند مخالفة ذلك ويلتزم طالبة الكفالات بدفع تغطية نقدية وعينية وهذه التغطية يمكن أن تكون على شكل مؤونة نقدية يدفعها الزبون عند إصدار الكفالة وهي تمثل نسبة مؤونة من قيمة الكفالة المصدرة أو على شكل ضمانات عينية أو كفالات شخصية ، وفي أغلب الأحيان يطلب المصرف الحصول على مؤونة نقدية بالإضافة إلى ضمانات أخرى ، وذلك تبعاً لتقديرات إدارة البنك وملاءة وسمعة طالب الكفالة .

**الدورة المستندية المحاسبية لكفالات صادرة بالعملة المحلية :**

تتم المعالجة المحاسبية للكفالات المصدرة بالعملة المحلية وفق الخطوات التالية :

- 1- يقوم المصرف بإثبات موافقته على إصدار كفالة من خلال قيد نظامي بقيمتها ، ويثبت المصرف من خلال التزاماته بدفع هذه القيمة إذا أخل طالب الكفالة بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة من الكفالة ويكتب القيد التالي :

من ح/ الكفالات المصدرة بناء على طلب .....

إلى ح/ مقابل الكفالات المصدرة بناء على طلب .....

إصدار كفالة وتعهد البنك بسداد القيمة

2- عند إصدار المصرف لكفالة يطلب من الزبون التغطية النقدية والعينية وكذلك العمولة المقررة مباشرة عن الإصدار ، تحتجز هذه المبالغ والضمانات في حساب تأمينات لقاء كفالات حتى تاريخ الاستحقاق أو انتهاء مفعول الكفالة ، حيث يتم إعادتها إلى الزبون بعد تنفيذ التزاماته أمام الجهة المستفيدة وهذا الأمر يتطلب من المصرف إجراء القيود التالية:

أ- إذا حجزت التغطية النقدية والعمولة نقداً يكون القيد المحاسبي التالي :

من ح/ الصندوق / النقدية

إلى مذكورين

ح/ تأمينات نقدية مقبوضة لقاء كفالات

ح/ عمولة كفالات صادرة

إثبات قبض المؤونة النقدية والعمولة نقداً

ب- إذا طلب المصرف إضافة إلى المؤونة النقدية تغطية عينية ( أسهم - سندات -

عملات أجنبية ) ندون القيد التالي :

من ح/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة

إلى ح/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة

استلام ضمانات عينية من طالبي الكفالات

3- عند انتهاء مدة الكفالة هناك حالتين تواجه المصرف وهي :

- الحالة الأولى : إخلال الزبون بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة التي قدمت لها الكفالة يقوم المصرف في هذه الحالة بالإجراءات التالية :

أ- يجب على المصرف دفع قيمة الكفالة للجهة المستفيدة ويكون ذلك بالقيد التالي :

من مذكورين

ح/ تأمينات نقدية مقبوضة لقاء كفالات

ح/ الحساب الجاري الدائن للزبون

إلى ح/ دائنين مختلفين ( الجهة المستفيدة )

إثبات قيمة الكفالة لحساب الجهة المستفيدة منها

ب- إذا كان الزبون قد قدم ضمانات عينية بالإضافة إلى المؤونة النقدية وقام بسداد

المستحق عليه للمصرف في هذه الحالة يقوم المصرف برد الضمانات العينية

للزبون بالقيد التالي :

من ح/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة

إلى ح/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة

إثبات إلغاء القيد الخاص باستلام الضمانات العينية

- الحالة الثانية : إخلال الزبون بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة التي قدمت لها الكفالة والفرق هنا بين الحالتين أن المصرف لا يستطيع تحصيل قيمة الكفالة من الزبون المكفول يقوم المصرف بالإجراءات التالية :

أ- يقوم المصرف بسداد الكفالة إلى الجهة المستفيدة ويدون القيد التالي :  
 من مذكورين  
 ح/ تأمينات نقدية مقبوضة لقاء كفالات  
 ح/ مدينو كفالات ملاحقة قضائياً  
 إلى ح/ دائنين مختلفين ( الجهة المستفيدة )

تسجيل قيمة الكفالة بحساب الجهة المستفيدة منها وإثبات الدين على الجهة طالبة الكفالة  
 ب- إذا كان المصرف قد قام باستيفاء تغطية نقدية وعينية من المكفول عند إصدار الكفالة  
 يقوم المصرف ببيع الضمانات العينية بالإجراء التالي :  
 من ح/ الصندوق / النقدية

إلى ح/ بيع الضمانات العينية لقاء الكفالات  
 إثبات بيع الكفالة العينية المقدمة ضماناً للكفالات

ت- بعد ذلك يقوم المصرف بتسجيل القيمة لحساب الجهة المستفيدة في القيد التالي :  
 من مذكورين

ح/ تأمينات نقدية مقبوضة لقاء كفالات

ح/ بيع الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات

ح/ مدينو كفالات ملاحقات قضائية

إلى ح/ دائنين مختلفين ( الجهة المستفيدة )

إثبات قيمة الكفالة لحساب الجهة المستفيدة منها ودينياً على طالبي الكفالات

- الحالة الثالثة : عدم إخلال الزبون بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة وقيامه بتنفيذ تعهداته  
 أمام الجهة المستفيدة منها ، أو أن لا يستفيد المكفول من هذه الكفالة كأن لا ترسوا  
 المناقصة على الزبون محل الكفالة ، ففي حالة عدم الإخلال بالتزامات وعدم الاستفادة من  
 الكفالة .

هنا المعالجة المحاسبية لا تختلف وتأخذ الخطوات الآتية :

أ- في هذه الحالة يقوم المصرف برد التأمينات النقدية المستلمة سابقاً بقيود عكسية  
 لاستلامها وذلك على الشكل التالي :

من ح/ تأمينات نقدية مقبوضة لقاء كفالات

إلى ح/ النقدية أو الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة

إثبات دفع قيمة التأمينات نقداً أو تدوينها بالحساب الجاري الدائن للزبانين

ب- قد يكون هناك ضمانات عينية مستوفاة مع التغطية النقدية ، أيضاً يقوم المصرف بردها إلى المكفولين كما يلي :  
 من ح/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة  
 إلى ح/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات صادرة  
 استلام الكفالات وردها للزبائن

**ملاحظة :** في الحالات الثلاثة وعند قيام المصرف بتنفيذ عملياته تجاه الكفالة يقوم بإلغاء القيد النظامي الخاص بإصدار الكفالات كما يلي :

من ح/ مقابل خطابات الضمان بناء على طلب .....  
 إلى ح/ خطابات الضمان بناء على طلب .....  
 إلغاء القيد الخاص بإصدار الكفالات المصدرة بالعملة الأجنبية

### مثال محلول :

تلك بعض العمليات التي تمت لدى الفرع 1 من المصرف التجاري السورية لعام 2017 :

- 1- بلغت قيمة الكفالات المصدرة خلال المدة المذكورة لدى البنك التجاري السوري مبلغ 4000000 ليرة سورية بطلب من زبون لدى المصرف ، تلقي عنها مؤونات بقيمة 30% من قيمتها نقداً .  
 وحسباً من الحسابات الجارية الدائنة مناصفة بالمبلغ المطلوب ، بالإضافة إلى 1% عمولة تلقاها بشيكات مسحوبة على الحسابات الجارية الدائنة المكفولين لدى المصرف التجاري فرع 2.
- 2- انتهى مفعول 60% من الكفالات المصدرة بعملة محلية خلال المدة المذكورة ونفذ المكفولين التزاماتهم أمام الجهة المستفيدة من الكفالة ما عدا مكفول واحد على مبلغ 400000 ليرة وقد سجل المصرف قيمة الكفالة لحساب الجهة المستفيدة ولم يستطع تحصيل قيمة الكفالة من المكفول . فقام المصرف التجاري السوري ببيع الضمانات العينية واستلم القيمة نقداً بمبلغ 140000 ليرة وقام المصرف برد الضمانات العينية والمؤونات النقدية إلى الزبائن الملتزمين تسجيلاً في حسابات الودائع لأجل 6 شهور بناء على طلبهم ، وألغى التزاماته بمقدار الكفالة المنتهية .

المطلوب :

- 1- إثبات القيود اليومية لما تقدم في دفاتر البنك التجاري السوري
- 2- فإذا علمت أن المصرف يطلب من زبائن ضمانات عينية بمعدل 30% من قيمة الكفالات المصدرة بالعملة المحلية .

الحل : القيود اليومية بدفاتر المصرف التجاري السوري

4000000 من ح/ كفالات صادرة بطلب من الزبائن

4000000 إلى ح/ مقابل كفالات صادرة بطلب من الزبائن

الموافقة على إصدار كفالات وتعهد التجاري السوري بدفع قيمة الكفالات

---

1200000 = 30% × 4000000 مناصفة مع الحساب الجاري

من مذكورين

600000 ح/ الصندوق

600000 ح/ الحسابات الجارية الدائنة / زبائن مكفولين )

1200000 إلى ح/ مؤونة نقدية مقبوضة لقاء كفالات صادرة

قبض المؤونة النقدية من الزبون

---

4000 من ح/ المصرف التجاري الحساب الجاري

4000 إلى ح/ عمولة كفالات صادرة

4000 = 1% × 4000000 العمولة

---

استلام الضمانات العينية

1200000 = 30% × 4000000

1200000 من ح/ الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

1200000 إلى ح/ مقابل ضمانات عينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

استلام ضمانات عينية المقدمة من المكفولين

---

2400000 من ح/ مقابل كفالات صادرة بطلب من الزبائن

2400000 إلى ح/ كفالات صادرة بطلب من الزبائن

$4000000 \times 60\% = 2400000$  ليرة قيمة الكفالات المنتهية

إلغاء جزء من الكفالات المنتهية بالعملة المحلية

140000 من ح/ الصندوق

140000 إلى ح/ بيع الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

استلام قيمة الضمانات العينية المباعة

هناك مكفول واحد لم يسدد قيمة كفالاته 400000 ليرة سورية يقدم الزبون كفالة عينية 30%

$400000 \times 30\% = 120000$  بيعت هذه الضمان العينية بمبلغ 140000 ليرة سورية تقفل

جزء من الضمانات العينية المباعة بالقيود التالي :

120000 من ح/ مقابل الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

120000 إلى ح/ الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

إلغاء جزء من الكفالات العينية المباعة

من مذكورين

120000 ح/ مؤونة نقدية مقبوضة لقاء كفالات صادرة

140000 ح/ بيع الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

140000 ح/ مدينو كفالات صادرة عن ملاحقات قضائية

400000 إلى ح/ دائنون مختلفون ( الجهة المستفيدة )

إثبات قيمة الكفالات المخل أصحابها لحساب الجهة المستفيدة عن طريق إقفال المؤونات

النقدية وبيع الضمانات العينية وإثبات الباقي ديناً على الزبائن

معالجة المؤونات النقدية عن الكفالات المنتهية

الكفالة المنهية 2400000 مدفوع عنها 30% مؤونات وتعادل 720000 ليرة سورية  
يجب أن تعاد إلى أصحابها .

720000 من ح/ مؤونات نقدية مقبوضة لقاء كفالات

720000 إلى ح/ الودائع لأجل 6 شهور ( الزبائن الملتزمين ) .

تسجيل قيمة المؤونة المعادة في حساب الودائع لأجل 6 شهور

---

بقي لدينا الضمانات العينية المستلم عن الزبائن المسددين كفالاتهم

720000 من ح/ مقابل الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

720000 إلى ح/ الضمانات العينية المستلمة لقاء كفالات صادرة

إعادة الضمانات للزبائن الملتزمين

---

## الفصل السابع

### الدورة المحاسبية للتأمين على الحياة المباشرة

#### أولاً: مفهوم وخصائص عقود التأمين على الحياة :

لا يختلف مفهوم التأمين على الحياة عن مفاهيم التأمينات الأخرى ، ولكن التأمين على الحياة يتميز عن باقي أنواع التأمينات بالعديد من الخصائص الناتجة بشكل أساسي عن خصوصية الأخطار التي تغطيها عقود التأمين على الحياة ، حيث أن المقابل في التأمين لا يعبر مطلقاً عن قيمة الخطر الذي قد يتعرض له الفرد بمعنى آخر إذا قام المؤمن على حياته ضد الوفاة أو العجز لقاء مليون سورية فهذا لا يعني أبداً أن قيمة حياة الإنسان تساوي هذا المبلغ كما هو الحال في التأمين على الممتلكات ، حيث أن قيمة المخاطر في تأمين الممتلكات تساوي أغلب الأحيان قيمة مبلغ التأمين .

بالإضافة لما ورد سابقاً فإن هناك خصائص أخرى تتميز بها عقود التأمين على الحياة عن باقي عقود التأمين منها :

- 1- إن عقود التأمين على الحياة هي عقود طويلة الأجل حيث يصل إلى 25 سنة .
- 2- عقود التأمين على الحياة هي عقود ادخارية حيث يستطيع المؤمن في أي وقت يشاء إنهاء عقد التأمين بعد حسم الطوابع والعمولات والمصاريف الإدارية .
- 3- عقود التأمين على الحياة تختص بحياة الفرد وخصيصة وليس ممتلكاته لذلك فإن إبرام عقد التأمين على الحياة يتطلب إجراء معاينات وفحوصات طبية واستخدام جداول إحصائية لتحديد قيمة المخاطر الناتجة عن إبرام عقد التأمين على الحياة .
- 4- تعدد المخاطر التي قد يتعرض لها الفرد أدت إلى وجود عدد كبير من مواضيع التأمين على الحياة التي يمكن أن تكون محلاً للتأمين ضد الوفاة .
- 5- يتم الدفع مقابل خطر التأمين على الحياة على شكل أقساط متساوية أو غير متساوية تتوزع على مدة الخطر ، بينما في التأمين على الممتلكات لا تقبل في أغلب الأحيان طريقة الأقساط .

#### ثانياً : المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين على الحياة :

يقوم قسم التأمين على الحياة بالعديد من المهام والوظائف أهمها :

##### 1- إبرام وثائق التأمين الجديدة :

عندما يرغب طالب التأمين على الحياة ويأتي نوع من أنواع التأمين على الحياة يقوم قسم التأمين باتخاذ الإجراءات الخاصة بالكشف الطبي على المؤمن عليه لتحديد إمكانية إبرام عقد التأمين وتحديد مبلغ التأمين ومن ثم تحديد قسط التأمين المتوجب على طالب التأمين ، حيث أن جملة الأقساط المستحقة على المؤمن عليه تحدد طبقاً لنتائج الكشف الطبي .



وعند الموافقة على إصدار وثيقة التأمين يتم إرفاق إشعار بقيمة إجمالي القسط الأول الواجب سداده من قبل المؤمن عليه والموجه إلى قسم الخزينة .

يقوم قسم الخزينة بتحصيل القسط وإثبات ذلك في دفاتره وفي نهاية كل يوم يقوم بإرسال إشعارات بقيمة المتحصلات إلى الحسابات العامة لإثبات العمليات في دفاترها ، حيث يقوم قسم الحسابات العامة بإثبات القيود التالية .

أ- يقوم بإثبات القيمة الإسمية لعقود التأمين ( وثيقة التأمين ) المصدرة على الحياة وهي تمثل التزامات شركات التأمين تجاه المستأمنين بقيد نظامي كما يلي :

من ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

إلى ح/ التزامات تجاه وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة  
إثبات الموافقة على إصدار الوثائق وتعهده الشركة بسداد تلك الالتزامات عند تحقيق خطر موضوع التأمين

ب- تحديد قيمة إجمالي الأقساط المستحق على الوثائق المصدرة يتم إثبات هذا الاستحقاق لتلك الأقساط بالقيد المحاسبي التالي :

من ح/ أقساط التأمين المباشر المستحقة للتأمين على الحياة

إلى مذكورين

ح/ أقساط التأمين المباشر على الحياة

ح/ رسوم إصدار

ح/ رسوم الإشراف

إثبات الأقساط المستحقة على الوثائق المصدرة

ث- عند قيام هؤلاء المؤمنين بسداد جزء أو كل الأقساط المستحقة على وثائقهم يثبت ذلك بالقيد المحاسبي الآتي وحسب طريقة السداد من قبل هؤلاء طالبي التأمين .

من ح/ مذكورين

ح/ أقساط التأمين المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إلى ح/ أقساط التأمين المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات سداد طالبي التأمين قيمة الأقساط المستحقة عليهم .

## 2- تجديد الوثائق السارية المفعول :

يقوم المؤمنون بتجديد وثائقهم أو ( عقودهم ) المنتهية المفعول ، حيث يتم من خلال إجراءات مشابهة تماماً لإجراءات الإصدار الأولي ، ويجب على المؤمن سداد القسط الأول خلال شهر من تاريخ التجديد وإلا يعتبر التجديد لاغياً من قبل الشركة .

بالنسبة للقيود والإجراءات المحاسبية لا تختلف مطلقاً عن القيود الخاصة بالوثائق الجديدة التي تم التعرض لها سابقاً ولا داعي لتكرارها هنا ، حيث أن الهدف من هذا السجل هو إحصائي لبيان عدد الوثائق التي يتم تجديدها لدى الشركة .

### 3- تعديل أو إلغاء الوثائق السارية المفعول :

قد يضطر طالب التأمين بعد إصدار عقودهم إلى طلب تعديل قيمة عقد التأمين بالزيادة أو النقصان أو إلى إلغاء عقد التأمين المصدر ، حيث يتم إثبات تلك الأحداث والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على عقد التأمين في سجل خاص يسمى سجل التعديلات والإلغاءات ، إن الهدف الأساسي من هذا السجل بيان قيمة الوثائق التي يتم تغيير مبالغ تأميناتها أو الوثائق التي يتم إلغاؤها .

ويعتبر هذا السجل بمثابة يومية مساعدة لدى شركات التأمين ، حيث يضم البيانات الأساسية للعقد الملغى أو المعدل ورقم سجل الإصدار لهذا العقد الأساسي .

- الحالات التي تواجه شركات التأمين عند طلب إلغاء أو تعديل عقود التأمين :
  - في حالة زيادة عقد التأمين بمسبة معينة ، نظراً لزيادة المخاطر التي يتعرض لها موضوع التأمين فإن الإثبات المحاسبي في هذه الحالة لا يختلف تماماً عن القيود التي تم ذكرها في حالة إبرام وثائق تأمين جديدة ، ولكن هنا بنسبة الزيادة حيث يتم إنشاء قيد نظامي يثبت الالتزامات وقيد استحقاق جملة الأقساط المستحقة على الزيادة في العقد ، وقيد تحصيل الأقساط من المؤمنين .
  - في حال تخفيض قيمة العقد أو إلغائه نهائياً هنا يجب التمييز بين الحالتين التاليتين :

**الحالة الأولى :** إذا كان التخفيض أو الإلغاء قد جرى قبل استحقاق الأقساط المستحقة على المؤمنين ، ففي هذه الحالة يتم إجراء قيود معاكسة تماماً لقيود إبرام الوثائق الصادرة وذلك على النحو الآتي وحسب نسبة الإلغاء أو التخفيض :

أ- قيد إلغاء الالتزامات على شركة التأمين بقيمة التخفيض أو الإلغاء في عقود التأمين ويدون الآتي :

من ح/ التزامات شركة التأمين بالوثائق المصدرة للتأمين على الحياة

إلى ح / وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

إلغاء جزء من التزامات شركة التأمين بمقدار العقود المخفضة أو الملغاة

ب- إلغاء الأقساط المستحقة على الوثائق التأمينية المخفضة أو الملغاة يتم ذلك بالقيد التالي :

من مذكورين

ح/ أقساط التأمين المباشرة على الحياة

ح/ رسوم الإصدار

ح/ رسوم الإشراف

إلى ح/ أقساط التأمين المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات تخفيض أو إلغاء قيمة الأقساط المستحقة لشركة التأمين على العقود الملغاة أو المخفضة

**الحالة الثانية :** إذا كان التخفيض أو الإلغاء قد جرى بعد قيام المؤمنين بدفع الأقساط المستحقة عليهم ، ففي هذه الحالة يحق للمؤمنين استرداد رسوم الإصدار ، وهذه القاعدة معمول بها بأغلب شركات التأمين محلياً وعالمياً ويثبت ذلك بالقيود التالية :

- أ- تقوم الشركة بإلغاء جزء من التزاماتها بقيمة التخفيض أو الإلغاء بالقيود التالي :
- من ح/ التزامات شركة التأمين بالوثائق المصدرة للتأمين على الحياة إلى ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة
- إلغاء جزء من التزامات شركة التأمين بمقدار العقود المخفضة أو الملغاة
- ب- تقوم الشركة بتحرير إشعار لصالح المؤمن عليهم لقبض قيمة أقساط التأمين ورسوم الإشراف التي قام بدفعها سابقاً وذلك على النحو التالي وحسب طريقة السداد من قبل الشركة :
- من مذكورين
- ح/ أقساط التأمين المباشرة على الحياة
- ح/ رسوم الإشراف

إلى ح/ الصندوق / المصرف

إثبات دفع الشركة لقيمة الأقساط ورسوم الإشراف من العقود المخفضة أو الملغاة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن في الحالتين السابقتين للإلغاء أو التخفيض يتم إلغاء أيضاً العمولة المستحقة لوكلاء التأمين وفي حال دفعها لهم يتم استردادها منهم من مستحقاتهم الآتية وذلك بنفس نسبة الإلغاء أو التخفيض الخاصة بالأقساط وسوف يتم التطرق إلى ذلك عند تناول عمولات وكلاء التأمين .

#### 4- تحديد التعويضات في نهاية مدة التأمين أو عند تحقق الخطر :

يستحق المؤمن على الحياة مبلغ التأمين المنصوص عليه في العقد في حالة التأمين على الحياة عند تحقيق الخطر موضوع التأمين وذلك بوفاة المؤمن له أو عند انتهاء مدة عقد التأمين وذلك حسب نوع التأمين على الحياة وحسب شروط الوثيقة .

يتقدم المؤمن له أو المستفيد بطلب تعويض مرفق بالوثائق الدالة على تحقق الخطر حيث يتولى قسم التعويضات في الشركة تحديد قيمة التعويض المستحق للمؤمن له من واقع وثائق التأمين وتقرير خبير التأمين .

يتم إثبات قيمة التعويضات بسجل خاص يدعى سجل التعويضات حيث يعتبر هذا السجل بمثابة يومية مساعدة ، تسجل فيها جميع البيانات الخاصة بالتعويض ذلك تبعاً لنوع التعويض ، ويتم التمييز بين التعويضات في حالة الوفاة والتعويضات التي تستحق في حالة انتهاء مدة عقد التأمين ، والتعويضات في حال حدوث عجز المؤمن له ، أو يمكن أن تكون هذه التعويضات في شكل معاش تقاعدي شهري يتقاضى المؤمن له مدى الحياة من شركة التأمين وبشكل عام يمكن استنتاج ثلاث أنواع من التعويضات من سجل التعويضات في شركة التأمين :

- أ- التعويضات المطالب بها خلال العام والتي سددت فعلاً .
- ب- التعويضات المطالب بها والتي اتفق على مبلغها ولكنها لم تدفع بعد .
- ت- التعويضات المطالب بها ولكن مبلغها لم يحدد بشكل نهائي .

ويمكن إثبات تلك التعويضات في سجل خاص بالتعويضات بالقيود التالية :

أ- بالنسبة للنوع الأول من التعويضات ، عندما تقوم شركات التأمين بالسداد إلى المؤمن له  
تسجل القيد المحاسبي التالي :

من ح/ التعويضات المباشرة للتأمين على الحياة  
إلى ح/ الصندوق

إثبات دفع قيمة التعويضات المحددة نقداً

ب- بالنسبة للنوع الثاني والثالث من التعويضات فإنها تسجل بالقيد المحاسبي الآتي :

من ح/ التعويضات المباشرة للتأمين على الحياة

إلى ح/ احتياطي تعويضات تحت التسوية

إثبات استحقاق التعويض والمحدد مبلغها وغير المحدد المستحقة وغير المدفوعة

وتقوم شركة التأمين بعد إثبات القيود السابقة الذكر والخاصة بالتعويضات بإلغاء جزء من القيد النظامي الخاص بالتزاماتها تجاه وثائق التأمين المصدرة ، وذلك بسبب انتهاء مفعول تلك الوثائق عند تحقيق الخطر أو عند انتهاء مفعول مدة التأمين وذلك بالقيمة الاسمية لتلك الوثائق وذلك بالقيد المحاسبي الآتي :

من ح/ التزامات شركة التأمين تجاه وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

إلى ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

إلغاء جزء من التزامات شركة التأمين بمقدار الوثائق الملغاة

### 5- تحديد قيمة عمولات وكلاء التأمين :

قد يتوسط الوكلاء في إبرام عقود التأمين ، ويتلقون لقاء ذلك عمولات تحسب عادة نسبة مئوية من صافي قسط التأمين وليس من إجمالي القسط المستحق للشركة (بدون رسوم الإصدار والإشراف) ولا تقوم شركات التأمين يدفع هذه العمولة للوكيل إلا عند التحصيل الفعلي للأقساط ، أي أن العمولة لا تحتسب عن الأقساط المستحقة وإنما عن الأقساط المحصلة فعلاً .

في حالة تحصيل أقساط مقدماً عن دورات مالية محاسبياً تالية تحسب العمولة العائدة لهذه الأقساط المقدمة كعمولة مدفوعة مقدماً ، وذلك انطلاقاً من مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وانفصال الدورة المالية .

وتقوم شركات التأمين بتسجيل تلك العمولات في سجل خاص يعتبر بمثابة يومية مساعدة يستخدم لتسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالعمولات على النحو التالي :

• عند استحقاق العمولة لوكيل التأمين يثبت القيد التالي :

من ح/ العمولات المباشرة للتأمين على الحياة

إلى ح/ العمولات المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات استحقاق العمولة لوكلاء التأمين

- عند تحويل العمولة المستحقة لحساب الوكيل ( حساب الجاري ) نسجل القيد المحاسبي الآتي :  
من ح/ العمولات المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة  
إلى ح/ جاري وكلاء التأمين على الحياة  
تحويل عمولات الوكلاء إلى حساباتهم الجارية
  - عند قيام شركة التأمين بدفع كامل أو جزء من الحسابات الجارية للوكلاء تسجل ذلك بالقيد المحاسبي الآتي بعد حسم الضريبة المستحقة على العمولة المستوفاة :  
من ح/ جاري وكلاء التأمين على الحياة  
إلى مذكورين  
ح/ الصندوق / المصرف  
ح/ ضريبة الدخل ( الدوائر المالية )  
إثبات سداد كامل أو جزء من جاري الوكلاء بعد حسم الضريبة
  - قد يقوم المؤمن له بتخفيض قيمة وثائقهم أو إلغاء جزء منها لدى شركات التأمين ، ففي هذه الحالة يجب استرداد العمولة المدفوعة للوكيل عن الأقساط المحصلة عن القيود الملغاة أو المخفضة كما يلي :  
من ح/ جاري وكلاء التأمين على الحياة  
إلى ح/ العمولات المباشرة للتأمين على الحياة  
إثبات تخفيض قيمة العمولات المباشرة للوثائق الملغاة أو المخفضة
- 6- تحديد قيمة الحسومات المستحقة للمؤمن لهم :**
- تقوم شركات التأمين عادة بمنح مستأمنها عدة أنواع من الحسومات وهي :
- أ- الحسم الممنوح لقاء توفير عمولة وكيل التأمين وذلك عندما يتقدم المؤمن له بطلب إبرام عقد التأمين مع الشركة دون وساطة الوكلاء .
  - ب- حسم ممنوح لقاء تعجيل الدفع أي قيام المؤمن له بدفع كامل أو دفع الأقساط المتحققة على العقد بشكل مقدم قبل تاريخ استحقاقها .
- أما من الناحية المحاسبية فسوف نكتفي بإثبات الحسم المدين الممنوح دون تحديد أنواعه السابقة ويمكن عند الضرورة إضافة حقول إحصائية لأنواع الحسومات .
- وبعد الحسم الممنوح في شركات التأمين من المصروفات الدورية التي يجب أن تغفل في نهاية الدورة في حساب الاستثمار ، أي حساب متاجرة فرع التأمين على الحياة .
- كما يتم إثبات الحسم الممنوح في سجلات شركات التأمين حسب طريقة استخدامها من قبل المتأمينين عند قيام المؤمن له في استخدام تخفيض الأقساط المستحقة عليه ، يكون إثبات ذلك كما يلي :

من مذكورين

ح/ الصندوق

ح/ الحسم الممنوح

إلى ح/ أقساط التأمين المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات دفع المستأمن لجزء من الأقساط المستحقة مع الاستفادة من الحسم الممنوح

### 7- تحديد أرباح المشاركة :

كما هو معروف هناك أنواع في التأمين على الحياة تتضمن حق الاشتراك في الأرباح حيث تدخل تلك العقود في الاشتراك في الأرباح فقط بعد مرور سنة كاملة على سريان مفعول مدتها قد يختار المؤمن له قبض تلك الأرباح نقداً وإبقاءها لدى الشركة لتخفيض قيمة الأقساط على هؤلاء المؤمن لهم .

### المعالجة المحاسبية لأرباح المشاركة :

نأخذ المعالجة المحاسبية لأرباح المشاركة الخطوات التالية :

1- عند استحقاق تلك الأرباح تسجلها شركات التأمين بال قيد المحاسبي التالي :

من ح/ أرباح المشاركة للتأمين على الحياة

إلى ح/ أرباح المشاركة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات استحقاق أرباح المشاركة

2- عند طلب المؤمن له قبض تلك الأرباح نقداً تسجل شركة التأمين القيد الآتي :

من ح/ أرباح المشاركة المستحقة للتأمين على الحياة

إلى ح/ الصندوق

دفع الأرباح المستحقة للمؤمن له

3- في حال رغب المؤمن له إبقاء الأرباح لدى الشركة وتخفيض بها الأقساط المستحقة

على المؤمن له يدون القيد التالي :

من ح/ أرباح المشاركة المستحقة للتأمين على الحياة

إلى ح/ أقساط التأمين المباشر المستحق للتأمين على الحياة

إثبات تخفيض الأقساط المستحقة بقيمة الأرباح

**8- تحديد قيمة الاسترداد أو التصفيات :**

قد يرغب المؤمن له في التأمين على الحياة في تصفية وثانقهم قبل حدوث خطر موضوع التأمين على العقد قبل تاريخ مدة انتهائه ، وقبض ما قاموا بدفعه من أقساط لشركة التأمين .

ومن المعروف أن التأمين على الحياة هي من التأمين الإدخاري ولكن يشترط عادة حتى يستطيع هؤلاء المؤمن لهم تصفية وثانقهم واسترداد أقساطهم أن يكون المتعاقد قد سدد أقساط الثلاث سنوات الأولى بالكامل ، وفي حالة العكس من ذلك فإن الأقساط المدفوعة تبقى حقاً مكتسباً للشركة .

وتقوم شركات التأمين بحساب تصفية لوثيقة التأمين ومن جدول معتمد لديهم و المعالجة المحاسبية لهذه الاسترداد من الأقساط تكون على النحو الآتي :

- 1- عند تحديد قيمة الاسترداد الواجبة على شركة التأمين نسجل القيد الآتي :  
 من ح/ الاسترداد المباشرة للتأمين على الحياة  
 إلى ح/ الاسترداد المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة  
 إثبات قيمة الاسترداد المستحقة
- 2- عند قيام شركة التأمين بسداد قيمة تلك الاسترداد تسجل ذلك بالقيد المحاسبي الآتي  
 وحسب طريقة السداد من قبل الشركة :  
 من ح/ الاسترداد المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة  
 إلى ح/ الصندوق  
 إثبات دفع قيمة الاسترداد نقداً من قبل شركة التأمين
- 3- بعد ذلك تقوم الشركة بإلغاء جزء من التزاماتها بمقدار وثائق التأمين المصفاة أو المستردة وذلك على النحو التالي :  
 من ح/ التزامات شركة التأمين تجاه وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة  
 إلى ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة  
 إلغاء جزء من الالتزامات وبقية الوثائق المصدرة

**مثال :**

بتاريخ 2017/12/31 ظهرت البيانات التالية في دفاتر شركة التأمين السورية :

- 1- تبين من سجل الإصدار لدى الشركة أن قيمة وثائق التأمين المصدرة على الحياة بلغت 8000000 ليرة وإن جملة الأقساط المترتبة على تلك الوثائق المصدرة كانت موزعة على الشكل التالي :
  - 1500000 أقساط تأمين مباشر
  - 30000 رسوم الإصدار
  - 60000 رسوم الإشراف
- 2- تبين من سجل الأقساط المحصلة ، تحصيل نسبة 80% من إجمالي الأقساط المستحقة نقداً.
- 3- بلغت عمولة وكلاء التأمين عن الأقساط المحصلة 6800 ليرة سورية حولت إلى حساباتهم الجارية ودفعت لهم 70% من قيمتها نقداً بعد حسم الضريبة المتوجبة ومقدارها 5% من المبلغ المدفوع .
- 4- تم منح المؤمن لهم حسماً مقداره 600 ليرة سورية لقاء قيامهم السداد النقدي لما يعادل 15% من إجمالي الأقساط المستحقة عليهم قبل تاريخ استحقاقها وقد تم ذلك نقداً .
- 5- دفعت شركة التأمين السورية تعويضاً إلى عقود التأمين على الحياة مبلغ 54000 ليرة سورية نقداً ، وتبين وجود مبلغ 30000 ليرة سورية تعويضات مستحقة محدد مبلغها ، ومبلغ 4000 ليرة تعويضات مستحقة مقدرة مختلف على مبالغها ، علماً أن تلك التعويضات قيمتها الاسمية 1000000 ليرة .
- 6- دفعت السورية للتأمين إلى الخزنة العامة بوزارة المالية جزءاً من الرسوم التي قامت بتحصيلها من المؤمن لهم مبلغ 20000 ليرة نقداً ، ورسوماً إلى هيئة الإشراف على التأمين مبلغ 40000 ليرة .

المطلوب:

- اثبات القيود اليومية في دفاتر شركة التأمين السورية

الحل :

8000000 (1) من ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

8000000 إلى ح/ التزامات الشركة السورية تجاه وثائق التأمين

المصدرة للتأمين على الحياة

إثبات قيمة العقود المصدرة وتعهد السورية بها



1590000 من ح/ أقساط التأمين المباشر المستحقة للتأمين على الحياة

إلى مذكورين

1500000 ح/ أقساط التأمين المباشرة للتأمين على الحياة

30000 ح/ رسوم الإصدار

60000 ح/ رسوم الإشراف

إثبات استحقاق الأقساط على الوثائق المصدرة

---

1272000 (2) من ح/ الصندوق

1272000 إلى ح/ أقساط التأمين المباشر المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات تحصيل جزء من الأقساط المستحقة للتأمين على الحياة من المؤمن لهم

$1590000 \times 80\%$

---

6800 (3) من ح/ العمولات المباشرة للتأمين على الحياة

6800 إلى ح/ العمولات المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

إثبات الاستحقاق لعمولة الوكلاء

---

6800 من ح/ العمولات المباشرة المستحقة للتأمين على الحياة

6800 إلى ح/ جاري وكلاء التأمين على الحياة

تحويل العمولات إلى حساب جاري الوكلاء

---

4760 من ح/ جاري وكلاء التأمين على الحياة

إلى مذكورين

4522 ح/ الصندوق

238 ح/ الدوائر المالية ( ضريبة الدخل )

إثبات دفع جزء من المستحق للوكلاء بعد اقتطاع الضريبة المتوجبة

---

(4) من مذكورين

237900 ح/ الصندوق

600 ح/ حسم ممنوح

238500 إلى ح/ أقساط التأمين المباشرة للتأمين على الحياة

سداد المؤمن لهم جزء من المستحق عليهم وحصولهم على حسم

$$238500 = 15\% \times 1590000$$

---

54000 (5) من ح/ التعويضات المباشرة للتأمين على الحياة

54000 إلى ح/ الصندوق

تسديد جزء من التعويضات للمؤمن لهم نقداً

---

34000 من ح/ التعويضات المباشرة للتأمين على الحياة

34000 إلى ح/ احتياطي تعويضات تحت التسوية

إثبات قيمة التعويضات المستحقة في ح/ الاحتياطي

---

1000000 من ح/ التزامات السورية للتأمين تجاه الوثائق المصدرة للتأمين على الحياة

1000000 إلى ح/ وثائق التأمين المصدرة للتأمين على الحياة

إثبات تخفيض قيمة الوثائق بمقدار الاسمية للتعويضات

---

من مذكورين

20000 ح / رسوم الإصدار

40000 ح/ رسوم الإشراف

60000 إلى ح/ الصندوق

إثبات سداد السورية للتأمين الرسوم إلى الهيئات والمستحقة منها

---

## الفصل الثامن

### القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة

#### أولاً : التسهيلات الائتمانية ومهام مديرية التسليف في المصرف

1- التسهيلات الائتمانية وشروط منحها :

أ- توافر الأمان لأموال المصرف

ب- تحقيق الربح

ت- توافق الغرض الممنوح له الائتمان مع سياسة الدولة وخططها الاقتصادية

2- أنواع التسهيلات الائتمانية :

أ- من حيث المدة :

- القروض والسلف قصيرة الأجل من شهر إلى سنة

- القروض والسلف متوسطة الأجل تتراوح بين السنة وخمس سنوات

- القروض والسلف طويلة الأمد : وهي التي تزيد عن خمسة سنوات

ب- من حيث غايتها :

- قروض وسلف مخصصة للإنتاج .

- القروض التجارية .

- القروض المخصصة لأغراض الاستهلاك .

ث- من حيث الضمانات المرتبطة بها .

- تمنح القروض والسلف بدون ضمانات ( على المكشوف )

- منح قروض بضمانات شخصية أو عينية

هذا ويجري منح التسهيلات الائتمانية على أحد شكلين :

- تسهيلات بشكل قروض وسلف وهنا يقوم الزبون بسحب كامل القرض دفعة

واحدة ويترتب عليه دفع الفائدة المترتبة على القرض مثل استلام القرض عن

كامل المدة والقرض .

- تسهيلات على شكل حساب جاري : ويتم هنا فتح حساب جاري مدين للزبون

وتحديد سقف معين للمبالغ التي يستطيع سحبها من المصرف . وتحتسب

الفوائد على المبالغ المسحوبة فعلاً فقط

3- مهام مديرية التسليف :

تتألف مديرية التسليف في المصرف التجاري السوري من :

أ- دائرة الدراسات ومنح الاعتمادات .

ب- دائرة الاستعلام والأخطار .

ت- دائرة التدقيق والبيانات .

## 4- القروض والسلف في النظام المحاسبي الموحد :

أفرد النظام المحاسبي الموحد للمصارف ثلاث حسابات لعمليات القروض

حساب رقم 18 قروض وسلف لعمليات التمويل

حساب رقم 19 القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

حساب رقم 20 قروض وسلف و ح/ جاري مدين بضمان شخصي أو بدون ضمان

ثانيا : المعالجة المحاسبية لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة

بضمانات عينية : رقم الحساب (19)

تأخذ عمليات الإقراض والتسليف التي يقوم بها المصرف التجاري السوري شكل حسابات جارية مدينة .

أما القروض والسلف فتتمثل في غالبيتها في قروض التمويل الصناعي أو الزراعي أو تمويل عمليات تصدير وتخزين المنتجات الزراعية .

وفيما يلي القيود المحاسبية الرئيسية المتعلقة بهذه القروض :

"1- القروض والسلف بضمانات عينية :

أ- القروض والسلف بضمان الأوراق المالية :

وهنا تمثل الأوراق المالية شكلا من أشكال الاستثمار التي يلجأ إليها الأفراد أو الهيئات وتأخذ هذه الأوراق شكلا

- أسهم في الشركات التجارية أو الصناعية .
- شهادات و إسناد قروض عامة صادرة عن الدولة أو المؤسسات العامة
- وعندما يحتاج حملة الأوراق المالية للإقراض يتقدم للمصرف بالحصول على قرض تجاري بضمان الأوراق المالية التي يحملها ويمنح التاجر قرضا بشرط أن لا يتجاوز 75 % من القيمة الاسمية أو السوقية أيهما أقل .
- وفي حال طرأ أي تعديل على أسعار الأوراق المالية المقدمة بشرط أن لا تتجاوز النسبة 10% حينها يطلب المصرف من الزبون زيادة الضمان إما نقدا أو بإسناد جديدة .

## القيود المحاسبية :

أ- إثبات استلام الأوراق المالية المودعة تأميناً لدى المصرف بالقيود:

من ح/ أوراق مالية مودعة برسم التأمين

إلى ح / مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين

قيود إثبات استلام الأوراق

ملاحظة : وفي هذا القيد يدون كامل قيمة الأوراق المالية وليس قيمة القرض الممنوح

ب- منح القرض أو السلفة بنسبة لا تتجاوز 75% من القيمة الاسمية للأوراق

المالية واحتساب الفوائد بنسبة 8% :

من ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة ( بضمان عيني )

( قروض وسلف بضمان أوراق مالية )

إلى المذكورين :

ح / الصندوق (أو حساب جاري دائن )

ح / إيرادات الاستثمار

( فوائد قرض )

منح القرض واحتساب الفوائد

ج - في حل قيام المقترض بتسديد جزء من القرض أو كامل القرض:

من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة

إلى ح / القروض والسلف والحسابات الجارية بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان أ. مالية )

تسديد القرض

د - إعادة الأوراق المالية المودعة برسم التأمين .

عند تسديد القرض بنهاية المدة تعاد الأوراق المالية إلى مالكيها .

من ح / مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين

إلى ح / أوراق مالية مودعة برسم التأمين

ملاحظة : هناك حالة أن يطلب الزبون من مصرفه بيع جزء من الأوراق المالية أو كلها .

وفي هذه الحالة يقوم المصرف ببيع الأوراق المالية المودعة لديه ويفتح حساب وسيط اسمه حسابات مؤقتة وانتقالية أو حساب أوراق مالية مبيعة ضمانا للقروض والسلف وتكون القيود على الشكل التالي .

عند البيع:

من ح / الصندوق

إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

وعند التسديد :

من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

إلى ح / القروض والسلف و السلف والحسابات الجارية

المدينة بضمان عيني ( قروض وسلف بضمان أ. مالية )

تسديد القروض نتيجة بيع الأوراق المالية .

وبعدها نكتب قيد الإرجاع للأوراق المالية حتى يتم قفل الحسابات بالمصرف

وهنا لابد من التنويه بأن القيمة البيعية للأوراق المالية قد تزيد عن قيمة القرض أو السلفة الممنوحة أصلا للمقترض فيسجل الرصيد في هذه الحالة إما نقدا للزبون أو بحسابه الجاري الدائن .

أما إذا كان المبلغ المباع أقل من القرض فيتم استيفاء الفرق من الزبون

عند البيع نكتب:

من ح / الصندوق

إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة ضمانا للقروض والسلف )

بيع الأوراق بسعر أعلى من القرض الممنوح

من ح/ مقابل أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

إلى ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

في حالة بيع الأوراق المالية ( الأسهم ) يظهر لدينا حالات للمعالجة حسب سعر البيع تتم معالجتها حسب سعر البيع .

الحالة الأولى : لبيع الأسهم المراد بيعها كلها أو جزء منها ومبلغ البيع يعادل أو يساوي قيمة القرض المطلوب .

عند البيع : يتم استلام المبلغ المتفق عليه دون النظر للقيم الدفترية أو الاسمية

من ح/ الصندوق

إلى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

أ . مالية ( أسهم ) مبيعة بضاعة القرض

بيع الأسهم أو جزء منها نقداً

تسليم الأسهم المباعة : دون النظر لسعر البيع وإنما يتم تسليم الأسهم المباعة بالقيم الدفترية أو الاسمية .

من ح/ مقابل أ . مالية ( الأسهم ) مودعة برسم التأمين

إلى ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

تسليم الأسهم المباعة

إقفال القرض المساوي لقيم البيع :

من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

أ . مالية ( أسهم ) مبيعة بضمان القرض

إلى ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان الأوراق المالية

إقفال القرض الممنوح عن الأوراق المالية

إذا كان هناك جزء من الأوراق المالية لم تباع وتم إقفال القرض بالكامل الإقفال عن جزء الخاص بالأوراق المالية والضمانات الأخرى تعاد الأوراق المالية الغير مستخدمة إلى التاجر بالقيود التالي :



منح/ مقابل الأوراق المالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

إلى ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

الجزء الغير مستخدم كضمان من الأوراق المالية ( الأسهم )

الحالة الثانية : بيع الاوراق المالية بكاملها أو جزء منها ضماناً للقرض بمبلغ أكبر من القرض الممنوح ، هنا يوجد احتمالية للمعالجة .

الاحتمال الأول : أن يكون القرض غير مستحق وتم البيع بأكبر من المبلغ المطلوب هنا المصرف يخصم قيمة قرض الأسهم فقط ويعيد الباقي للتاجر وللتاجر حرية التصرف بالمبلغ الزائد ، بالقيود التالية :

عند البيع :

من ح/ الصندوق

إلى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

أ . مالية ( الأسهم ) مبيعة ضماناً للقرض

بيع الأوراق المالية ( الأسهم ) بأعلى من قيمة القرض

نسلم الجزء المباع للمشتري :

من ح/ مقابل الأوراق المالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

إلى ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

تسليم الأوراق المالية ( الأسهم ) المبيعة

تسديد القرض :

من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المبيعة ضماناً للقرض

إلى مذكورين

ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح/ قروض وسلف بضمان أ . مالية

ح/ حساب جاري دائن

إقفال القرض وتمويل الفائض لحساب الجاري

الاحتمال الثاني : أن يكون القرض بكامله قد استحق وتم البيع بأكبر من المبلغ المطلوب ، في هذه الحالة يتم احتجاز المبلغ لإقفال القرض عن الضمانات الأخرى حتى تنتهي القيمة البيعية للأسهم يلجأ بعدها المصرف لاستخدام الضمانات الأخرى الموجودة لديه في حال اقتنع التاجر عن سداد المتبقي نقداً .

الحالة الثالثة : بيع الأوراق المالية المقدمة كضمان للتعرض بأقل من قيمة القرض المطلوب :  
عند البيع :

من ح/ الصندوق

إلى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

أ . مالية ( الأسهم ) المبيعة ضماناً للقرض

بيع الأوراق المالية بأقل من قيمة القرض

تسليم الأوراق المالية المبيعة للمشتري :

من ح/ مقابل أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

إلى ح/ أ . مالية ( الأسهم ) المودعة برسم التأمين

تسليم الأوراق المالية للمشتري

تسديد القرض بالجزء المباع ومطالبة التاجر بسداد المتبقي حسب تحديد الموقف بلحظة البيع

من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

أ . مالية ( الأسهم ) المبيعة ضماناً للقرض

إلى ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان أ . مالية

بيع الأوراق وسداد جزء من القرض

بعد السداد يطالب المصرف التاجر بسداد باقي المبالغ المستحقة .

وعند إغلاق القرض نكتب :

من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة ضمانا للقروض والسلف )

إلى المذكورين :

ح / القروض والسلف و ح/ حسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / الصندوق أو حساب جاري دائن

إغلاق القرض بضمان عيني وتحويل الفائض لصالح الزبون

ونغلق حسابات المصرف

من ح / مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين

إلى ح / الأوراق المالية المودعة برسم التأمين

ب - القروض والسلف بضمان السندات التجارية :

كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأوراق المالية يلجأ أصحاب السندات التجارية إلى الاستلاف من المصرف بضمان الأسناد التي يحملونها بدلا من حسمها .

وهناك شروطا خاصة بالنسبة للمصرف حتى تقبل هذه السندات وتقدم هذه المصارف لقاء هذه السندات قروضا لا تتجاوز 80% من قيمتها الاسمية ويمكن للمصارف الاقتراض من المصرف المركزي بموجب هذه السندات ( إما )

1- عن طريق إعادة حسمها لدى المركزي .

2- عن طريق وضعها برسم التأمين لديه .

القيود المحاسبية :

أ- إثبات استلام السندات التجارية المودعة تأمينا :

من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إثبات استلام السندات التجارية

ب- منح القرض بالنسبة المتفق عليها على أن لا تتجاوز 80% من القيمة

من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية

( قروض وسلف سندات تجارية )

إلى المذكورين :

ح / الصندوق أو حسابات جارية دائنة

ح / إيرادات الاستثمار

( فوائد قروض وسلف )

منح قرض بنسبة لا تتجاوز 80%

مع احتساب فوائد القرض بنسبة 8%

ج- تسديد القروض والسلف بتاريخ الاستحقاق :

من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة

إلى ح / القروض والسلف و ح / جارية مدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمانات اسناد تجاري )

تسديد قيمة القرض الممنوح بضمان السندات التجارية

خ- إقفال الحساب النظامي للسندات التجارية المودعة برسم التأمين .

من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي بالمصرف

ملاحظة : وتجدر الإشارة إلى أن السندات المودعة برسم التأمين لدى المصرف يمكن أن

تستحق قبل استحقاق القرض أو السلفة , فيقوم المصرف بتحصيل قيمة هذه السندات

وتسجيلها سدادا من قيمة القرض أو السلفة .

كما يمكن أن يقوم المصرف بناء على طلب المقترض بإرسال بعض السندات المستحقة

للتحصيل لدى الفروع الأخرى .

وفي كلتا الحالتين يجري تسجيل قيمة السندات المحصلة سدادا من قيمة القرض وتخفيض

قيمة الحسابات النظامية للسندات المودعة برسم التأمين بنفس المبلغ .

الحالة الأولى : أن يقوم المصرف ذاته بأخذ السندات المودعة لديه مقابل قيمة القرض أو السلف الممنوحة وهنا تعتبر وكأنها سددت نقدا للمصرف ونفتح حساب وسيط هو محصلة التسديد ليتم من خلالها إقفال حساب القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية ( سندات )

- تحصيل قيمة السندات التجارية المودعة برسم التأمين

من ح / الصندوق ( أو حسابات جارية دائنة )

إلى ح / محصلة التسديد

سندات تجارية محصلة بضمان القروض والسلف

تحصيل قيمة سندات تجارية مودعة برسم التأمين

من ح / محصلة التسديد

سندات تجارية محصلة بضمان القروض والسلف

إلى الذكورين :

ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية

( قروض وسلف بضمانات الأسناد التجارية )

ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة تحصيل السندات )

تسديد القروض والسلف من بيع السندات أو حسمها

الحالة الثانية : أن يقوم المصرف بإرسال السندات إلى الفروع الأخرى للتحصيل فيكون هناك قيود لدى الفرع المرسل والفرع المرسل إليه .

1- القيد النظامي لدى الفرع المرسل :

من ح / سندات تجارية برسم التأمين مرسل للتحصيل

إلى ح / مقابل سندات تجارية برسم التأمين مرسل للتحصيل

السندات التجارية المودعة برسم التأمين ومرسل للتحصيل

2- القيد النظامي لدى الفرع المرسل إليه

من ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إلى ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

3- إثبات عملية التحصيل لدى الفرع المرسل إليه .

من ح / الصندوق أو حسابات جارية دائنة

إلى ح / الفروع ح / جاري الفرع

تحصيل قيمة السندات الواردة برسم التحصيل إما نقداً أو من الحساب الجاري الدائن

من ح / الفروع ح / جاري الفرع ....

إلى ح / إيرادات الاستثمار

(عمولة تحصيل)

إقفال الحساب النظامي لدى الفرع .

من ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إلى ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إقفال الحساب النظامي

4- إثبات عمليات التحصيل لدى الفرع المرسل عند وصول إشعارات من الفرع الذي قام بالتحصيل .

من ح / الفروع ح / جاري الفرع ...

إلى ح / قروض وسلف الحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

قروض وسلف أسناد تجاري

تسديد القرض والسلف من حصيلة السندات التجارية المودعة .

من ح / نفقات الاستثمار

( عمولة التحصيل )

إلى ح / الفروع ح / جاري الفرع ....

عمولة للفرع ..... لقاء التحصيل

هنا نقفل نفقات الاستثمار المدفوعة للمصرف المحصل وتحميله على حساب العميل  
بالقيد التالي:

من ح / حسابات جارية دائنة (صاحب القرض)  
إلى ح / نفقات الاستثمار  
(عمولة تحصيل)

إقفال الحساب النظامي لقيد إرسال السندات للتحصيل

من ح / مقابل سندات تجارية برسم التأمين مرسله للتحصيل

إلى ح / سندات تجارية برسم التأمين مرسله للتحصيل

إقفال الحساب النظامي للسندات برسم التحصيل

ولم يبقى لدى الفرع إلا أن يغلق الحساب النظامي الذي تم بموجبه استلام السندات برسم  
التأمين بالقيد التالي:

من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إغلاق القيد النظامي الأول

### مثال عملي :

- يمتلك التاجر زياد أوراق مالية بقيمة **10000000** ل.س وهي عبارة عن أسهم في شركة مطروح رأسمالها للاكتتاب العام .
- قرر التاجر زياد أن يتقدم للمصرف بطلب قرض حيث وافق المصرف التجاري السوري على منحه قرضا بضمانات عينية وهي عادة من الأسهم التي يمتلكها بما يعادل **65%** من قيمة الأسهم وبلغت القيمة السوقية للأسهم بتاريخ طلب القرض مبلغ **12000000** ل.س ومدة القرض **3** أشهر ونسبة الفائدة **8%**
- دون المصرف قيمة القرض الممنوح في حساب زياد المفتوح لدى المصرف التجاري .
- بتاريخ استحقاق القرض لم يتمكن زياد من تسديد القرض نظرا لقلّة السيولة لديه فقرر بيع نصف الأوراق المالية المودعة لدى المصرف .
- باع المصرف نصف الأوراق المالية المودعة لديه بمبلغ **5800000** ل.س نقدا وتكفل زياد بسداد رصيد القرض من حسابه الجاري .

المطلوب : تسجيل القيود اليومية اللازمة في سجلات المصرف .

**الحل :**

القيود المحاسبية في يوميات المصرف التجاري :

10000000 من ح / أ.مالية مودعة برسم التأمين

10000000 إلى ح / مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين

إثبات استلام أ.مالية لدى المصرف

---

6500000 قيمة القرض الممنوح = 65 x 10000000

6500000 من ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان الأوراق المالية )

إلى المذكورين :

6370000 من ح / حساب جاري دائن

130000 من ح / إيرادات الاستثمار

( فوائد قرض )

منح القرض بعد احتساب الفوائد على القرض

5800000 من ح / الصندوق

إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

بيع أوراق مالية المودعة لديه ( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

---

5800000 من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

5800000 إلى ح / القروض والسلف والحسابات

الجارية المدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان الأوراق المالية )

سداد جزء من القرض نتيجة بيع الأوراق المالية

---



5000000 من ح / مقابل أ. مالية مودعة برسم التأمين

5000000 من ح / أوراق مالية مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي بقيمة البيع

تسديد باقي قيمة القرض

6500000 - 5800000 = 700000 ل.س

700000 من ح / حسابات جارية داننة (زياد)

700000 إلى ح / القروض والسلف و ح / جارية مدينة بضمان عيني

(قروض وسلف بضمان أ. مالية)

5000000 من ح / مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين

5000000 إلى ح / أ. مالية مودعة برسم التأمين

إغلاق الحساب النظامي وإعادة الأوراق إلى أصحابها

**تمرين عملي:**

تقدم أحد التجار من المصرف التجاري السوري فرع /1/ دمشق بطلب  
قرض بمبلغ 50000000 ل.س وقدم للمصرف

أ- أسهم بقيمة 35000000 للشركة المتحدة للمنظفات

ب- سندات بقيمة 32000000 مسحوبة على الخزينة العامة للدولة

وبعد دراسة الضمانات المقدمة من قبل العميل تقرر  
وافق المصرف على قبول 60% من قيمة الأسهم و75% من قيمة  
السندات ومنح القرض الذي يستحق بعد ثلاثة أشهر بمعدل فائدة قدرها  
8% وبتاريخ استحقاق القرض

**نفترض مايلي:**

- 1- سداد مبلغ القرض من الحساب الجاري الدائن المفتوح لدى المصرف
- 2- سداد مبلغ القرض نقداً
- 3- بيعت نصف الأسهم المقدمة كضمان بمبلغ 25000000 ليرة سورية  
وسداد المستحق نقداً. وتقاضى المصرف مبلغ 500000 عمولة بيع .
- 4- بيعت الأسهم بالقيمة الدفترية نقداً. وقام المصرف بتحصيل قيمة  
السندات وتقاضى مبلغ 200000 عمولة تحصيل
- 5- طلب التاجر من المصرف تمديد مدة القرض شهراً مقابل دفع فوائد  
مبلغ 400000 ليرة سورية فوافق المصرف على طلب التاجر  
بتاريخ استحقاق القرض سدد التاجر قيمة القرض نقداً.

**المطلوب :** اجراء القيود اليومية اللازمة بسجلات المصرف التجاري

**الحل:**

35000000 من ح / p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

35000000 الى ح / مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

32000000 من ح / p . مالية (سندات خزينة عامة) المودعة برسم التأمين

الى ح / مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

45000000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية ومدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان أوراق مالية

إلى مذكورين

44100000 ح / حسابات جارية دائمة

900000 ح / إيرادات الاستثمار

(فوائد القرض)

بعد ثلاثة أشهر

**الفرضية الأولى:**

45000000 من ح / حسابات جارية دائمة

45000000 الى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف بضمان الأوراق المالية

35000000 من ح / مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

35000000 الى ح / p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

32000000 من ح/ مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين  
 32000000 الى ح/ p . مالية (سندات الخزينة العامة  
 المودعة برسم التأمين)

---

### الفرضية الثانية:

45000000 من ح/ الصندوق  
 45000000 الى ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني  
 ح/ قروض وسلف بضمان الأوراق المالية

---

35000000 من ح/ مقابل p . مالية (الاسهم) المودعة برسم التأمين  
 35000000 الى ح/ p . مالية (الاسهم) المودعة برسم التأمين

---

32000000 من ح/ مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين  
 32000000 الى ح/ p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

---

### الفرضية الثالثة:

25000000 من ح/ الصندوق  
 25000000 الى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية  
 P . مالية (الأسهم) المبيعة بضمان القرض

---

17500000 من ح/ مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين  
 17500000 الى ح/ p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

---

25000000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

P . مالية (الأسهم) المبيعة ضمانا للأوراق والقروض

إلى مذكورين

24500000 ح/ قروض وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف وحسابات جارية بضمان الأسهم

500000 ح/ إيرادات الاستثمار (عمولة التحصيل)

20500000 من ح/ الصندوق

20500000 الى ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة

قروض وسلف بضمان P . مالية

17500000 من ح /مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

17500000 الى ح/ P . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

32000000 من ح/ مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

32000000 الى ح/ p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

### الفرضية الرابعة:

35000000 من ح/ الصندوق

35000000 الى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

p . مالية (الأسهم) المبيعة ضمانا للقروض والسلف

35000000 من ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية

p . مالية (الأسهم المباعة ضمانا للقروض والسلف)

35000000 الى ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان p . مالية

من الممكن الاقفال هنا

32000000 من ح/ المصرف المركزي حساب جاري

32000000 الى ح / محصلة التسديد

سندات الخزينة العامة المستردة او المقبوضة

بضمان القروض والسلف

32000000 من محصلة التسديد

سندات الخزينة العامة المستردة او المقبوضة بضمان القروض والسلف

الى مذكورين

10000000 ح/ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

/ قروض وسلف وحسابات جارية بضمان p . مالية

200000 ح/ ايرادات الاستثمار (عمولة تحصيل)

21800000 ح/ حسابات جارية دائنة

32000000 من ح مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

32000000 الى ح / مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

35000000 من ح /مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

35000000 الى ح / p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

### الفرضية الخامسة:

400000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف بضمان p . مالية

400000 الى ح / ايرادات الاستثمار

فوائد القرض

بعد شهر

45400000 من ح / الصندوق

45400000 الى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف وحسابات جارية بضمان p . مالية

من مذكورين

35000000 من ح / مقابل p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

32000000 ح / مقابل p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

الى مذكورين

35000000 إلى ح / p . مالية (الأسهم) المودعة برسم التأمين

32000000 إلى ح / p . مالية (سندات الخزينة العامة) المودعة برسم التأمين

**مثال عملي 2 :**

- بمحفظة التاجر علي سندات تجارية بقيمة 5000000 ل.س
  - قرر علي أن يستلف من المصرف التجاري السوري فرع 1 مبلغ 4000000 ل.س
  - تقدم علي بطلب قرض من المصرف التجاري فوافق المصرف على منحه القرض بضمان 75% من أسناده التجارية التي بحوزته نقدا وذلك لمدة 6 أشهر وبفائدة 8% سنويا .
  - بعد أربعة أشهر من تاريخ منح القرض أستحق سند بقيمة 3000000 ليرة سورية بالفرع التجاري 2 فأرسل المصرف 1 السندات للتحصيل .
  - حصل المصرف السندات التجارية واحتسب مبلغ 10000 ل.س عمولة تحصيل وسدد المبلغ من الحساب الجاري للزبون بالفرع 2 حيث وافق الزبون علي اعتبار المبلغ المحصل سداد جزءا من القرض الممنوح إليه.
  - بتاريخ استحقاق القرض حصل المصرف السندات المودعة لديه نقدا وسجل الفانض بحساب جاري علي بعد اقتطاع عمولة التحصيل 5000 ل.س
- المطلوب : إجراء القيود المحاسبية بدفاتر المصرف التجاري السوري فرع 1 وفرع 2..

**الحل :**

القيود المحاسبية بالمصرف التجاري السوري فرع 1

5000000 من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

5000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إثبات استلام السندات التجارية

$$3750000 = 75\% \times 5000000 \text{ قيمة القرض الممنوح}$$

3750000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

( قروض وسلف سندات تجارية )

إلى المذكورين :

3600000 ح / الصندوق

150000 ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قروض وسلف )

منح القرض وقبضه نقدا مع احتساب الفوائد



عند إرسال السندات للفرع 2 للتحصيل نسجل في دفاتر المصرف فرع 1  
3000000 من ح / سندات تجارية برسم التأمين ومرسلة للتحصيل  
3000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحصيل  
إثبات إرسال السندات التجارية المودعة برسم التأمين للتحصيل

---

قيود العودة وإرسال المبالغ من الفرع المحول وهو فرع 2  
من ح / الفروع  
3000000 ح / جاري فرع 2  
3000000 إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية  
( قروض وسلف أسناد تجارية )  
تسديد قيمة السندات من فرع 2

---

10000 من ح / نفقات الاستثمار  
( عمولة تحصيل السندات )  
10000 إلى ح / الفروع  
جاري الفرع 2

إقرار النفقات على التحصيل

---

ملاحظة : هذه العمولة والبالغة 10000 ل.س يجب تحميلها لحساب جاري الزبون علي  
بنهاية السنة وهنا لا يظهر القيد المحاسبي لهذه العملية إما بنهاية العام فيجب تدوين القيد  
التالي ولو أنني أفضل تحميله للحساب الجاري فوراً .

10000 من ح / حساب جاري دائن ( علي )  
10000 إلى ح / نفقات الاستثمار  
( عمولة تحصيل سندات )

تحميل الزبون علي بعمولة التحصيل بنهاية العام

ملاحظة : وهنا لابد من إقفال القيد النظامي المفتوح بقيمة مبلغ التحصيل وبعدها نقفل حساب السندات التجارية المودعة برسم التأمين .

3000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

3000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي بمبلغ التحصيل

---

2000000 من ح / الصندوق

20000000 إلى ح / محصلة التسديد

سندات تجارية المقبوضة بضمان القروض والسلف

تحصيل قيمة السندات نقدا

---

2000000 من ح / محصلة التسديد

سندات تجارية مقبوضة بضمان القروض والسلف

إلى المذكورين :

750000 ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان سندات تجارية )

5000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة تحصيل )

1245000 ح / حساب جاري دائن ( علي )

تحصيل السندات عند الاستحقاق وإقفال حساب القرض

---

2000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

2000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي

القيود المحاسبية لدى الفرع التجاري رقم 2 المرسل إليه السندات للتحصيل

3000000 من ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

3000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إثبات استلام السندات برسم التحصيل

ملاحظة : ممكن أن نكتب الحالة إما بقيددين أو قيد مزدوج وتخصم عمولة التحصيل فوراً .

3000000 من ح / حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

3000000 ح / حساب جاري الفرع رقم 1

حسم السند وتحصيله من حساب جاري الزبون المسحوب عليه وتسجيل

المبلغ لحساب الفرع 1 حساب جاري دائن

من ح / الفروع

10000 ح / حساب جاري الفرع 1

10000 إلى ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

تحميل الفرع المحول عمولة التحصيل على السندات

لم يبقى لدى الفرع المرسل إليه سوى إقفال الحساب النظامي المفتوح لديه .

3000000 من ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

3000000 إلى ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إقفال الحساب النظامي

حل التمرين بطريقة ثانية :

$$5000000 \times 75\% = 3750000 \text{ ل.س}$$

$$3750000 \times 8\% = 150000 \text{ ل.س}$$

5000000 من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

5000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

3750000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف بضمان سندات تجارية

إلى المذكورين :

3600000 ح / الصندوق

150000 ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قرض )

القيود بدفاتر البنك المرسل :

3000000 من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحويل

3000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحويل

عند العودة من البنك المرسل إليه نكتب :

2990000 من ح / جاري الفروع

ح / الفرع رقم 2

2990000 إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة

3000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحويل

3000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحويل

3000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

3000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

2000000 من ح / الصندوق

2000000 إلى ح / محصلة التسديد

2000000 من ح / محصلة التسديد

إلى المذكورين :

760000 ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان سندات تجارية

5000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

1235000 ح / جاري الزبون ( علي )

---

2000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

2000000 إلى ح / سندات تجارية

مودعة برسم التأمين

---

القيود اليومية بالمصرف المرسلة إليه فرع 2

3000000 من ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

3000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

---

3000000 من ح / حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

2990000 ح / حسابات جارية الفروع ( فرع 1 )

10000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

---

3000000 من ح / مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

3000000 إلى ح / سندات تجارية واردة برسم التحصيل

---

## تمارين عملي 3 :

- يمتلك التاجر عامر أسهم بشركة النماء التجارية بقيمة اسمية 15000000 ل.س حيث تقدر قيمتها السوقية ب 17000000 ل.س كما يحتفظ التاجر عامر بكمبيالات تجارية مسحوبة على بعض الزبائن بقيمة 10000000 ل.س .
  - نظرا لتطور العمل التجاري للتاجر عامر وحاجته للسيولة تقدم بطلب قرض من المصرف التجاري السوري فرع 1 بمبلغ 30000000 ل.س .
  - نظر المصرف بطلب التاجر عامر ووافق المصرف على منحه قرضا تجاريا بضمان الأسهم والسندات لمدة 3 أشهر بفائدة 8% وبما يعادل 75% من قيمة الأسهم والسندات ووضع نصفه بالحساب الجاري والأخر نقدا .
  - بتاريخ استحقاق القرض لم يتمكن عامر من تسديد القرض الممنوح فقرر المصرف الإجراءات التالية ضمان لسداد القرض الممنوح للزبون عامر
  - باع المصرف أسهم شركة النماء بمبلغ 16000000 ل.س .
  - بنفس الفترة استحق جزء من السندات المسحوبة على التاجر نادر بمبلغ 2000000 على نفس الفرع المانح للقرض .
  - حصل المصرف السند المستحق على الزبون نادر من حسابه الجاري المفتوح بنفس الفرع واستوفى لقاء ذلك 5000 ل.س .
  - طالب المصرف عامر بالمستحقات عليه وسددها نقدا .
- المطلوب : تسجيل القيود المحاسبية اللازمة بدفاتر المصرف .

الحل : ( القيود المحاسبية )

15000000 من ح / أوراق مالية مودعة برسم التأمين

15000000 إلى ح / مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين

إثبات استلام الأوراق المالية

10000000 من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

10000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إثبات استلام السندات التجارية

$$7500000 = \%75 \times 10000000 \text{ قيمة القرض مقابل السندات التجارية}$$

$$11250000 = \%75 \times 15000000 \text{ قيمة القرض مقابل الأوراق المالية}$$

المودعة

---

**18750000**

$$225000 = \%8 \times 11250000 \text{ فوائد القرض الممنوح}$$

$$150000 = 3/12 \times 7500000$$

---

**فوائد القرض 375000**

**18750000 من المذكورين :**

ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني .

**11250000 (قروض وسلف وحساب جاري مدين بضمان الأوراق المالية .)**

**7500000 ( قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان السندات التجارية )**

إلى المذكورين :

**9187500 ح / الصندوق**

**9187500 ح / حساب جاري دائن ( عامر )**

**375000 ح / إيرادات الاستثمار (فوائد القرض)**

إثبات القرض وتحصيل الفوائد

---

قيود معالجة قرض بضمان أ.مالية

**16000000 من ح / الصندوق**

**16000000 إلى ح/ حسابات مؤقتة وانتقالية**

**( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )**

بيع أوراق مالية مودعة لدى المصرف سدادا للقرض

ملاحظة : كون المصرف لم يذكر كيفية التسديد فإن المصرف يحصل قيمة القرض مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين ويحول الباقي للحساب الجاري الدائن ريثما يتم معالجة باقي القرض.

16000000 من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

( أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

إلى المذكورين :

11250000 ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان أ. مالية

4750000 ح / حساب جاري دائن عامر

سداد قرض بضمان أ. مالية وتحويل الفائض من عملية البيع .

15000000 من ح / مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين

15000000 إلى ح / أ. مالية مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي للإيداع

القيود اللازمة لمعالجة القرض بضمان السندات

2000000 من ح / حسابات جارية دائنة ( نادر )

2000000 إلى ح / محصلة التسديد

تخفيض قيمة السندات المستحقة على نادر من حسابه الجاري

2000000 من ح / محصلة التسديد

إلى المذكورين :

1995000 ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان السندات التجارية )

5000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة تحصيل سندات )

إقفال عملية الحسم بالقرض بضمان السندات



ملاحظة : وبهذه الحالة يكون التاجر عامر قد حسم من مبلغ التحصيل الذي تم نتيجة حسم السندات عمولة تحصيل السندات مباشرة .

$$7500000 - 1995000 = 5505000 \text{ ل.س رصيد القرض المستحق}$$

5505000 من ح / الصندوق

5505000 إلى ح / قروض وسلف و ح / جاري مدين بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان السندات التجارية )

سداد رصيد حساب القرض نقدا

ومثل هذا القيد نقفل ما قيمة السندات المحصلة من السندات المودعة برسم التأمين

2000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

2000000 ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إقفال القيد النظامي بالسندات المحصلة

قيد الإرجاع :

8000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

8000000 ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

ح- القروض والسلف بضمان البضائع :

تمنح القروض والسلف بضمان البضائع حيث يضعها المقترض برسم التأمين لدى المصرف بحدود لا تتجاوز 75% من قيمة البضائع .

تخزن البضائع في مستودعات المصرف أو المستودعات العامة للدولة مقابل أجور تخزين وتأمين أو عند شخص ثالث يثق المصرف به .

القيود المحاسبية :

1- إثبات استلام البضائع المودعة تأميناً لدى المصرف في الحسابات النظامية

من ح / بضائع مودعة برسم التأمين

إلى ح / مقابل بضائع مودعة برسم التأمين

تسجيل قيمة البضاعة المودعة تأميناً للقرض

2- منح القرض أو السلفة بنسبة لا تزيد عن 75% من قيمة البضائع .  
من ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني  
( قروض وسلف بضمان بضائع )

إلى المذكورين :  
ح / الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة  
ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قروض وسلف )  
إثبات منح القرض أو السلفة

3- حالة دفع المصرف نفقات تخزين وتأمين على البضائع المرهونة  
من مذكورين :

ح / نفقات التخزين  
ح / نفقات التأمين

إلى ح / الصندوق

سداد النفقات على البضاعة المرهونة

- تحميل هذه النفقات على حساب القروض والسلف

من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني  
( قروض وسلف بضمان البضائع )

إلى المذكورين :  
ح / نفقات التخزين  
ح / نفقات التأمين

تحميل النفقات لحساب القروض والسلف

4- تسديد القرض أو السلفة :

من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة.

إلى ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني  
( قروض وسلف وحساب جاري مدين بضمان بضائع )

تسديد القرض

قيد الأفعال :

من ح / مقابل بضائع مودعة برسم التأمين

إلى ح / بضائع مودعة برسم التأمين

إفقال الحساب النظامي للبضائع المودعة

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمقترض أن يطلب تسديد جزء من قيمة القرض قبل الاستحقاق واستعادة قسم من البضائع المودعة برسم التأمين بما يتناسب مع المبلغ المسدد .

د - القروض والسلف بضمانة هوية عقارية :

يمكن أن يمنح المصرف القروض والسلف لقاء تقديم رهن عقاري كضمان للحصول على القرض وتسديده من قبل المقترض .

وبهذه الحالة لا يستلم المصرف العقار كما يحصل بالسندات والأوراق المالية أو البضائع وإنما يكتفي بوضع إشارة رهن على صحيفة العقار في السجل العقاري بحيث لا يستطيع مالك العقار التصرف بالعقار إلا بموافقة المصرف .

القيود اليومية المحاسبية :

1- إثبات وضع إشارة الرهن على العقارات

من ح / رهون عقارية

إلى ح / مقابل رهون عقارية

إثبات وضع إشارة رهن

2- منح القرض أو السلفة

من ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان رهون عقارية )

إلى المذكورين :

ح / الصندوق والحسابات الجارية الدائنة

ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قروض وسلف )

منح القرض بنسبة لا تتجاوز 75 % بضمانة عقارية

3- تسديد القرض

من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة

إلى ح / القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان عقاري )

تسديد قيمة القرض

من ح / مقابل رهون عقارية

إلى ح / رهون عقارية

إقفال الحسابات النظامية

## القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمان

تصنف القروض والسلف بالمصارف التجارية تحت رقم الحساب / 20 / وتمنح هذه التسهيلات على شكل قروض وسلف , تدفع للمقترض إما دفعة واحدة بعد حسم الفوائد أو على دفعات وتحسم الفوائد عند كل دفعة أو بعد ثلاثة أشهر أي بنهاية الأشهر الثلاثة من تاريخ القرض , وتمنح هذه التسهيلات بعد دراسة وافية لأوضاع الزبون مقابل تقديم كفالات شخصية بالتكافل والتضامن من قبل شخص يقبله المصرف ويتمتع بالملاءة الكافية ويوقع كل من المقترض والكفيل على عقد منح القرض .

أما في حال منح القرض بدون ضمان شخصي فيوقع العقد من قبل المقترض فقط .

القيود المحاسبية :

### 1- إثبات الضمان الشخصي في الحساب النظامي :

من ح / كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات الإقراض والتسليف  
إلى ح / مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات الإقراض والتسليف  
الكفالات المصرفية المقدمة ضمانا للقروض والسلف

### 2- منح القرض أو السلفة :

من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات  
( قروض وسلف بضمان شخصي )

إلى المذكورين :

ح / الصندوق أو حساب جاري دائن  
ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قرض )

منح القرض واحتساب الفوائد

### 3- تسديد القرض أو السلفة :

من ح / الصندوق أو حساب الجاري الدائن

إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان  
شخصي أو بدون ضمان  
( قروض وسلف بضمان شخصي )

تسديد القرض

### 4- إقفال الحساب النظامي :

من ح / مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات الإقراض والتسليف  
إلى ح / كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات الإقراض والتسليف  
إقفال الحساب النظامي

**مثال عملي :**

- تقدم التاجر علاء إلى المصرف التجاري السوري بطلب قرض بمبلغ 10000000 ل.س لمدة أربعة أشهر وطلب المصرف من التاجر علاء تقديم ضمانات وقدم التاجر ملاءته المالية من عقارات وأسناد تجارية تعادل 25000000 ل.س كما قدم كشوفاً مصرفية تعزز من مكانته التجارية في السوق .
- وافق المصرف على منح التاجر علاء القرض المطلوب وأودع المصرف صافي القرض بحساب التاجر الجاري لدى المصرف .
- بعد مرور أربعة أشهر أستحق القرض وطالب المصرف الزبون علاء وسدد الزبون على النحو التالي :
- 4000000 ل.س نقداً وطلب من المصرف سحب مثله من الحساب الجاري لديه
- 2000000 ل.س شيكا مسحوباً على المصرف من الزبون أحمد بنفس المصرف

المطلوب : إجراء القيود المحاسبية اللازمة

**الحل :**

القيود المطلوبة :

25000000 من ح / كفالات مقدمة للمصرف ضمانات لعمليات الإقراض والتسليف

25000000 إلى ح / مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضمانات لعمليات الإقراض والتسليف

إجمالي الكفالة المصرفية المقدمة ضمانات للقرض

10000000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات

( قروض وسلف بضمانات شخصية )

إلى المذكورين :

9,733,333 ح / جاري دائن علاء

266,667 ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قروض وسلف )

منح القرض واحتساب الفوائد

من مذكورين :

4000000 ح / الصندوق

4000000 ح / جاري دائن علاء

2000000 ح / جاري دائن أحمد

10000000 إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان

شخصي أو بدون ضمان

( قروض وسلف بضمان شخصي )

25000000 من ح / مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات الإقراض والتسليف

25000000 إلى ح / كفالات مقدمة للمصرف ضمانا لعمليات

الإقراض والتسليف

إقفال الحساب النظامي

وفي حال تعثر التاجر عن سداد القرض يقوم المصرف بوضع إشارة رهن من الدرجة الأولى على صحيفة العقار المقدم على شكل كفالة عن طرق القضاء وتمت عملية التسوية وجدولة القرض بشكل عام وبطريقة جديدة ويتجول القرض من قرض كفالات إلى قرض رهون عقارية ويقوم باحتساب القرض بشكل جديد .

### العمليات التي تتم في المعالجة المحاسبية :

عند تعثر التاجر يقوم المصرف بإرسال انذار عن طريق كاتب العدل ووضع إشارة رهن على العقار من الدرجة الأولى ويسجل المصرف جميع المصاريف التي ينفقها وعملها على حساب التاجر بحساب الجاري حتى يصبح الحساب الجاري مدين :

1- يعتبر القرض بكامله مستحق ويسجل على التاجر بحسابه الجاري ويعتبر الحساب مكشوفاً  
لحين السداد :

من ح / جاري دائن

إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان شخصي أو بدون ضمانات

ح / قروض وسلف بضمان شخصي

يحمل كامل القرض على الحساب الجاري

## 2- إقفال قيد الضمانات الشخصية :

من ح/ مقابل كفالات و ضمانات مقدم للمصرف ضماناً لعمليات الإقراض والتسليف  
إلى ح/ كفالات و ضمانات مقدمة للمصرف ضماناً لعمليات الإقراض والتسليف  
إعادة الضمانات

## 3- من ح/ مصاريف قضائية

إلى ح/ الصندوق

من ح/ جاري دائن

إلى ح/ مصاريف قضائية

4- تم الاتفاق مع التاجر على وضع إشارة رهن على العقار لصالح المصرف وكضماناً  
للقرض وجدولته على فترة زمنية يحتسب بعدها القرض ويطبق عليه نظام الجدولة لمدة  
زمنية .

من ح/ رهون عقارية

إلى ح/ مقابل رهون عقارية

من ح/ قروض و سلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح/ قروض و سلف بضمان رهون عقارية

إلى مذكورين

ح/ جاري دائن

ح/ إيرادات الاستثمار

فوائد قرض

عند استحقاق القسط الأول :

من ح/ الصندوق / ح/ جاري دائن

إلى ح/ قروض و سلف وحسابات جارية مدينة بضمان عينياً

ح/ قروض و سلف بضمان رهون عقارية

وهكذا حتى يتم تصفية القرض

## الفصل التاسع

### الإ اعتمادات المستندية

#### أولاً: تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من بنك ( يسمى المصدر ) بناء على طلب المشتري ( مقدم الطلب أو الأمر ) لصالح البائع ( المستفيد ). ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد. وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقداً أو بقبول كمبيالة.

#### ثانياً: أهمية الاعتماد المستندي

ويستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل في عصرنا الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخليين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعاً من مصدريين ومستوردين.

- بالنسبة للمصدر، يكون لديه الضمان - بواسطة الاعتماد المستندي - بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التي يكون قد تعاقد على تصديرها وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد.
- وبالنسبة للمستورد، فإنه يضمن كذلك أن البنك الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم وثائق شحن البضاعة بشكل مستكمل للشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح لديه.

#### ثالثاً: أطراف الاعتماد المستندي

يشترك في الاعتماد المستندي أربعة أطراف هي:

1. المشتري: هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.
2. البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب. وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله



إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

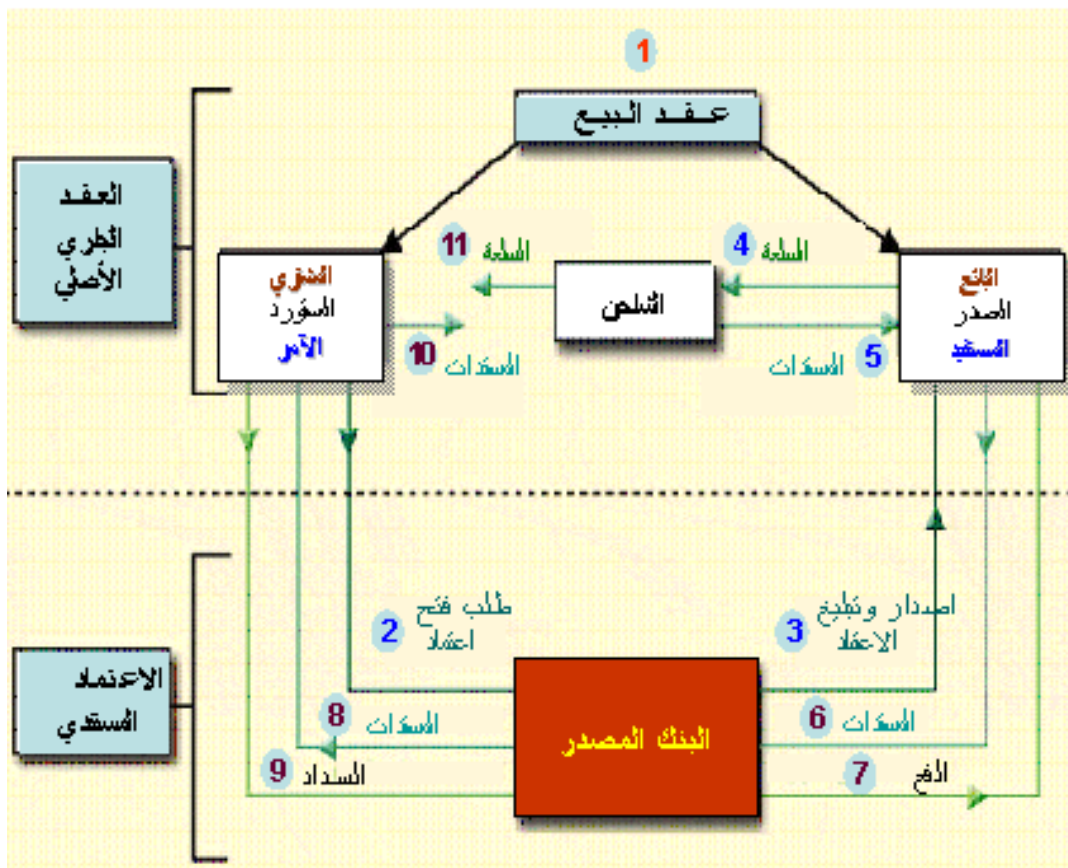
3. المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة ما إذا كان تبيغ بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

4. البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

### رابعاً: خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي من بنك واحد

#### 1. مرحلة العقد التجاري الأصلي:

إن التزام المشتري بفتح الاعتماد المستندي ينشأ نتيجة إبرامه لعقد تجاري معين مع المستفيد، والغالب أن يكون ذلك العقد عقد بيع، وفيه يشترط البائع على المشتري دفع الثمن عن طريق اعتماد مستندي. وقد يكون ذلك العقد عقد إجارة أو وكالة بأجرة أو غيرها من العقود.



والأصل أن يتفق البائع والمشتري في العقد التجاري المبرم بينهما على كيفية تسوية الثمن، حيث يتفقان على الكيفية التي يقدم بها البنك التزامه للمستفيد من الاعتماد، فقد يكون بالدفع نقدا عند ورود المستندات، وقد تكون بقبول كمبيالة. كما يتفقان على المدة التي يبقى فيها البنك ملتزما أمام المستفيد، والمكان الواجب فيه تقديم المستندات، والذي يتم فيه وفاء البنك بالتزامه، وغيره من التفاصيل التي تهمهم.

## 2. مرحلة عقد فتح الاعتماد:

بعد إبرام المشتري لعقد البيع وتعهده فيه بفتح الاعتماد، فإنه يتوجه إلى البنك طالبا منه أن يفتح اعتمادا لصالح البائع بالشروط التي اتفق هو عليها مع هذا البائع، والتي يذكرها المشتري في طلبه الموجه إلى البنك كي يقبل البائع تنفيذ التزاماته الناشئة من عقد البيع. ويسمى هذا المشتري: الأمر أو طالب فتح الاعتماد. وعندما يقبل البنك طلب الأمر ويفتح الاعتماد فإنه ينفذ التزاما عليه هو نشأ أما الأمر من عقد الاعتماد المبرم بينها، ولا علاقة للبنك بعقد البيع الذي لا صلة له به قانونا.

## 3. مرحلة تبليغ الاعتماد:

يقوم بنك المشتري ( الأمر ) بإصدار الاعتماد، ويرسل خطاب الاعتماد المستندي إلى المستفيد مباشرة متضمنا الإخطار بحقوق والتزامات كل من البنك المصدر للاعتماد والمستفيد من الاعتماد.

## 4. مرحلة تنفيذ الاعتماد:

يقوم المستفيد بشحن السلعة، وتقديم المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد إلى البنك الذي يتولى فحصها وقبولها إن كانت مطابقة، ويدفع البنك حينئذ المبلغ الوارد في الخطاب أو يقبل الكمبيالة أو يخصمها بحسب المنصوص عليه في الخطاب.

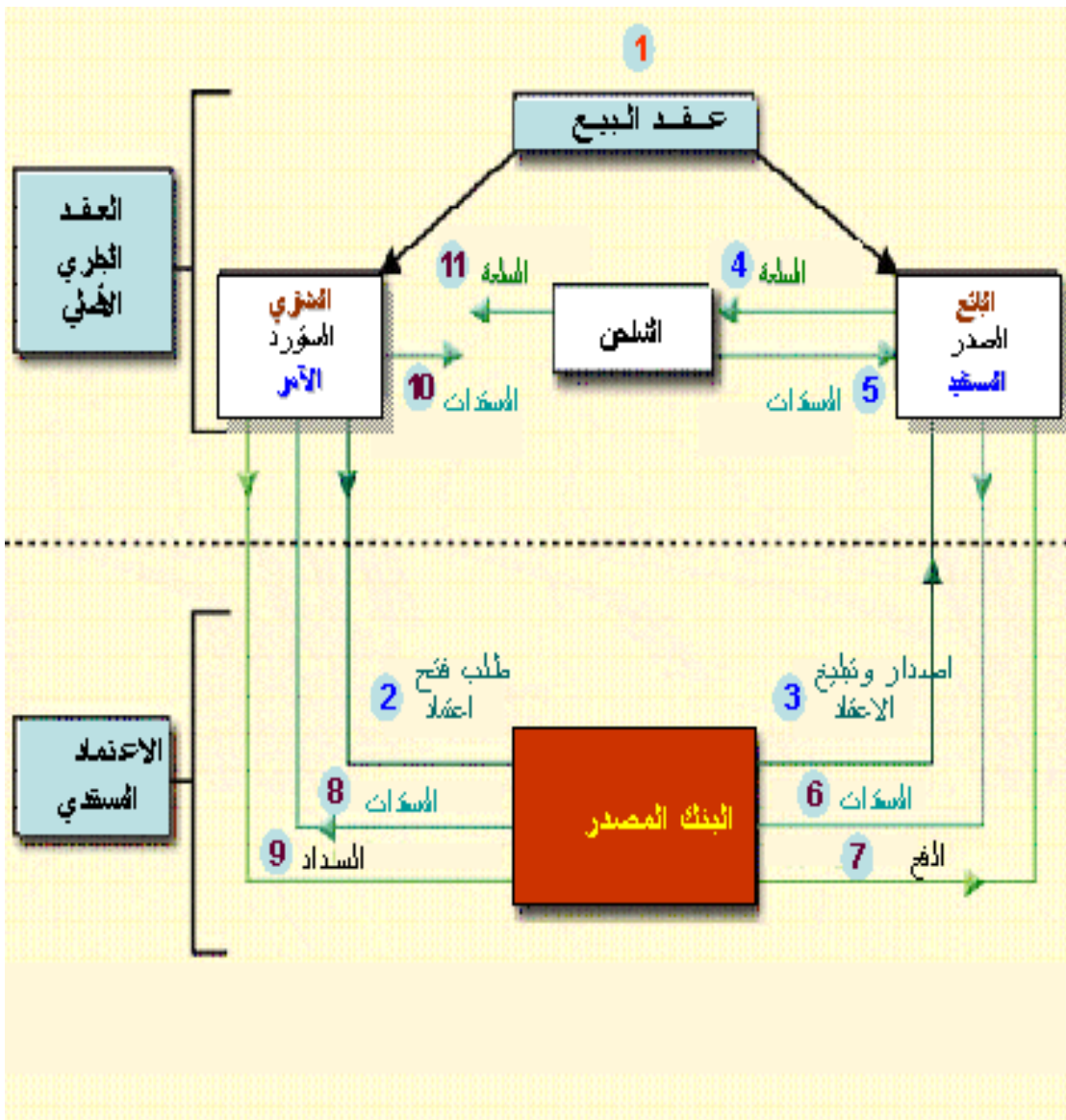
وبعد ذلك ينقل البنك هذه المستندات إلى المشتري الذي يرد إليه ما دفعه بالإضافة إلى المصاريف إذا لم يكن قد عجل له هذه المبالغ. ويستطيع المشتري عن طريق هذه المستندات تسلم السلعة.

## خامسا: خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي من بنكين

لا يقوم بنك الأمر في الغالب بتبليغ الاعتماد مباشرة بنفسه للمستفيد، ولكنه يستعين ببنك آخر أو فرع تابع له في بلد البائع لإبلاغ المستفيد به، ويسمى هذا البنك الثاني البنك المرسل أو مبلغ الاعتماد. ففي هذه الحالة تتم عملية الاعتماد المستندي من خلال تداخل بنكين اثنين وليس بنكا واحدا.

ويقوم هذا البنك المرسل بتبليغ الاعتماد على النحو التالي:

- إما أن يقوم بدور الوسيط بين البنك فاتح الاعتماد والبائع دون أي التزام عليه. وقد يقوم بدفع قيمة المستندات إلى البائع عند تقديمها له ضمن شروط الاعتماد.
  - أو يقوم بتبليغ الاعتماد إلى المستفيد ويضيف عليه تعزيره. وحينئذ يكفل دفع القيمة للبائع بشرط أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.
- وعلى هذا الأساس تكون الخطوات العملية لاجراء عملية الاعتماد المستندي على النحو التالي:



## الخطوات العملية للاعتماد المستندي المنفذ من بنكين

رقم الخطوة	المهمة
(1)	يتعاقد البائع مع المشتري، ويتعهد المشتري دفع الثمن بواسطة اعتماد مستندي.
(2)	يطلب المشتري من بنكه أن يفتح اعتمادا مستنديا لصالح البائع مبينا الشروط التي اتفق هو عليها مع هذا البائع.
(3)	يدرس البنك طلب العميل، وبعد الموافقة وتحديد شروط التعامل، يقوم بإصدار الاعتماد وارساله للبنك المراسل في بلد البائع.
(4)	يقوم البنك المراسل بتبليغ الاعتماد للبائع المستفيد، مضيفا تعزيزه على ذلك عند الاقتضاء.
(5) و (6)	يسلم البائع السلعة إلى ربان السفينة، الذي يسلمه ووثائق الشحن
(7) و (8)	يسلم البائع المستندات ووثائق الشحن إلى البنك المراسل الذي يدفع له ثمن سلعته بعد التحقق من تطابق المستندات مع شروط الاعتماد.
(9)	يرسل البنك المراسل المستندات إلى البنك المصدر الذي فتح فيه الاعتماد من طرف المشتري.
(10) و (11)	يسلم البنك المصدر في بلد المشتري المستندات إلى طالب فتح الاعتماد مقابل السداد حسب الاتفاق بينها.
(12) و (13)	يسلم المشتري المستندات إلى وكيل شركة الملاحة في ميناء الوصول الذي يسلمه السلعة.
(14)	يقوم كل من البنك المصدر والبنك المراسل بترتيبات التغطية بينهما بحيث يتم تصفية العلاقات بشكل نهائي.

**سادسا: أنواع الاعتمادات المستندية****1. تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المصدر:**

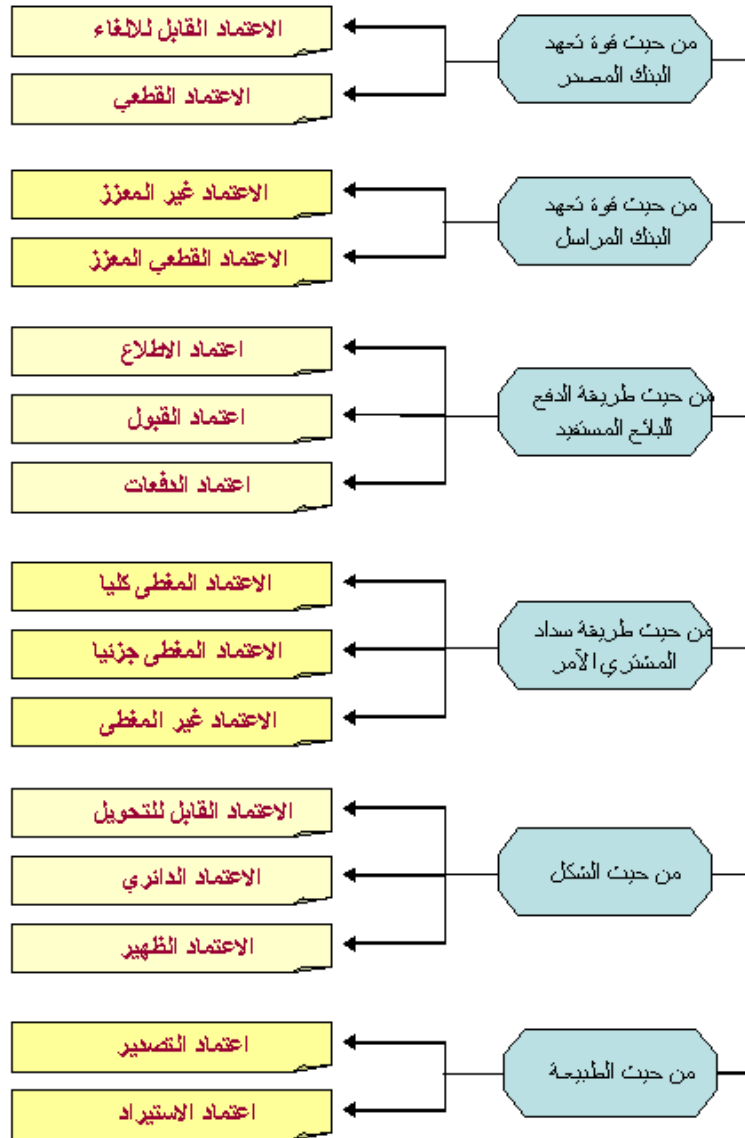
تتخذ الاعتمادات المستندية صورا مختلفة، يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد (أي مدى التزام البنوك بها) إلى نوعين هما الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد القطعي (غير القابل للإلغاء).

**-الاعتماد القابل للإلغاء:**

الاعتماد القابل للإلغاء أو النقص هو الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر له في أي لحظة دون اشعار مسبق للمستفيد. وهذا النوع نادر الاستعمال حيث لم يجد قبولا في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه لهم من أضرار ومخاطرة، ذلك أن الاعتماد القابل للإلغاء يمنح ميزات كبيرة للمستورد فيمكنه من الانسحاب من التزامه، أو تغيير الشروط أو إدخال شروط جديدة في أي وقت شاء دون الحاجة إلى اعلام المستفيد، غير أن التعديل أو النقص لا يصبح نافذا إلا بعد أن يتلقى المراسل الاشعار الذي يوجهه إليه البنك فاتح الاعتماد لهذا الغرض، بمعنى أن البنك فاتح الاعتماد يكون مرتبطا تجاه المستفيد بدفع قيمة المستندات في حال أن هذا الدفع قد تم من قبل البنك المراسل قبل استلام علم التعديل أو الإلغاء.

**-الاعتماد القطعي:**

الاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما موافقة المستفيد، فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزما بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد. وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضمانا أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد.



### أنواع الاعتمادات المستندية

#### 2. تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المراسل:

يمكن تقسيم الاعتماد القطعي إلى قسمين اعتماد معزز واعتماد غير معزز.

#### - الاعتماد المستندي غير المعزز:

بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز، يقع الالتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد، ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا الزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد.

**-الاعتماد القطعي المعزز:**

في الاعتماد القطعي المعزز، يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل في بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات.

وبطبيعة الحال لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيز الاعتماد من البنك المراسل إلا عندما يكون ذلك جزءاً من شروط المصدر على التاجر المستورد، فقد لا توجد حاجة لذلك إذا كان البنك فاتح الاعتماد هو أحد البنوك العالمية المشهورة لعظم ثقة الناس بها. كما أن البنوك المراسلة لا تقوم بتعزيز الاعتمادات إلا إذا توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الاعتماد، ويكون ذلك نظير عمولة متفق عليها.

**3. تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:**

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد ( تنفيذ الاعتماد ) إلى اعتماد اطلاق، واعتماد قبول أو لأجل، واعتماد الدفعات المقدمة.

**-اعتماد الاطلاع:**

في اعتماد الاطلاع، يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاع عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد، ويكون الدفع من أموال البنك في حالة اعتماد المرابحة، أما في حالة اعتماد الوكالة فإن البنك يقوم بإبلاغ عميله طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات ويطلب منه توقيعها وتسلمها ودفع قيمتها كاملة مع العمولات المضافة ( أو ما بقي من قيمتها على افتراض أنه سلم دفعة مقدمة عند فتح الاعتماد ) أو يقيد ذلك فوراً على حسابه. وهذا النوع هو أكثر الاعتمادات شيوعاً.

**-اعتماد القبول :**

في اعتماد القبول، ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم. والمسحوبات المشار إليها أما أن تكون على المشتري فاتح الاعتماد، وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها. وأما أن تكون مسحوبة على البنك فاتح الاعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها بما يفيد التزامه بالسداد في الأجل

المحدد لدفعها. أو يسحبها على المشتري ويطلب توقيع البنك الفاتح بقبولها أو التصديق عليها. ويختلف اعتماد الدفع الآجل عن اعتماد القبول في أن المستفيد لا يقدم كمبيالة مع المستندات.

#### -اعتماد الدفعات:-

اعتمادات الدفعات المقدمة أو الاعتمادات ذات الشرط الأحمر هي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدما بمجرد اخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات. وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد، وسميت هذه الاعتمادات بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه. ويقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه إلى جانب تعهد منه بردها إذا لم تشحن البضاعة أو يستعمل الاعتماد خلال فترة صلاحيته، ويلتزم البنك المصدر بتعويض البنك المراسل عند أول طلب منه. فإذا لم ينفذ الاعتماد وعجز المستفيد عن رد الدفعة المقدمة فإن الأمر مسؤول عن التعويض للبنك المصدر. وقد يتم تسليم الدفعة المقدمة مقابل خطاب ضمان بقيمة وعملة الدفعة المقدمة. ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع والآلات والمعدات وإنشاء المباني، أو التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم إلا مستوردها وحده، أو كونها تحتاج لمبالغ كبيرة من أجل تصنيعها.

#### 4. تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري الأمر بفتح الاعتماد:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها، فقد تكون ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، أو ممولة تمويلًا كاملاً أو جزئياً من طرف البنك فاتح الاعتماد.

#### -الاعتماد المغطى كلياً:-

الاعتماد المغطى كلياً هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك، ليقوم البنك بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه. فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي لأن العميل الأمر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتحه وتنفيذه، أو يكون في بعض الحالات قد دفع جزءاً من المبلغ عند فتح الاعتماد ويسدد الباقي عند ورود المستندات، فهذه الحالة تأخذ حكم التغطية الكاملة.



ولكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كليا مسؤولا أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توافرت أو إذا تأخر فيها، كما يسأل عن أي خطأ مهني يرتكبه البنك المراسل في مهمته.

### -الاعتماد المغطى جزئيا:

الاعتماد المغطى جزئيا هو الذي يقوم فيه العميل الأمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، وهناك حالات مختلفة لهذه التغطية الجزئية مثل أن يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات، أو الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات، أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة.

ويساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد. وتقوم البنوك التقليدية باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة، وهي فوائد ربوية محرمة تتجنبها البنوك الإسلامية باستخدام بديل آخر يسمى اعتماد المشاركة.

### -الاعتماد غير المغطى:

الاعتماد غير المغطى هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلا كاملا للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات، ثم تتابع البنوك التقليدية عملائها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ غير المسدد. وتختلف البنوك الإسلامية في كيفية تمويل عملائها بهذا النوع من الاعتمادات حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المرابحة.

## 5. تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل:

يمكن أيضا تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة والشكل إلى ثلاثة أنواع: الاعتماد القابل للتحويل، و الاعتماد الدائري أو المتجدد، و الاعتماد الظهيري .

### -الاعتماد القابل للتحويل:

الاعتماد القابل للتحويل هو اعتماد غير قابل للنقض ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كليا أو جزئيا تحت تصرف مستفيد آخر، ويستخدم هذا النوع غالبا إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، فيقوم بتحويل الاعتماد بدوره إلى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة معينة أو الاستفادة من فروق الأسعار. وتتم عملية التحويل بإصدار اعتماد جديد أو أكثر لصالح المستفيد الأول أو

المستفيدين التاليين، ولا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الأصلي نفسه أو تسليمه للمستفيد الثاني. ويشترط لإمكان التحويل موافقة الأمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد الأول.

#### -الاعتماد الدائري أو المتجدد:

الاعتماد الدائري أو المتجدد هو الذي يفتح بقيمة محددة ولمدة محددة غير أن قيمته تتجدد تلقائيا إذا ما تم تنفيذه أو استعماله، بحيث يمكن للمستفيد تكرار تقديم مستندات لعملية جديدة في حدود قيمة الاعتماد، وخلال فترة صلاحيته، وبعدد المرات المحددة في الاعتماد. وقد يكون تجدد الاعتماد على أساس المدة أو على أساس المبلغ. أم تجدده على أساس المبلغ فمعناه أن تتجدد قيمة الاعتماد حال استخدامه بحيث يكون للمستفيد أن يحصل على مبلغ جديد كلما قدم مستندات بضاعة جديدة خلال مدة سريان الاعتماد. أما تجدده على أساس المدة فمعناه أن يفتح هذا الاعتماد بمبلغ محدد، ويتجدد مبلغه تلقائيا لعدة فترات بنفس الشروط، فإذا تم استعماله خلال الفترة الأولى تجددت قيمته بالكامل ليصبح ساري المفعول خلال الفترة التالية وهكذا. وهذا النوع قليل الاستخدام ولا يفتح في العادة إلا لعملاء ممتازين يتق البنك في سمعتهم، ويستعمل خصوصا لتمويل بضائع متعاقد عليها دوريا.

#### -الاعتماد الظهيري:

الاعتماد الظهيري ( أو الاعتماد مقابل لاعتماد آخر ) يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطا وليس منتجا للبضاعة كأن يكون مثلا وكيفا للمنتج، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول المبلغ له. ويستخدم هذا الأسلوب خصوصا إذا رفض المستورد فتح اعتماد قابل للتحويل أو في حالة طلب المنتج شروطا لا تتوفر في الاعتماد الأول، وعادة ما تكون شروط الاعتماد الثاني مشابهة للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة وتاريخ الشحن وتقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل وأقرب ليتيسر للمستفيد الأول اتمام العملية وتحقيق الربح من الفرق بينهما.

#### 6. تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية باعتبار طبيعة الاعتماد إلى اعتماد تصدير واعتماد استيراد.

-اعتماد التصدير : هو الاعتماد الذي يفتحه المشتري الأجنبي لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه من سلع محلية.

-اعتماد الاستيراد : هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية .

### سابعا : تطبيقات البنوك الاسلامية للاعتماد المستندي

تعتبر الاعتمادات المستندية من الأهمية بمكان لأنها أساس التجارة الخارجية، وسبيل تسهيلها . والبنوك الاسلامية تتعامل مع الاعتمادات المستندية بعد أن خلصتها من الفوائد المحرمة التي تمارسها البنوك التقليدية، وهي على هذا الأساس تقدم ثلاثة أنواع من الاعتمادات هي : اعتماد الوكالة، واعتماد المرابحة، واعتماد المشاركة .

#### 1. اعتماد الوكالة:

تطبق البنوك الاسلامية اعتماد الوكالة في حالة قيام العميل الأمر بفتح الاعتماد بتقديم تغطية كاملة للاعتماد أي أن المعاملة لا تتضمن تقديم تمويل من قبل البنك . فما يؤديه البنك من خدمات في هذا الموضوع انما يكون بتفويض من قبل العميل، وهو يقوم بها كوكيل عنه . لذلك فإن البنك بالنسبة لفتاح الاعتماد هو كالكوكل بالنسبة لموكله فيما يقوم به ويرجع عنه، وإن كانت هذه الوكالة نظرا لتعلقها بحق الغير ( وهو المستفيد ) تصبح غير قابلة للنقض إلا بموافقة المستفيد من الاعتماد، وهو ما لا يتعارض من الأسس والقواعد الشرعية حيث تذكر كتب الفقه أنه لا يصح عزل الوكيل إذا تعلق بالوكالة حق الغير، ويعلل الكاساني ذلك بأن العزل في هذه الحالة فيه إبطال حق الغير " من غير رضاه ولا سبيل إليه " .

وهنا يجمع البنك بين صفتي الوكيل والكفيل، ولا يحق له أخذ أجر مقابل الكفالة ذاتها لأن الاجماع منعقد على عدم جواز الأجر على الضمان، ولكن يطيب له أخذ الأجر مقابل الخدمات التي يقدمها بما في ذلك التكلفة التي يتحملها عند اصدار خطاب الاعتماد وما يسبق ذلك من جهد مبذول لدراسة وتقييم أوضاع العميل المالية للتثبت من ملاءته وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

وعليه يجوز للبنك أخذ الأجر في اعتماد الوكالة سواء كان محددًا بمبلغ مقطوع أو بنسبة من مبلغ الاعتماد، أما التزامه تجاه المستفيد فهو من قبيل الضمان لكنه يحصل تبعًا ولا يخصص له مقابل بصورة مستقلة مباشرة.

والخطوات العملية لتنفيذ اعتماد الوكالة من قبل البنوك الاسلامية لا يختلف عن الخطوات المعتادة المطبقة بشكل عام والتي تم الاشارة إليه سابقا .

## 2. اعتماد المرابحة:

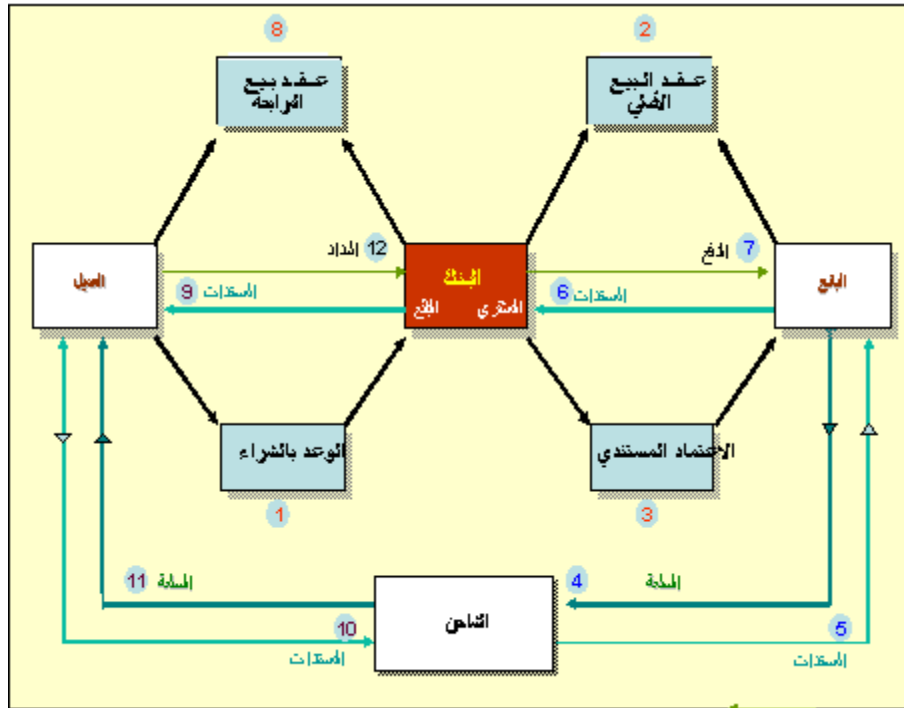
كثيرا ما تطبق البنوك الاسلامية اعتماد المرابحة في حالة طلب العميل فتح الاعتماد المستندي دون قدرته على تغطية المبلغ كليا، فيحتاج حينئذ الحصول على تمويل كامل من البنك لشراء ما يحتاجه من السلع والأصول المتوافرة في السوق الخارجي . ويستند اعتماد المرابحة على عقد المرابحة للواعد بالشراء المعروف بالمرابحة المصرفية .

ويشترط في اعتماد المرابحة عدة ضوابط يجب مراعاتها لكي تكون المعاملة مشروعة، منها:

- يجب أن يطلب العميل التمويل من البنك بأسلوب اعتماد المرابحة قبل فتح الاعتماد باسمه، وقبل أن يبرم عقد البيع الأصلي مع البائع المصدر.
- يصدر العميل وعدا بالشراء للبنك في بداية التعامل، يقوم البنك على أساسه بالاتصال بالبائع لاجراء عملية استيراد السلعة وتملكها.
- يجب أن يكون التعاقد لشراء السلعة من البائع مع البنك نفسه، كما يشترط أن يتم فتح الاعتماد باسم البنك لأنه هو المشتري من البائع وليس العميل .
- يجب أن تم ابرام عقد بيع المرابحة بين البنك والعميل الواعد بالشراء بعد وصول السلعة وتسلم المستندات من قبل البنك .
- يجوز قيام البنك بتظهير مستندات الشحن للعميل المشتري بالمرابحة لكي يتمكن من تسلم السلعة .
- لا يجوز للبنك أن يطالب العميل الواعد بالشراء بدفع عمولة عن فتح الاعتماد في حالة اعتماد المرابحة القائم على الأمانة، لأن البنك يفتح الاعتماد لصالحه بصفته المشتري للسلعة . ولكن يمكن للبنك إضافة التكاليف الفعلية المتعلقة بفتح الاعتماد إلى جملة المصروفات، كما يمكنه تحميل المشتري عمولة فتح الاعتماد من خلال ادراجها في التكلفة إذا تم فتح الاعتماد لدى بنك آخر .

أما الخطوات العملية لتنفيذ اعتماد المرابحة فهي تكون على النحو التالي :  
الخطوات العملية لتنفيذ اعتماد المرابحة

المهمة	رقم الخطوة
ييدي العميل رغبته في استيراد سلعة من الخارج محددًا أوصافها ومبينًا ما لديه من عروض حولها، ويتقدم بوعده لشرائها من البنك بالمرابحة بعد أن يملكها البنك .	(1)
يدرس البنك طلب العميل، وبعد الموافقة وتحديد شروط التعامل، يقوم بشراء السلعة من البائع ويتفق معه على شروط الاعتماد .	(2)
يصدر البنك اعتماد مستندي لصالح البائع ويبلغه به مباشرة أو عن طريق بنك مراسل حسب ما يتم الاتفاق عليه .	(3)
يسلم البائع السلعة إلى ربان السفينة، الذي يسلمه وثائق الشحن .	(4) و (5)
يسلم البائع المستندات ووثائق الشحن إلى البنك الذي يدفع له ثمن سلعته بعد التحقق من تطابق المستندات مع شروط الاعتماد.	(6) و (7)
يرم البنك عقد بيع المرابحة مع العميل الواعد بالشراء طبقًا لما اتفق عليه في وثيقة الوعد . ويظهر للعميل المشتري مستندات الشحن .	(8) و (9)
يسلم المشتري المستندات إلى وكيل شركة الملاحة في ميناء الوصول الذي يسلمه السلعة	(10) و (11)
يقوم المشتري بسداد ثمن السلعة التي اشتراها بالمرابحة في الآجال المتفق عليها .	(12)



الخطوات العملية لاعتماد المراجعة

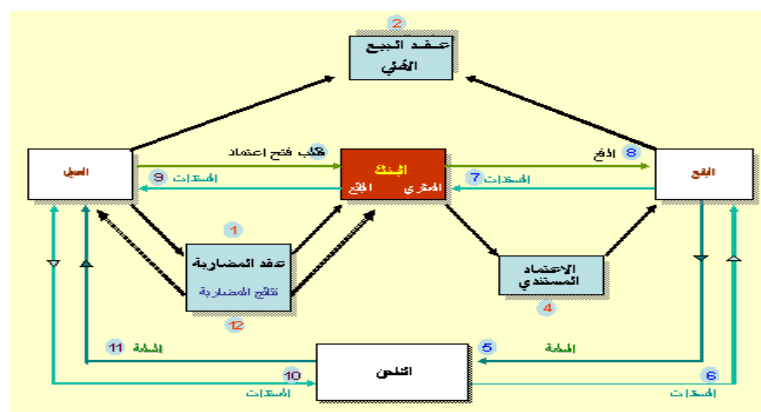
### 3. اعتماد المضاربة:

بالرغم من قلة تطبيق البنوك الاسلامية لصيغة اعتماد المضاربة، فإنها تصلح بشكل خاص في تمويل العملاء الذين لديهم القدرة على العمل وتنفيذ الصفقات التجارية دون أن يكون لهم رأس المال أو الموارد الذاتية اللازمة، ومثال ذلك رغبة العملاء في استيراد سلع ومنتجات لهم القدرة على ترويجها محليا وتحقيق مكاسب مادية منها .

ففي هذه الحالة يمكن للبنك تشجيع هؤلاء التجار بتمويلهم عن طريق اعتماد المضاربة بحيث يقدم البنك كامل رأس المال اللازم لشراء السلع موضوع المضاربة، ويتولى العميل تسويقها وتحقيق الربح الذي يوزع بين الطرفين بنسب متفق عليها . وبهذا الأسلوب لا يحتاج العميل إلى تقديم أي غطاء نقدي للاعتماد المستندي المطلوب فتحه لاستيراد السلع كما في حالة اعتماد المرابحة .

ويشترط في اعتماد المضاربة عدة ضوابط يجب مراعاتها لكي تكون المعاملة مشروعة، منها:

- يجب أن يطلب العميل التمويل من البنك بأسلوب اعتماد المضاربة قبل أن يبرم عقد البيع الأصلي مع البائع المصدر.
- يجب أن يكون التعاقد لشراء السلعة من البائع مع العميل نفسه بصفته المضارب الذي يتمتع بكامل الصلاحيات في إدارة أموال المضاربة . ويتم فتح الاعتماد في هذه الحالة باسم العميل خلافا لاعتماد المرابحة الذي يشترط فيه فتح الاعتماد باسم البنك .
- يوزع الربح الناتج عن هذه الصفقة الممولة باعتماد المضاربة بحسب ما هو متفق عليه بين الطرفين بنسب متوية شائعة بينهما، أما الخسارة فيتحملها البنك بالكامل باعتباره رب المال الممول .



الخطوات العملية لاعتماد المضاربة

أما الخطوات العملية لتنفيذ اعتماد المضاربة فهي تكون على النحو التالي :

### الخطوات العملية لتنفيذ اعتماد المضاربة

المهمة	رقم الخطوة
يبدى العميل رغبته في تنفيذ عملية مضاربة مع البنك بحيث يقدم البنك رأس المال اللازم لتنفيذ شراء سلع معينة ويقوم العميل بصفته المضارب بتسويقها وتحقيق الربح منها . وبعد موافقة البنك وتحديد شروط التعامل يبرم الطرفان عقد المضاربة ويفتح البنك حسابا خاصا لعملية المضاربة تحت تصرف العميل المضارب .	(1)
يقوم المضارب باتمام الاجراءات اللازمة لشراء السلعة التي سيتم المتاجرة فيها، ويبرم عقد البيع مع البائع الأصلي في الخارج ويتفق معه على شروط الاعتماد المستندي .	(2)
يطلب العميل المضارب من البنك فتح اعتماد مستندي لصالح البائع الأصلي طبقا للشروط المتفق عليها .	(3)
يصدر البنك اعتماد مستندي لصالح البائع ويبلغه به مباشرة أو عن طريق بنك مراسل حسب ما يتم الاتفاق عليه .	(4)
يسلم البائع السلعة إلى ربان السفينة، الذي يسلمه وثائق الشحن .	(5) و (6)
يسلم البائع المستندات ووثائق الشحن إلى البنك الذي يدفع له ثمن سلعته بعد التحقق من تطابق المستندات مع شروط الاعتماد.	(7) و (8)
يظهر البنك للعميل المضارب مستندات الشحن لتمكينه من تسلم السلعة .	(9)
يسلم المضارب المستندات إلى وكيل شركة الملاحة في ميناء الوصول الذي يسلمه السلعة	11-10
يقوم المضارب بتسويق السلعة، ويصفي عملية المضاربة في نهاية المدة المحددة، ويتم توزيع ما تحقق من أرباح بين الطرفين حسب النسب المتفق عليها .	(12)



**4. اعتماد المشاركة:**

يختلف اعتماد المشاركة عن اعتماد المضاربة حسب نوعية التعامل المطلوب بين البنك وعميله، فإذا كان اعتماد المضاربة يحقق تمويل صفقات محددة للمحتاجين القادرين على العمل وتسويق المنتجات دون أن تكون لهم الموارد اللازمة، فإن اعتماد المشاركة يستهدف فئة أخرى من العملاء، وهم أولئك الذين يحتاجون إلى الأصول والمعدات لاستخدامها في نشاطهم ومشروعاتهم القائمة، ولكن ليست لهم الموارد الكافية لاستيرادها. ففي هذه الحالة يسهم العميل بجزء من قيمة الاعتماد ويسهم البنك بالباقي .

ويتم تنفيذ اعتماد المشاركة بمراعاة الضوابط التالية :

- يجب أن يطلب العميل التمويل من البنك بأسلوب اعتماد المشاركة قبل أن يبرم عقد البيع الأصلي مع البائع المصدر.
- يجوز أن يتم التعاقد لشراء السلعة من البائع وكذلك فتح الاعتماد باسم أي من الطرفين لأنه يحق للشريكين في عقود المشاركة المساهمة بالعمل بالإضافة إلى تقديمهما حصة من رأس المال خلافا لواقع المضاربة التي ينفرد فيها المضارب بالعمل .
- يتم تحديد موضوع المشاركة بين الطرفين، فقد يتفق على تأجير الأصل المشتري بالمشاركة إلى العميل، ويكون ربح المشاركة حينئذ عائد الاجارة الذي يوزع بين الطرفين بحسب نسبة مساهمتها في شراء الأصل . وقد يتفق الطرفان على أن يبيع البنك نصيبه لطرف ثالث أو لشريكه العميل مرابحة عاجلا أو آجلا، فيكون ربح المشاركة حينئذ ما زاد عن حصة البنك من ثمن البيع، ولكن يشترط في هذه الحالة ألا يكون البيع للشريك بوعده ملزم ولا مشروطا في عقد المشاركة حتى لا تتحول المعاملة إلى ضمان الشريك لشريكه الممنوع شرعا . أما الخسارة فتقسم بين الطرفين بحسب نسبة المساهمة من كل طرف .
- ولا تختلف الخطوات العملية لتنفيذ اعتماد المشاركة عن خطوات اعتماد المضاربة في مشاركة الطرفين في تقديم حصة من رأس المال وتحملها الخسارة بقدر مساهمة كل منهما.

**5. اعتمادات التصدير:**

بالإضافة إلى استخدام البنك اعتماد المضاربة المشاركة في تمويل عملائه الراغبين في استيراد سلع وأصول لاستخدامها في نشاطهم ومشروعاتهم القائمة من أجل تسويقها محليا وتحقيق الربح . فإن البنك يستخدم أيضا أسلوب اعتماد المضاربة والمشاركة في تمويل

عملائه في عمليات تصدير، وذلك في حالة تسلم البنك اشعار بفتح اعتماد مستندي لصالح عميله لتصدير نوع معين من السلع .

وينفذ اعتماد التصدير بالمضاربة أو المشاركة إذا كان العميل المستفيد من الاعتماد يحتاج إلى تمويله بجزء معين من تكلفة العملية أو بالقيمة كاملة نظرا لعدم توافر السيولة اللازمة لديه . وعند ذلك يقوم البنك بعد دراسة العملية بتوفير التمويل اللازم للمصدر والمشاركة معه في العملية .

وفي هذه الحالة يتم تنفيذ اعتماد التصدير طبقا للخطوات الأساسية التالية :

- يطلب البنك من العميل تقديم دراسة تقديرية للتكلفة المنتظرة لتنفيذ هذا الاعتماد مؤيدة كلما أمكن بالمستندات، ويضاف إلى هذه التكلفة عمولات ومصروفات البنك .
- يتم مناقشة البنك بدراسة التكاليف والايرادات المنتظرة حيث إن قيمة الاعتماد تمثل الايرادات المنتظرة، ومن ثم تقدير ربحية العملية والعائد المنتظر على الاستثمار .
- يتم مناقشة العميل في حجم التمويل الذي يطلبه من البنك وبرنامجه، ومن ثم نسبة هذا التمويل إلى التكلفة الكلية للعملية ( ومن ثم تحديد حصص الشريكين ) .
- يتم توزيع العائد المنتظر وفقا للآتي : نسبة مئوية للمصدر مقابل عمله وخبرته وإدارته يمكن أن تتراوح بين 30 إلى 40% أو أكثر حسب العملية .
- تحمل العمولات والمصروفات البنكية على العمليات وتخضم على حساب التمويل لدى البنك قبل الوصول إلى صافي الربح .
- يراعي البنك أخذ الضمانات المناسبة على العميل للالتزام بشروط المشاركة وشروط الاعتماد .
- مدة المشاركة تحتسب من تاريخ منح التمويل للمصدر إلى تاريخ الخصم على حساب المراسل أو الاضافة إلى الحساب طرفه أيهما أولا .
- بورود اشعار الاضافة إلى حساب البنك طرف البنك المراسل (أو بعد الخصم على حساب المراسل) بقيمة الاعتماد تتم تسوية العملية بين البنك والعميل المصدر . واحتساب نتائجه وذلك بتوزيع صافي الأرباح النهائية (الفرق بين قيمة الاعتماد والتكاليف التي صرفت عليه) وذلك وفقا لقواعد التوزيع المتفق عليها في شروط المشاركة .

### ثامنا: الضوابط الشرعية للتعامل بالاعتمادات المستندية

- يجوز للبنك أن يأخذ أجره على قيامه بالخدمات المطلوبة في اعتمادات الوكالة سواء أكانت مبلغا مقطوعا أم بنسبة من مبلغ الاعتماد.
- لا يجوز أن يتقاضى البنك عمولة عن فتح الاعتماد في اعتماد المرابحة لأنه يفتح الاعتماد لنفسه، ولكن عندما يجري البنك المرابحة مع العميل يحق له إضافة نفقات الاعتماد إلى تكلفة السلعة محل المرابحة.
- يجوز أن يتقاضى البنك عمولة عن فتح الاعتماد في اعتماد المضاربة والمشاركة، وتخصم من مصروفات المضاربة أو المشاركة باعتبارها أعمال خارجة عن العقد المبرم بين الطرفين.
- يجوز وضع جدول عمولات لفتح الاعتماد متفاوتة المقدار تبعا لتفاوت مبلغ الاعتماد إذا كانت عمليات الاعتماد تتضمن مهام تختلف تبعا لاختلاف قيمة الاعتماد.
- لا يجوز تقاضي عمولة لفتح الاعتماد على أساس مدة الاعتماد.
- يجوز تقاضي عمولة عن تمديد صلاحية الاعتماد، ولكنها لا تحسب على أساس المدة أسوة بما هو وارد على عمولة فتح الاعتماد، ويمكن تحصيلها بمبلغ محدد مقطوع عن كل تعديل.
- لا يجوز تقاضي عمولة بنسبة مئوية في حالة تعزيز الاعتماد الصادر عن بنك آخر، ويقتصر في هذه الحالة على تحديد مبلغ يغطي المصروفات الفعلية لعملية التعزيز لأن تعزيز الاعتماد هو ضمان محض.
- لا يجوز أخذ نسبة على المبلغ غير المغطى من قيمة الاعتماد لأنه مبلغ يؤخذ مقابل القرض الذي تقدمه هذه البنوك للعميل بتغطية ما تبقى من قيمة الاعتماد وهو ربا ممنوع، ويستعاض عن ذلك بإجراء اعتمادات مرابحة ومضاربة ومشاركة.
- لا يجوز للبنك إجراء تداول للمستندات مؤجلة الدفع أو لكميالات القبول أي شراؤها ( دفع قيمتها ) بأقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاق الدفع الوارد فيها لأنه من قبيل الصور الممنوعة في بيع الدين. كما لا يجوز للبنك أن يكون وسيطا في ذلك بين المستفيد والبنك المصدر أو البنك المعزز سواء بالدفع أو بالتبليغ.

**تمرين:**

في 2012/1/2 بلغت الأرصدة في حسابات الاسناد بالمصرف التجاري السوري فرع 1

حسابات جارية دائنة	5000000
حسابات ودائع لأجل	3000000
حسابات ودائع التوفير	2000000

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر كانون الثاني عام 2012.

- أودع الزبائن في حساباتهم الجارية مبلغ 1000000 منها 700000 نقدا والباقي حوله من الفرع 2
- سحب من حساب ودائع التوفير 600000 نقدا 200000 بأوامر دفع و300000 لحساب فرع 3.
- بلغت الفوائد المقدرة خلال شهر كانون الثاني الثاني 10000 ح / جاري و7000 وداائع لأجل و5000 وداائع توفير

أما العمليات في شهر شباط عام 2012 فكانت كما يلي :

- حول الزبائن من حساباتهم الجارية ما يلي 800000 لصالح وداائع لأجل 6شهور و 500000 وداائع التوفير
- بلغت الفوائد المقدرة لشهر شباط 8000 حسابات جارية و6000 وداائع لأجل و 4000 وداائع التوفير

عمليات شهر آذار 2012:

- سحب الزبائن من حساباتهم 250000 نقدا و150000 وداائع لأجل 3 أشهر و100000 وداائع التوفير
- قدرت الفوائد عن شهر آذار للحسابات الجارية 7000 و5000 لأجل و3000 لودائع التوفير.
- بلغت إجمالي عمليات شهر نيسان وأيار لعام 2012 من الحساب الجاري 1500000 مسحوبات نقدية و500000 وأوامر دفع و500000 تحويل إلى الفرع رقم 5
- بلغت الفوائد المقدرة عن شهر نيسان 12000 للجاري و8000 لودائع لأجل و5000 لودائع التوفير .
- إجمالي عمليات شهر حزيران لعام 2012 حيث أودع 3500000 بالحساب الجاري و 1000000 مناصفة بين وداائع لأجل وودائع التوفير .
- بلغت الفوائد المقدرة لشهر حزيران 2012 11000 للحساب الجاري و 8000 لحساب وداائع لأجل و6000 لحساب وداائع التوفير
- بلغت ضريبة ريع رؤوس الأموال على الشكل التالي : 8000 للحساب الجاري و6000 ح / الأجل و5000 للتوفير

المطلوب : إجراء القيود اليومية اللازمة بحساب المصرف التجاري السوري فرع 1.

**الحل :**

القيود اليومية :

شهر 2 / 2012

من مذكورين :

700000 ح / الصندوق

300000 ح / الفروع ( فرع رقم 2 بحماه )

1000000 إلى ح / حساب جاري دائن

1300000 من ح / ودائع التوفير

إلى المذكورين :

600000 ح / الصندوق

200000 ح / أوامر الدفع

500000 ح / الفروع ( فرع رقم 3 )

200000 من ح / أوامر الدفع

200000 إلى ح / الصندوق

22000 من ح / نفقات الاستثمار ( ك 2 )

10000 ح / فوائد حسابات جارية دائنة

7000 ح / فوائد وودائع لأجل

5000 ح / فوائد وودائع الأوامر

إلى المذكورين :

10000 ح / مؤونة فوائد حسابات جارية دائنة

7000 ح / مؤونة فوائد ودائع لأجل

5000 ح / مؤونة فوائد ودائع التوفير

قيود شهر شباط 2012 :

1300000 من ح / حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

800000 ح / ودائع لأجل 6 شهور

500000 ح / ودائع التوفير

18000 من ح / نفقات الاستثمار ( شهر شباط )

8000 ح / فوائد حساب جاري دائن

6000 ح / فوائد حسابات لأجل

4000 ح / فوائد حسابات التوفير

إلى مذكورين :

8000 ح / مؤونة فوائد حسابات جارية دائنة

6000 ح / مؤونة فوائد حسابات ودايع لأجل

4000 ح / مؤونة فوائد حسابات ودايع التوفير

قيود شهر آذار لعام 2012 :

500000 من ح / حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

250000 ح / الصندوق

150000 ح / ودايع لأجل 3 شهور

100000 ح / ودايع التوفير

15000 من ح / نفقات الاستثمار ( شهر آذار )

7000 ح / فوائد حسابات جارية دائنة

5000 ح / فوائد حسابات ودايع لأجل

3000 ح / فوائد حسابات التوفير

إلى المذكورين :

7000 ح / مؤونة فوائد حسابات جارية دائنة

5000 ح / مؤونة فوائد ودايع لأجل

3000 ح / مؤونة فوائد ودايع التوفير

عمليات شهر نيسان وأيار لعام 2012:

2500000 من ح / حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين :

1500000 ح / الصندوق

500000 ح / أوامر الدفع

500000 ح / الفروع ( فرع رقم 5 )

---

500000 من ح / أوامر الدفع

500000 إلى ح / الصندوق

---

29000 من ح / نفقات الاستثمار ( شهر نيسان )

12000 ح / فوائد حساب جاري دائن

10000 ح / فوائد ودائع لأجل

7000 ح / فوائد ودائع التوفير

إلى المذكورين :

12000 ح / مؤونة فوائد حساب جاري دائن

10000 ح / مؤونة فوائد حساب ودائع لأجل

7000 ح / مؤونة فوائد حساب ودائع التوفير

---

23000 من ح / نفقات الاستثمار ( شهر أيار )

10000 ح / فوائد حساب جاري دائن

8000 ح / فوائد ودائع لأجل

5000 ح / فوائد ودائع التوفير

إلى المذكورين :

10000 ح / مؤونة فوائد حساب جاري دائن

8000 ح / مؤونة فوائد حساب ودائع لأجل

5000 ح / مؤونة فوائد حساب ودائع التوفير

قيود شهر حزيران :

4500000 من ح / الصندوق

إلى المذكورين :

3500000 ح / جاري دائن

500000 ح / ودائع لأجل 3 شهور

500000 ح / ودائع التوفير

25000 من ح / نفقات الاستثمار ( شهر حزيران )

11000 ح / فوائد حساب جاري دائن .

8000 ح / فوائد ودائع لأجل

6000 ح / فوائد ودائع التوفير

إلى المذكورين :

11000 ح / مؤونة فوائد حسابات جارية دائنة

8000 ح / مؤونة فوائد ودائع لأجل

6000 ح / مؤونة فوائد ودائع التوفير

قيود إقفال المؤونة :

- إقفال مؤونة شهر كانون الثاني 2012 إلى غاية شهر حزيران للحسابات الجارية

58000 من ح / مؤونة فوائد حسابات جارية

إلى المذكورين :

50000 ح / حساب جاري دائن

8000 ح / حسابات مؤقتة وتحت التسوية

( ضريبة ريع رؤوس الأموال )

- إقفال مؤونة فوائد ودائع لأجل عن نصف السنة الأول من عام 2012.

44000 من ح / مؤونة فوائد ودائع لأجل

إلى المذكورين :

38000 ح / ودائع لأجل

6000 ح / حسابات مؤقتة وتحت التسوية

( ضريبة ريع رؤوس الأموال )



- إقفال مؤونة فواند ودائع التوفير عن الأشهر الستة لعام 2012:  
30000 من ح / مؤونة فواند حسابات ودائع التوفير

إلى المذكورين :  
25000 ح / ودايع التوفير  
5000 ح / حسابات مؤقتة وانتقالية  
( ضريبة ريع رؤوس الأموال )

ح / مؤونة فواند حسابات جارية دائنة

إلى المذكورين:	10000 من ح / فواند شهر ك 2
50000 ح / حساب جاري دائن	8000 من ح / فواند شهر شباط
8000 ح / ضريبة ريع رؤوس الأموال	7000 من ح / فواند شهر آذار
	12000 من ح / فواند شهر نيسان
	10000 من ح / فواند شهر أيار
	11000 من ح / فواند شهر حزيران
	<hr/>
	58000
	<hr/>
	<hr/>

## ح / مؤونة فواند ودائع لأجل

7000 من ح / فواند شهر ك 2	إلى المذكورين :
6000 من ح / فواند شهر شباط	38000 ح / جاري ودايع لأجل
5000 من ح / فواند شهر آذار	6000 ح / ضريبة ريع رؤوس الأموال
10000 من ح / فواند شهر نيسان	
8000 من ح / فواند شهر أيار	
8000 من ح / فواند شهر حزيران	
<b>44000</b>	<b>44000</b>

## ح / مؤونة فواند حسابات ودايع التوفير

5000 من ح / فواند شهر ك 2	إلى المذكورين :
4000 من ح / فواند شهر شباط	25000 ح / ودايع التوفير
3000 من ح / فواند شهر آذار	5000 ح / ضريبة ريع رؤوس الأموال
7000 من ح / فواند شهر نيسان	
5000 من ح / فواند شهر أيار	
6000 من ح / فواند شهر حزيران	
<b>30000</b>	<b>30000</b>

## تمرين :

تمت عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية بفرع التجاري السوري بدمشق رقم 1  
خلال شهر كانون الثاني من عام 2013.

- بتاريخ 2 / 1 / 2013 بلغ رصيد الدولار الأمريكي بالمصرف \$ 10000  
بلغ رصيد اليورو 7000 يورو

- بتاريخه باع المصرف \$ 3000 بسعر 100 ل.س  
اشترى \$ 2000 بسعر 95 ل.س

بتاريخ 2013/1/15

باع المصرف 2000 يورو بسعر 150 ل.س

اشترى 1000 يورو بسعر 145 ل.س

المطلوب : تسجيل القيود المحاسبية بدفاتر المصرف بالعملة المحلية والأجنبية .

## الحل:

القيود المحاسبية بالعملة الأجنبية :  
\$3000 من ح / النقد الأجنبي ( دولار )  
\$3000 إلى ح / صندوق النقد الأجنبي  
بيع \$3000

\$2000 من ح / صندوق النقد الأجنبي  
\$2000 إلى ح / النقد الأجنبي ( دولار )  
شراء \$2000

2000 يورو من ح / النقد الأجنبي ( يورو )  
2000 يورو إلى ح / صندوق النقد الأجنبي  
بيع 2000 يورو

1000 من ح / صندوق النقد الأجنبي  
1000 إلى ح / النقد الأجنبي ( يورو )  
شراء 1000 يورو

القيود المحاسبية بالليرة السورية :  
300000 من ح / الصندوق  
300000 إلى ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي \$

190000 من ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي \$  
190000 إلى ح / الصندوق  
شراء \$ 2000 بسعر 95 ل.س

300000 من ح / الصندوق  
إلى ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي ( يورو )  
بيع 2000 يورو بسعر 150 ل.س

145000 من ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي ( يورو )  
145000 إلى ح / الصندوق  
شراء 1000 يورو بسعر 145

## تمرين :

- بتاريخ 2012/7/1 تأسس المصرف التجاري برأس مال قدره 10000000 موزع  
4000000 نقدا بالصندوق , و 5000000 إيداع لدى المركزي , و 1000000 شراء  
أسهم تجارية .
- حول إلى كل من فرع دمشق مبلغ 1000000 ل.س وفرع حلب 1000000 وفرع حماه  
500000 حيث ورد إشعار من فرع دمشق مباشرة بينما لم يرد إشعار من حلب وحماه .
- بلغت إجمالي الإيداعات بفرع حلب ما يلي :  
500000 ودائع تحت الطلب و 300000 ودائع لأجل 3 أشهر و 200000 ودائع توفير .
- أودع لدى المركزي مبلغ 500000 ل.س .
- ورد إشعار من فرع حماه يفيد باستلام المبلغ .
- حصل فرع دمشق سندات تجارية أودعها الزبائن لدى المصرف بغرض التحصيل بمبلغ  
300000 ل.س وحصل المصرف عمولة تحصيل بمبلغ 10000 ل.س .
- حسم المصرف سندات تجارية بفرع دمشق لصالح الزبائن بمبلغ 25000 وتقاضى  
المصرف مبلغ 10000 ل.س .
- اشترى المصرف \$1000 بسعر 100 ل.س.
- حول إلى فرع دير الزور مبلغ 500000 ل.س .
- ورد إشعار من فرع دير الزور يفيد باستلام المبلغ المحول .
- سدد فرع حماه رواتب وأجور 300000 وكهرباء وماء وهاتف 150000 ل.س نقدا .
- باع المصرف \$ 500 بسعر 105 ل.س .
- حسم فرع حلب سندات لصالح الزبائن بمبلغ 150000 بعد تحصيل 5000 ل.س وسجل  
الصافي في الحساب الجاري .
- حصل فرع حلب سندات كانت قد حسمت لديه بمبلغ 50000 ل.س .

## المطلوب :

- 1- إجراء القيود اليومية اللازمة في سجلات الإدارة العامة .
- 2- تدوين القيود اليومية بدفاتر فرع دمشق وحلب وحماه ودير الزور .

القيود اليومية في سجلات الإدارة العامة :

من مذكورين :

4000000 ح / الصندوق

5000000 ح / مصرف مركزي ح / جاري

1000000 ح / مالية ( أسهم )

إلى ح / رأس المال

1000000 من ح / فرع دمشق

1000000 إلى ح / الصندوق

من مذكورين :

1000000 ح / حسابات مؤقتة وانتقالية ( حلب )

500000 ح / حسابات مؤقتة وانتقالية ( حماه )

1500000 إلى ح / الصندوق

500000 من ح / المصرف المركزي ح / جاري

500000 إلى ح / الصندوق

500000 من ح / فرع حماه

500000 إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية ( حماه )

100000 من ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي \$

100000 إلى ح / الصندوق

\$1000 من ح / صندوق النقد الأجنبي

\$1000 إلى ح / النقد الأجنبي \$

500000 من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية ( دير الزور )

500000 إلى ح / الصندوق

500000 من ح / الفروع ( فرع دير الزور )

500000 إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية ( دير الزور )

52500 من ح / الصندوق

52500 إلى ح / القيمة المقابلة للنقد الأجنبي \$

بيع \$500 بسعر 105

\$500 من ح / النقد الأجنبي \$

\$500 إلى ح / صندوق النقد الأجنبي

بيع \$500

القيود اليومية بفرع حماه :

500000 من ح / الصندوق

500000 إلى ح / المديرية العامة ح / جاري

من مذكورين :

300000 ح / رواتب وأجور

150000 ح / كهرباء ومياه وهاتف

450000 إلى ح / الصندوق

القيود بفرع دير الزور :

500000 من ح / الصندوق

500000 إلى ح / الإدارة العامة ح / جاري

القيود اليومية بفرع دمشق :

1000000 من ح / الصندوق

1000000 إلى ح / المديرية العامة ح / جاري

300000 من ح / الصندوق

إلى المذكورين :

290000 ح / جاري دائن

10000 ح / إيرادات استثمار ( عمولة تحصيل سندات )

250000 من ح / محفظة السندات التجارية

إلى المذكورين :

240000 ح / حسابات جارية دائنة

10000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة تحصيل سندات )

القيود اليومية بفرع حلب :

1000000 من ح / الصندوق

1000000 إلى ح / المديرية العامة ح / جاري

1000000 من ح / الصندوق

إلى المذكورين :

500000 ح / ودائع تحت الطلب

300000 ح / ودائع لأجل 3 شهور

200000 ح / ودائع التوفير

150000 من ح / محفظة السندات التجارية

إلى المذكورين :

145000 ح / الصندوق

5000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

50000 من ح / الصندوق

50000 إلى ح / محفظة السندات التجارية

## تمرين عملي :

- طلب أحد التجار من مصرفه قرضا بقيمة 100000000 ل.س وقدم التاجر للمصرف ما يلي :
  - أسهم بقيمة 10000000 وقيمتهم السوقية 8000000 ل.س .
  - سندات تجارية صادرة عن الزبائن بقيمة (25000000) ل.س وتبين أن هناك زبون معسر غير قادر على السداد وبلغت كمبيالته المستحقة مبلغ 5000000 ل.س .
  - يوجد بمستودع التاجر بضائع قيمتها الدفترية 30000000 والسوقية 35000000 حسث وافق التاجر على وضع البضائع عند شخص ثالث مقابل دفع 500000 ل.س أرضيات دفعها المصرف
  - قدم التاجر للمصرف عقارات قدرت قيمتها 52500000 ل.س وبعد دراسة ملف التاجر وافق المصرف على منح التاجر قرضا لمدة 6 أشهر بفائدة 8 % ووضع مبلغ القرض الممنوح تحت تصرف التاجر بحسابه الجاري وفق الشروط التالية .
  - الموافقة على منحه 75% من قيمة الأسهم و65% من قيمة السندات و65% من قيمة البضائع ووافق على قبول العقار ووضع رهنا عقاريا مقابل 60 %
  - وخلال فترة القرض :
  - استحق سندا تجاريا مسحوبا على أحد الزبائن بنفس المصرف المانح للقرض بقيمة 7000000 ل.س حيث حصل المصرف السند من حساب الزبون الجاري لديه وتقاضى عمولة 30000 واعتبرها المصرف مقابل تسديد جزء من القرض بعد أخذ موافقة الزبون على ذلك .
  - طلب التاجر من المصرف بيع جميع الأسهم الموجودة لديه لقاء سداد القرض بمبلغ 8500000 وحصل المصرف لقاء البيع عمولة بيع 25000 ل.س .
  - سدد التاجر 15000000 ل.س نقدا وطلب من المصرف تسديد باقي قرض مقابل البضائع من الحساب الجاري وتم استرداد البضائع الموضوعة ضمانا للقرض .
  - ولدى استحقاق السندات المسحوبة على الزبون على بالفرع رقم 2 أرسل الفرع رقم 1 السندات للتحصيل من الفرع 2 بناء على طلب التاجر فأرسل السندات القابلة للتحصيل فقط .
  - حصل الفرع 2 السندات المستحقة على الزبون على من حسابه الجاري وحسم عمولة تحصيل 50000
  - استلم الفرع 1 صافي التحصيل من الفرع 2 وقام بتسديد رصيد القرض الخاص بالسندات وإيداع الباقي في حساب التاجر الجاري بعد اقتطاع مبلغ 10000 ل.س عمولة تحصيل .
  - لم يتمكن التاجر من تسديد باقي القرض فقام المصرف بأنزار التاجر وعرض العقار المرهون لديه بالمزاد العلني وبيع العقار بمبلغ 60000000 ل.س ودفع المصرف لقاء ذلك 60000 ل.س مصاريف المزاد و 40000 لقاء فك رهن العقار للشاري الجديد .
- المطلوب : تسجيل القيود اليومية بالفرع رقم 1 ورقم 2 .



**الحل :**

6000000	=	%75	X	8000000	الأسهم
13000000	=	%65	X	20000000	السندات
19500000	=	%65	X	30000000	بضائع
31500000	=	%60	X	52500000	عقارات

70000000 قيمة القرض الممنوح

2800000 ل.س قيمة فوائد القرض	=	6/12 X %8	X	70000000
67200000 ل.س صافي القرض الممنوح	=	2800000	-	70000000

ملاحظة : عند إنشاء قيد الافتتاح إما نكتب قيد واحد

من المذكورين

إلى المذكورين

أو نكتب كل قيد على حدة , ويفضل بالامتحان كتابة كل قيد على حدة خشية الوقوع بالخطأ في حساب إحدى المبالغ كي لا يلغى القيد .

10000000 من ح / أوراق مالية مودعة برسم التأمين

10000000 إلى ح / مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين

25000000 من ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

25000000 إلى ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

30000000 من ح / بضائع مودعة برسم التأمين

30000000 إلى ح / مقابل بضائع مودعة برسم التأمين

2500000 من ح / رهون عقارية

2500000 إلى ح / مقابل رهون عقارية

70000000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

6000000 ح / قروض وسلف بضمان أمالية

13000000 ح / قروض وسلف بضمان سندات

19500000 ح / قروض وسلف بضمان البضائع

31500000 ح / قروض وسلف بضمان رهون عقارية

إلى المذكورين :

67200000 ح / جاري دانن

2800000 ح / إيرادات الاستثمار ( فوائد قرض )

500000 من ح / نفقات التخزين

500000 إلى ح / الصندوق

500000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان البضائع

500000 إلى ح / نفقات التخزين

7000000 من ح / حساب جاري دانن ( الزبون الدافع )

7000000 إلى ح / محصلة التسديد

7000000 من ح / محصلة التسديد

إلى المذكورين :

6970000 ح / قروض وسلف و ح / جاري مدين بضمان عيني

قروض وسلف بضمان السندات

30000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

7000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

7000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

أوراق مالية :

8500000 من ح / الصندوق

8500000 إلى ح / حسابات مؤقتة وانتقالية  
( ح / أوراق مالية مبيعة بضمان القروض والسلف )

10000000 من ح / مقابل أ.مالية مودعة برسم التأمين

10000000 إلى ح / أ.مالية مودعة برسم التأمين

8500000 من ح / حسابات مؤقتة وانتقالية

(أ.مالية مبيعة بضمان القروض والسلف)

إلى المذكورين :

6000000 ح / قروض وسلف و ح/ جاري مدين بضمان عيني

قروض وسلف بضمان أ.مالية

25000 ح / إيرادات الاستثمار (عمولة بيع أ.مالية )

2475000 ح / جاري دائن

من المذكورين :

15000000 ح / الصندوق

5000000 ح / حساب جاري دائن

20000000 إلى ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

( قروض وسلف بضمان البضائع )

30000000 من ح / مقابل بضائع مودعة برسم التأمين

30000000 إلى ح / بضائع مودعة برسم التأمين

قيود تحصيل السندات بالمصرف المرسل :

13000000 من ح / سندات مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحصيل

13000000 إلى ح / مقابل سندات مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحصيل

12950000 من ح / جاري الفروع

فرع رقم 2

إلى المذكورين :

6030000 ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف بضمان سندات تجارية

10000 ح / إيرادات الاستثمار ( عمولة التحصيل )

6910000 ح / جاري دائن

---

13000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحصيل

13000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين ومرسلة للتحصيل

---

13000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

13000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

---

5000000 من ح / مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

5000000 إلى ح / سندات تجارية مودعة برسم التأمين

---

رهون عقارية :

60000000 من ح / الصندوق

60000000 إلى ح / محصلة التسديد

---

52500000 من ح / مقابل رهون عقارية

52500000 إلى ح / رهون عقارية

---

من المذكورين :

60000 ح / مصاريف المزاد العلني

40000 ح / مصاريف فك الرهن

100000 إلى ح / الصندوق

100000 من ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

ح / قروض وسلف بضمان رهون عقارية

إلى المذكورين :

60000 ح / م. مزاد علني

40000 ح / م. فك رهن

60000000 من ح / محصلة التسديد

إلى المذكورين :

31600000 ح / قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمان عيني

قروض وسلف بضمان رهون عقارية

28400000 ح / جاري دائن

سندات	أ. مالية	بضائع	رهون عقارية
6970000	6000000	19500000	31500000
6030000	_____	500000	100000
13000000	6000000	20000000	31600000

القيود بالمصرف المرسل إليه فرع رقم 2:

13000000 من ح / سندات تجارية واردة للتحصيل

13000000 إلى ح / نقابل سندات تجارية واردة للتحصيل

13000000 من ح / حساب جاري دائن علي

إلى المذكورين :

12950000 ح / جاري الفروع (فرع 1)

50000 ح / إيرادات الاستثمار (عمولة التحصيل )

---

13000000 من ح / مقابل سندات تجارية واردة للتحصيل

13000000 إلى ح / سندات تجارية واردة للتحصيل

# تم بعون الله

د.جسام الأسود